



تجليد صاحب الذوق  
٢٢٩٧٧

962:M232nA

منظوف و نجيب

962

M232nA

J. Lib.

~~18 JUL 1986~~

JAFET LIB.

~~1007 1978~~

~~24 Feb 66~~

~~27 Feb 68~~

~~JAFET LIB.~~

~~9 AUG 1982~~

~~21 Feb 66~~

~~JAFET LIB.~~

24 JAN 2007

Circulation Dept. 1

JAFET LIB.

10 JAN 2007

Circulation Dept. 1



A



962  
M232 in A  
C.1

# توبى بن شاما

وما تم على يد

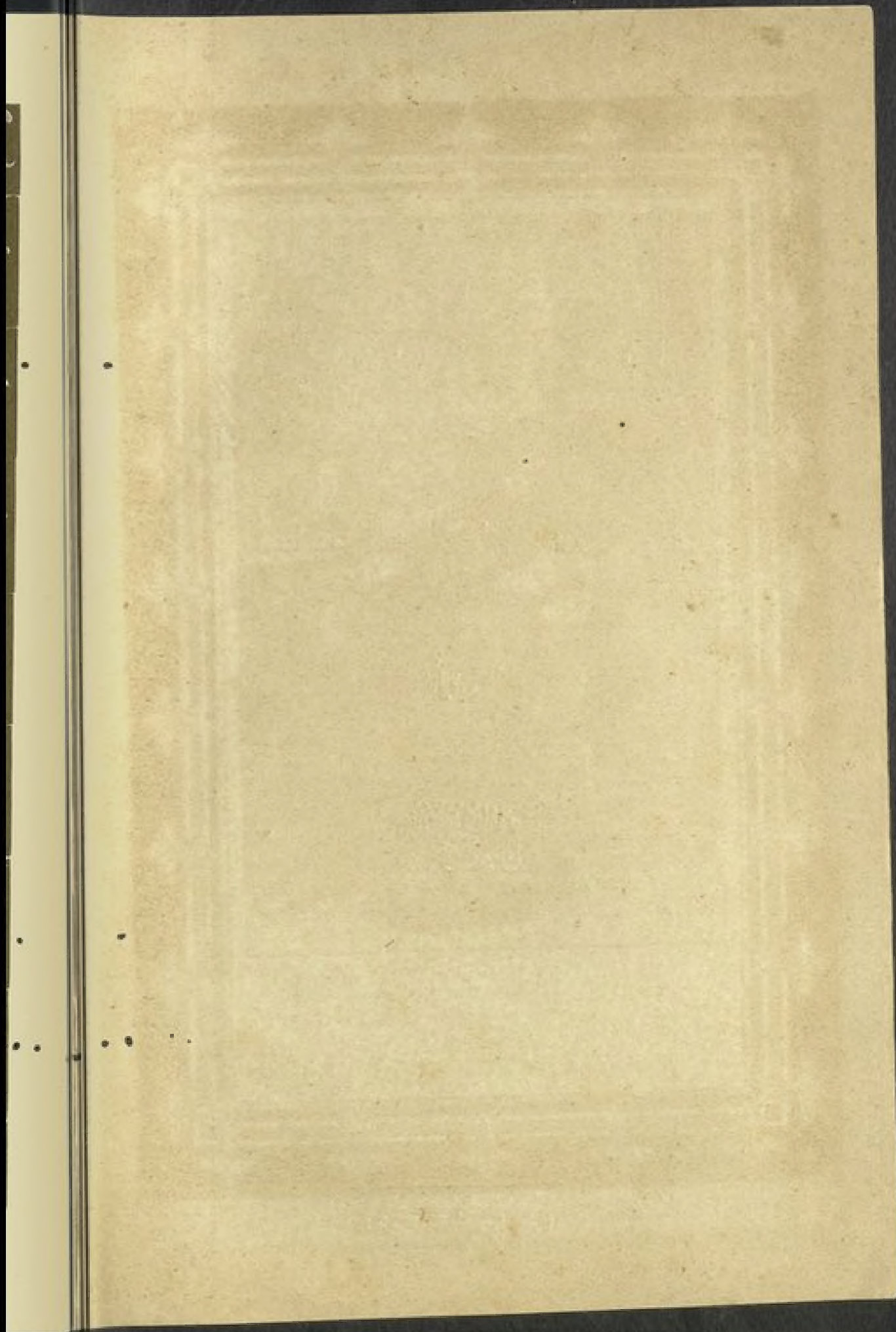
تأليف

يحيى بن شاما

— ❦ —

جميع الحقوق محفوظة





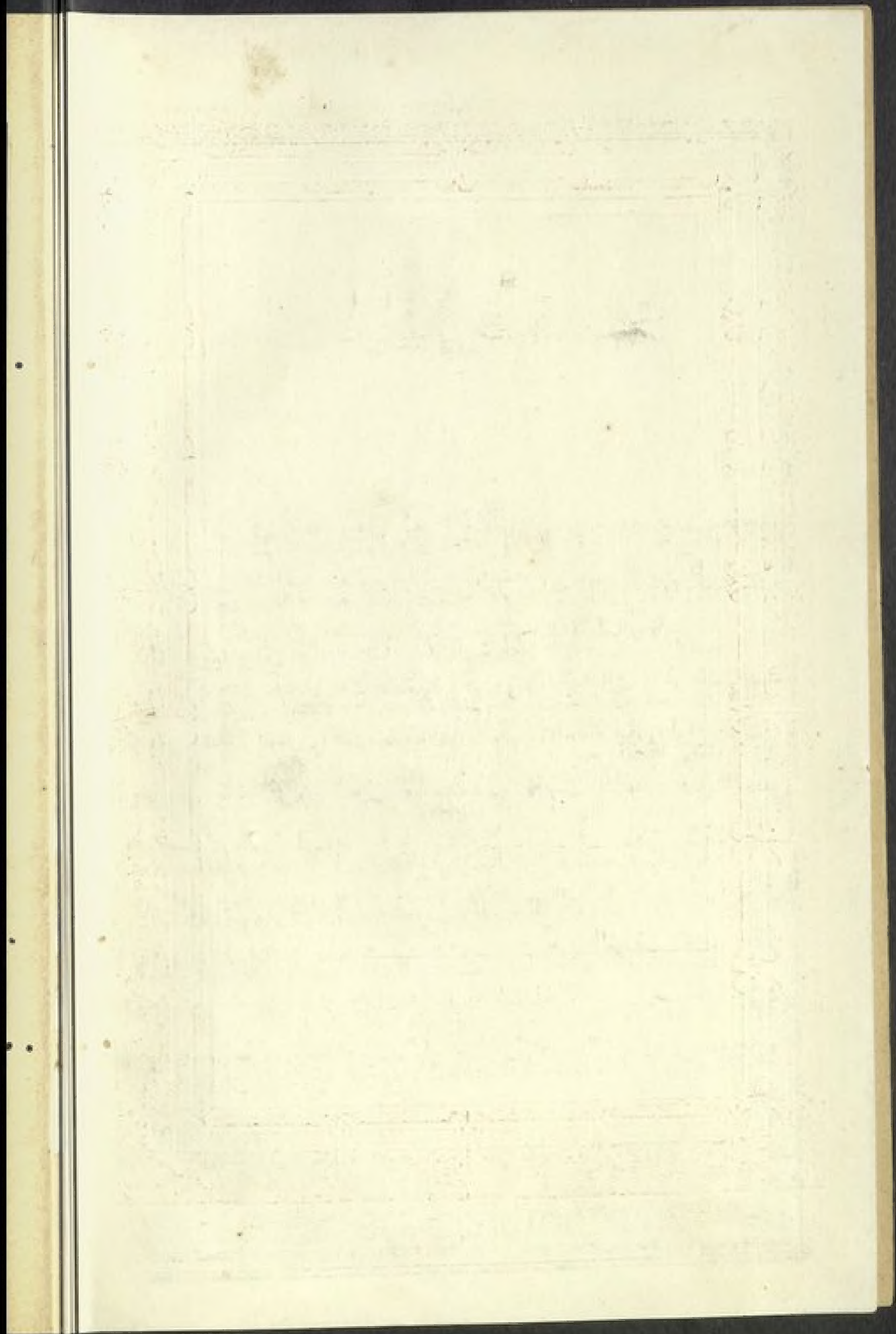




NUBAR PACHA

«نوبار باشا»







## المقدمة

ما ظهر في أمة رجل كبير الا قام في سبيله مصاعب وعقبات واضطر الى مناهضة خصوم ومناجزة اعداء . ولكن الرجل كل الرجل هو الذي يجمع على مدحه العقلاء وتشهد له الاعمال قبل شهادة الرجال . واني أقول ولا أخشى الخرج والملامة ان نوبار باشا فقيد مصر وفقيه العدالة الذي حاولت أن أظهر خدماته الجليلة لوادي النيل هو في طليعة القوم الذين اذا مدحتهم قامت الالوف من أعمالهم وخدماتهم مقام الشاهد العدل . ولا أنكر أن بعض كتابنا رأوا في مجموع فعائله وعوارفه ما حرك أقلامهم للانتقاد اما لغرض في النفس واما لاعتقاد راسخ في الذهن . ولكن المنصف الذي ينظر الى كل ما فعله نوبار باشا في حياته السياسية يرى حسناته جزيلة عظيمة وضاحية . ولقد تحاشيت في هذا الكتاب أن اغالي في المدح أو الذم بل ذكرت ما استخلصته من أوثق المصادر التاريخية وتركت أعمال نوبار تشي عليه بدلا من ثناء الالسنه والاقلام . وكان في وسمي - كما يعلم المطالع على ما كتب في شأن نوبار - أن آخذ عن



التيس والثان وغيرهما وعن اكابر كتاب الانكاي والفرنسيس وسائر  
الامم الاوربية مدحا كبيرا وثناء جزيل للفقيه لو جمعتهما اتبها لدي  
منها مجموع ضخم يحاكي ضمني هذا الكتاب . ولكني تركت للقارئ أن  
يستنتج فضله من مجرى الحوادث التي جرت منذ عهد المغفور له محمد علي  
إشأ الى عهد آخر وزارة نوبارية في عهد اميرنا العباس اعتقاداً مني ان  
تلك الحوادث هي ابلغ في اظهار فضل الرجل من قلم الكاتب  
النحرير . واني باسط للقارئ الآن لمعة رشيدة عما استنتجته في مباحثي  
وانا واثق كل الوثوق بأن كل منصف يطالع هذا الكتاب من فاتحته  
الى خاتمته ينتهي الى الاقتناع بأن نوبار باشا هو من اقطاب رجال الشرق  
ومن اكابر اركان العدالة كما شهد كبار كتاب الانكاي وكبار كتاب  
الفرنسيس وهم كما تعلم خصوم في السياسة المصرية . فالفقيه نال ثناء الخصمين  
وهنا انتهى الفضل .

...

ولا ازعم في مقدمة هذا الكتاب ان ابسط كل ما فعله فقيد مصر  
الكبير من المآثر والمفاخر لان ما لم يسمه الكتاب كله لا تسمه مقدمته . وانما  
احرل نظر القارئ الى عدة امور تدله على مقام نوبار واخصها ان رأي نوبار  
كان منار الحكم كلما اشتدت الازمات وتماظمت المشاكل فكان - على  
رعيه ان شيبته - في عهد المغفور له محمد علي باشا سكرتيراً ولم تكن وظيفة السكرتير  
كما هي اليوم بل يكفيك لتعرف مقامها الرفيع ان تعلم ان المغفور له محمد علي  
لم يكن يعرف لغة أجنبية وان كل علاقات بالدول كان السكرتير موكل بها .  
وزد على ذلك المنصب المهمات الخاصة التي كان يكلف الفقيد بها من

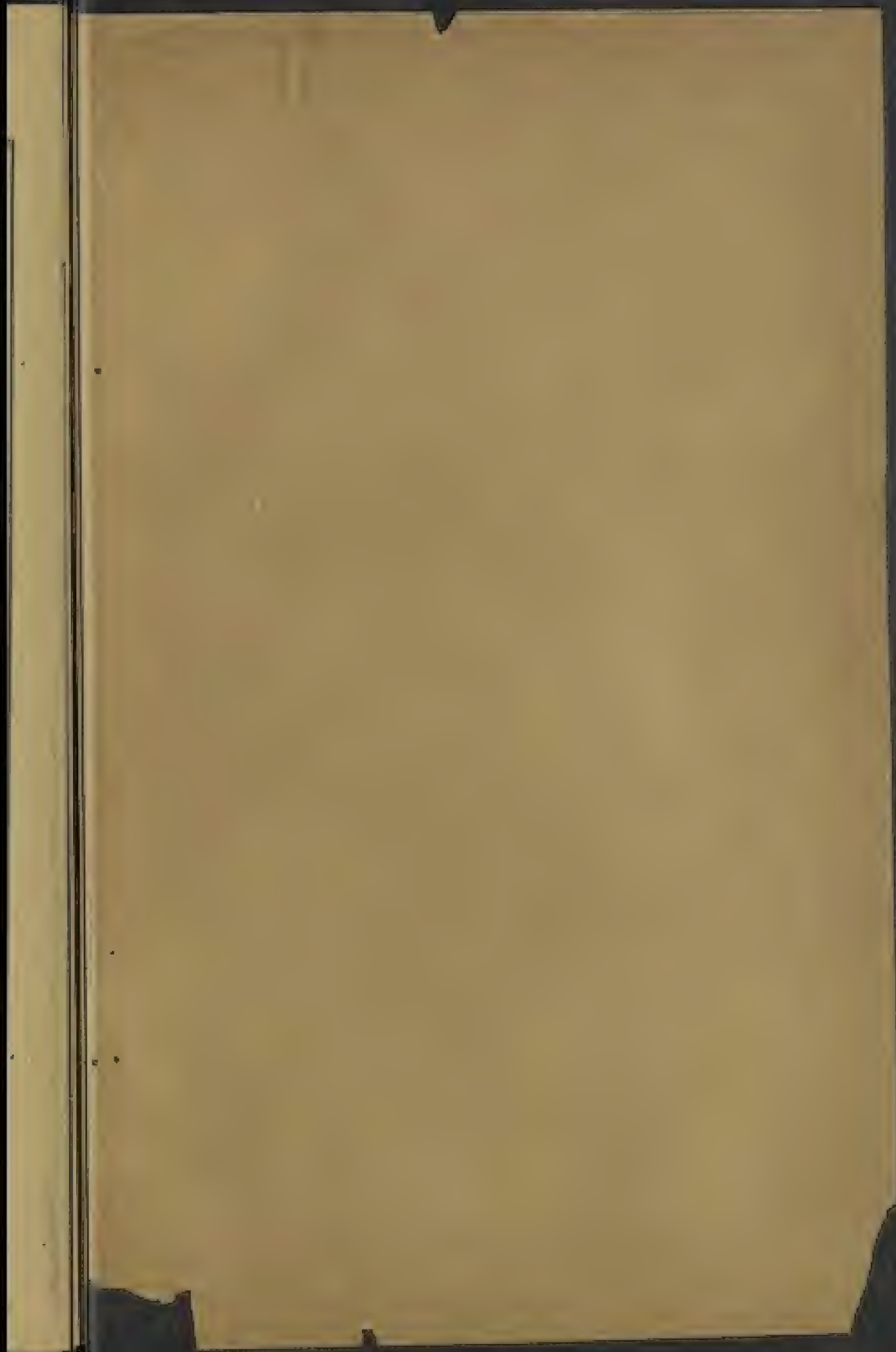




سردار خدیوینا الحالی

عباس باشا الثاني







مساعدة المغفور له ابراهيم باشا وما شاكاها في الشؤون الخطيرة . ثم لما  
تولى المرحوم عباس باشا الاول شملت اعظم المهيات بنوبار اعني بها حفظ  
حقوق الاسرة العلوية فصار الى الاستانة العلية وغيرها وتمكن بقوة حجه  
من اقتناع كبار السياسة كما ترى في الكتاب . وفي عهد المغفور له سعيد باشا  
كان لنوبار أيضاً الدور الاهم في اخص ماجرى كمشروع قناة السويس مثلاً .  
وسرى القارى ان الفقيه تكهن بما يجزمه فتح القناة من المظالم السياسية  
الانكليزية من قبل ان وقعت على أرضها ضربة ممول . ولم تكن معارضته  
الشديدة الارغبة في تخفيف افعال الفلاحين الذين كانوا يسافون الوفا  
للعمل خلافاً لما عزى اليه من الاسباب الاخرى التي أملها الاغراض  
والاهواء . ولما تولى المغفور له اسماعيل باشا امث عضده في كل مشروع  
خطير فهو الذي حل مسألة ارض الاربيكة الخديوية وهو الذي ألف  
الحاكم المختاطة بل هو واضع اساس المدل . وسرى ان نوبار كان  
يريد تلك المحاكم اتم واكمل ولا يقتصر في اصلاحه على المحاكم  
المذكورة بل كان يريد ان يشمل المحاكم الاهلية فم له بعض ما يريد  
ومات وقلبه يتشوق الى الباقي . ولم يكن نوبار يسترسل الى المعالجة  
والتملق بل كان ينصح مولاه نصيح الخزوم الجور فيمثل له ان اسرافه  
يؤدي الى خراب البلاد في حين ان اشد الموظفين اقداماً لم يكن  
يحسر على نحية اسماعيل باشا مرتين متواليين . واطالما كان نوبار اشد  
الناس محافظة على السلطة الخديوية في البلاد ولكنه لما رأها هاربة  
الى الخراب من طريق الاسراف والغرم مال الى مداخله الابدني  
الاجنية المصلحة جاً بخير البلاد ودفعاً للمظالم والمغارم عن الفلاح



المسكين، وأند طاش رأي من تطرف في نسبة ميله الى سلطة الاجانب  
لان نوبار مال الى المراقبة المجردة التي لا بد منها لمصالح الاوربيين  
أصحاب الديون لا الى استيلاء الاجانب على مافل وجل. وكل ما جرى  
من الخلاف والمناقشة بين نوبار والانكليز بعد سنة ١٨٨٢ شهد بحسن  
نيه ونبله مقصده. وهناك ملاحظة جديرة بالذكر وهي ان الانكليز  
رجعوا بعد الخلاف مع نوبار في وزارته الاخيرتين الى اهم ما ارتآه  
ولا سيما مسألة البوايس وعلاقته بالمديرين. فنوبار هو الرجل الذي  
اذا ذكر تاريخه كان تاريخ الاعمال الجليلة التي تمت في القطر. وهو  
صاحب المقام الاسمي بين الوزراء مع وزيرين لا يمكن البلاد ان  
تسى فضلهما وهما المرحوم شريف باشا ودوللو رياض باشا. ولكن  
من برامج تاريخ الثلاثة يحد أعمال نوبار اوسع نطاقاً في التاريخ المصري  
وليس عقلاء المصريين وحدهم يقدرون قدر نوبار ويشقون بسمو  
مداركه بل ان أعظم الساسة في عهده وفي مقدمتهم بسمك كانت  
شهد له بالازاي الغوالي حتى انه أوشك ان يصبح يوماً صاحب عرش  
قال مكاتب التيمس الباريزي السابق :

« وكاد نوبار يصبح مرة أميراً حاكماً وتفصيل الخبر انه لما كانت  
الدول تتفاوض في تعيين أمير لبلقاريا جاءني نوبار باشا ذات يوم زائراً  
فجري بيننا ذكر مسألة الامير وعجبتنا من تردد الدول وعدم اتفاقها  
على شخص زف اليه هذه الامارة. وفي أثناء الحديث قلت لنوبار  
لسفذا لا ترشح نفسك لهذا المنصب فاني سمعت اللورد يكون فيله  
بفاوض البرنس غورتشا كوف والكونت شوفالوف فجري ذكرك بينهم



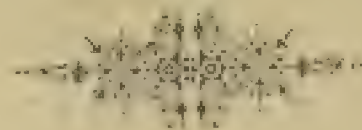
واتفقوا كلهم في مدح ذكائك ومعارفك وأنشوا عليك كثيراً . وأنا  
أعلم ان الكونت اندراسي يحترمك والمسيو ديفور والمسيو وادنتون  
يقدران معارفك السياسية حق قدرها . اما جرمانيا فاقدر ان اعرف  
غداً أفكار ساستها فيك فإذا كانت معاضدة لك فلا يبقى من معارض  
في تعيينك الا تركياً وحدها . وهذه لك من كبار رجالها في الاستانة  
قوم يجلون مقامك بسبب فوزك عند زيارتك لتلك العاصمة بتحقيق  
أمانيك في الرسالة التي عهد اليك بها .

فاحتج نوبار أولاً على كلامي ولكنه بعد مناقشة طويلة أذعن الى  
صوابية اقتراحي فعهد الي باستقاء الاخبار الممول عليها من مواردها الصادقة .  
وفي ذلك المراء اجتمعت بالبرنس هوهنلود في ردهة التمثيل ففاوضته  
في الامر وأعجبه الرأي كثيراً . وفي اليوم الثاني تفاوض مع أفرانه  
المسيو ديفور والمسيو وادنتون واللورد ليونس ثم طرحوا المسألة على  
البرنس بسرك فكان موافقاً لهم فيها .

ولسوء حظ نوبار وغير نوبار لما علم خصومه في الاستانة بترشيحه  
لمنصب اماره بلغاريا أوغروا صدر روسيا عليه قبل ان تسير فرصة  
المعتمد في الدول بمفاتيحها في هذا الشأن فكان ذلك داعياً الى حرمانه  
من الامارة . وكان نوبار في أثناء هذه المفاوضات يظلمني على آماله  
وأحلامه والسياسة التي عول على اتباعها في بلغاريا . وأنا على يقين  
انه لو شغل ذلك المنصب الخطير لكان قد أعاد الى بلغاريا قديم مجدها  
وعزها وروعتها . ولا أغالي اذا قلت انه لو تولى تلك الامارة لكانت بلاد  
شبه جزيرة البلقان احسن حالا مما هي عليه الآن .



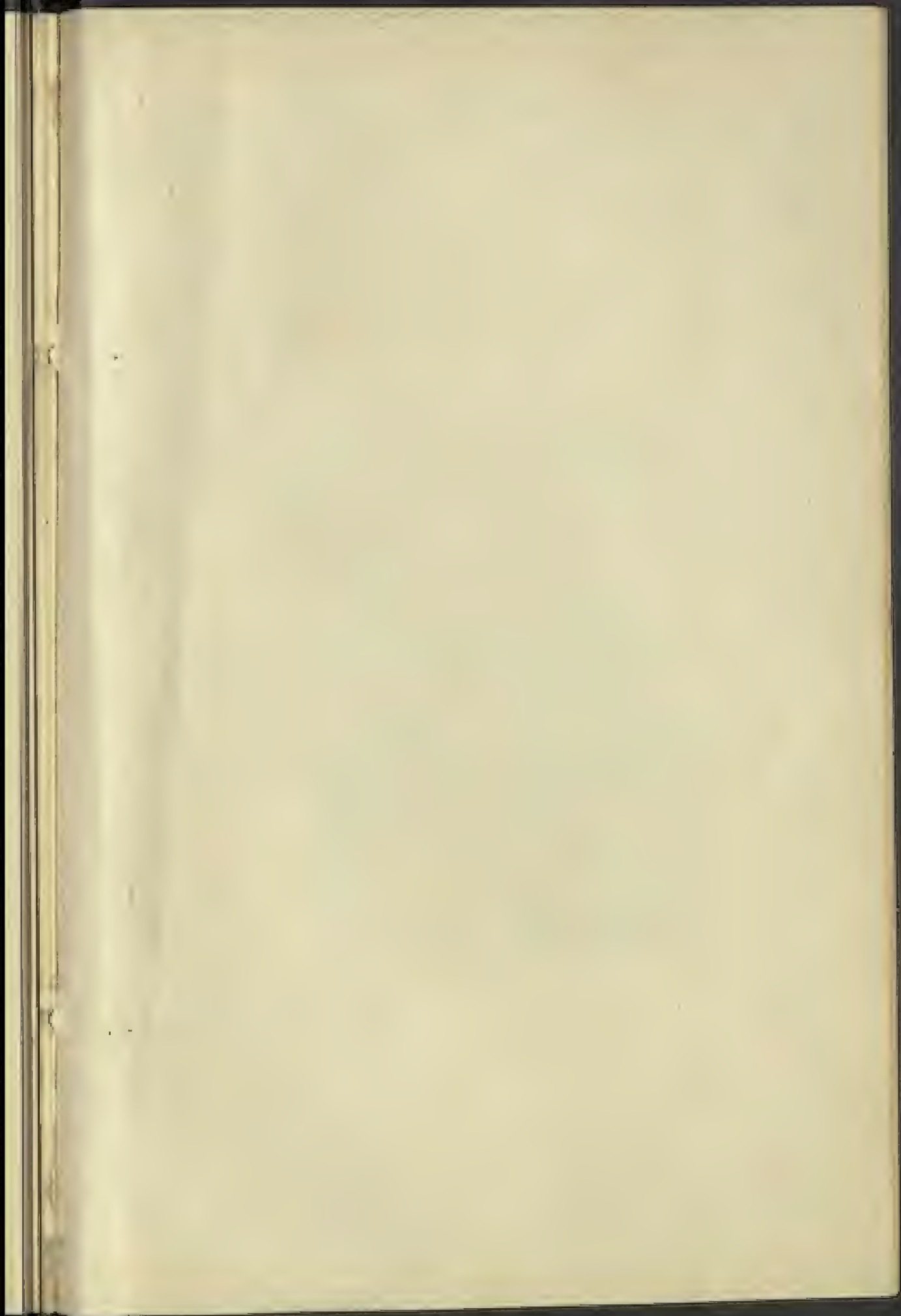
فاكتفي هنا بما تقدم شاهداً في مقام ألف شاهد يمكن تقديمه نقلاً  
عن أشهر الكتاب وأكبر السياسيين. ومما أحول إليه أنظار مطالعي هذا  
الكتاب أني أثبت فيه أوراقاً لأرب في صحتها وبعض تقارير كتبها  
الفقيه الكبير بيده أو بأمره. على أني لا ادعي الكمال والمصانة - وهما لله  
وحده عز وجل - بل أقول أني بذلت كل جهدي حتى وضعت هذا الكتاب  
جامعاً لأمور كثيرة جليلة بعبارة سهلة وجيزة فإذا وقع نظر القارئ الكريم  
على بعض اغلاط مطبعية أو غيرها فاني أئتمس عنها عذراً والكريم من  
عذر ومنع الصنيع اطالبه. والحمد لله في القائمة والخاتمة.







بوغوص بك يوسفیان





## بوغوص بك يوسفیان

نسخة تاريخية

لما ساء طالع المغفور له محمد علي باشا رأس الأسرة الخديوية واضطرت به  
الدول الى اصدار الاوامر لتجهز للمغفور له ابراهيم باشا بالتوقف عن الزحف  
وترك البلاد التي افتتحها بالسيف المصري بعد أن كاد يبلغ أبواب الاستانة.  
كان بين رجاله الذين يعتمد عليهم في السراء والضراء رجل صادق الولاء  
أصيل الرأي عالي الهمة أرمني الأصل اسمه بوغوص بك يوسفیان.  
فأخلص الخدمة لمحمد علي باشا منذ كان غادراً لفرقة من الأرناؤوط. ولما  
أثبتت الأيام صدقه لمحمد علي أبقاه موضع ثقته وكاتب سره بعد أن صار إليه  
الأمر واستلم مقاليد الأحكام.

ولكن الدسائس والوشايات أحاطت ببوغوص بك من حاسديه  
ومبغضيه فأوغروا عليه صدر محمد علي وبينما كان في دمياط مستقلاً زمام  
الجوارك دار الجدال بينه وبين رأس الأسرة الخديوية على بعض الشؤون.  
فأغضبه، فقال محمد علي لحاجبه «فليجرب رجله» وهي عبارة كان المراد منها  
إعدام من يغضب عليه، فخرج الحاجب ببوغوص بك ولكن لحسن الطالع  
كان الحاجب رجلاً تركيا ممن أحسن اليهم ببوغوص بك فحفظوا له الجليل  
وراعوا له العهد فذهب به الى شاطئ النيل مظهراً أنه يريد قتله وسلمه الى

امرأته سرآتم عاد الى مولاه وكان علي ظهر ذمبيته فأبلغه قتل بوغوص .  
 على ان ذكر بوغوص بك لم يبرح يتردد في مجالس محمد علي باشا كلما  
 عرضت مشكلة، اليه فيفصح عن أسفه عليه ويود لو ان لديه رجلاً مثله  
 واسع الاطلاع في الامور المالية قديراً على حل المشاكل الاقتصادية . ثم  
 اتفق انه وردت عليه عدة تقارير مالية ومن جملةها تقرير من رشيد مملوك  
 بالمتناقضات فلم يتمالك ان يصاح: انه لو كان بوغوص حياً لحل لي المشكلة  
 طبقاً للمرام فان الرجال الذين لدي أقصر باعاً من ان يبلغوا شأوه أو يقوموا  
 بأعماله فلماذا قتلته؟ فلما سمع الحاجب هذا الكلام ظن ان محمد علي شعر  
 بأنه لم يقتل بوغوص بك فخر ساجداً بين يدي مولاه مسترحاً وسائلاً  
 عنوه الكريم . فسأله محمد علي عن أي شيء تطالب العفو فاعترف الحاجب  
 بان بوغوص بك لا يزال في قيد الحياة . فصاح حينئذ محمد علي قائلاً له :  
 هيا وأنتي به . فذهب وجاء بوغوص بك . فلم يبد له محمد علي شيئاً  
 من الغضب والحق بل قابله بالحنف وموانسة وعرض عليه المشاكل  
 المالية . فامتل بوجوص بك الامر ونظر فيها ملياً حتى ميز بين  
 خطاءها وصوابها وعرض نتيجة بحثه على مولاه فسر به كثيراً . ولبت  
 بوغوص ساعده الأيمن في التجارة والصناعة والسياسة حتى أن كل  
 دخل الموارد المصرية كان يمر على يده سواء كان عيناً أو مالاً . ولما  
 انحطت قوى محمد علي وأثقلت الشيخوخة عاتقه ولم تعد تمكنه حالته  
 من ادارة الامور أصاب حينئذ بوغوص بك من المعاكسات ما كدر  
 صفو عيشه وسود وجه الحياة في عيذه . فانقطع عن المأكل والمشرب  
 حتى مات ضعفاً وسقاماً في الاسكندرية في شهر يناير سنة ١٨٤٤ وله



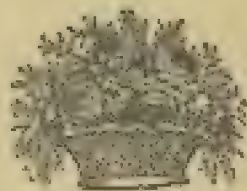
من العمر اثنتان وسبعون سنة .

ولما كشف عن تركته لم يوجد عنده شيء من المال سوى تسعة عشر شيليناً  
مع انه كان مطلق اليد واسع السلطة في المالية حاصل على أمر من محمد علي  
باشا بأخذ كل ما يحتاج اليه من غير حساب . فلما علم محمد علي بأنه لم يترك  
شيئاً ظن أن احداً سرقه فقال انه من المحال كل المحال أن يكون بغوص  
معدماً الى هذا الحد فاني أودعت عنده سبعة عشر فيراطاً من الماس فاذا لم  
توجد عنده فلا شك انه سرق من حيث لا يدري . ثم اصدر امره الى زاي  
افندي محافظ الاسكندرية والى راتب بك من كبار موظفي الجرك بأن يجريا  
تحقيقاً في بيته . فبعد التفتيش وجدا السبعة عشر فيراطاً في صندوق التقييد  
وثبت لهما أن بغوص بك لم يسرق ولكن نراهته أبت عليه أن يجازف  
بنال البلاد . وكان في جملة ما وجداه بين أوراقه ست أوراق بيضاء موقع  
عليها بختم محمد علي نفسه وكان قد اعطاه اياها حين سافر الى السودان ليتصرف  
بها كما يشاء طبقاً لمصلحة البلاد وكفى هذان الشاهدان دليلاً على عفة الرجل  
وترفعه عن كل ما يشين . وهكذا قضى هذا الصادق الامين نجواً من أربعين  
سنة حاصل على ثقة مولاه نائلاً عظيم الخطوة لديه . وبعد ان فارق الدنيا  
اتضح انه لم يكن ليملك الا القدر . ولم يترك لذويه سوى بعض الدينون ولما  
تحقق المغفور له محمد علي باشا ذلك كله قال « لو كنت اعلم أن بغوص بك  
لم يترك شيئاً لجأت في فراشه مئة الف ريال حتى لا يقال أب محمد علي  
يهمل مرؤوسيه »

ثم اتفق يوم دفنه في الاسكندرية ان قائد الحامية عثمان باشا لم يحضر  
الاحتفال ولم يشيع الجنازة أحد من ضباطه وجنوده مع أن جميع اهالي

الاسكندرية على اختلاف الطبقات والنزعات لم يتأخروا عن اداء الواجب .  
فلما انتهى الى محمد علي خبر احجائه عن حضور الحفلة غضب غضباً شديداً  
وبعث اليه بكتاب عنيف الالهجة وبمخه فيه على اهراله وتقصير في تأدية الواجب  
الاخير لرجل خدم البلاد بالصدق والامانة . ثم امره بان يذهب هو  
ورجاله الى الكنيسة الارمنية وينشوا قبر الفقيد ثم يدفعوه من جديد ويقوموا  
به بالاكرام العسكري . على ان محمد علي باشا عاقد فرضي لبعض الاسباب  
ان لا ينش القبر واكتفى باقامة حفلة عن نفس الفقيد حضرها جميع الجنود  
فوقف القائد وضباطه في الكنيسة واصغفت العساكر في حديثها شاهرة  
السلاح . وهذا دليل كاف على مقام بوغوص بك عند مولاه .

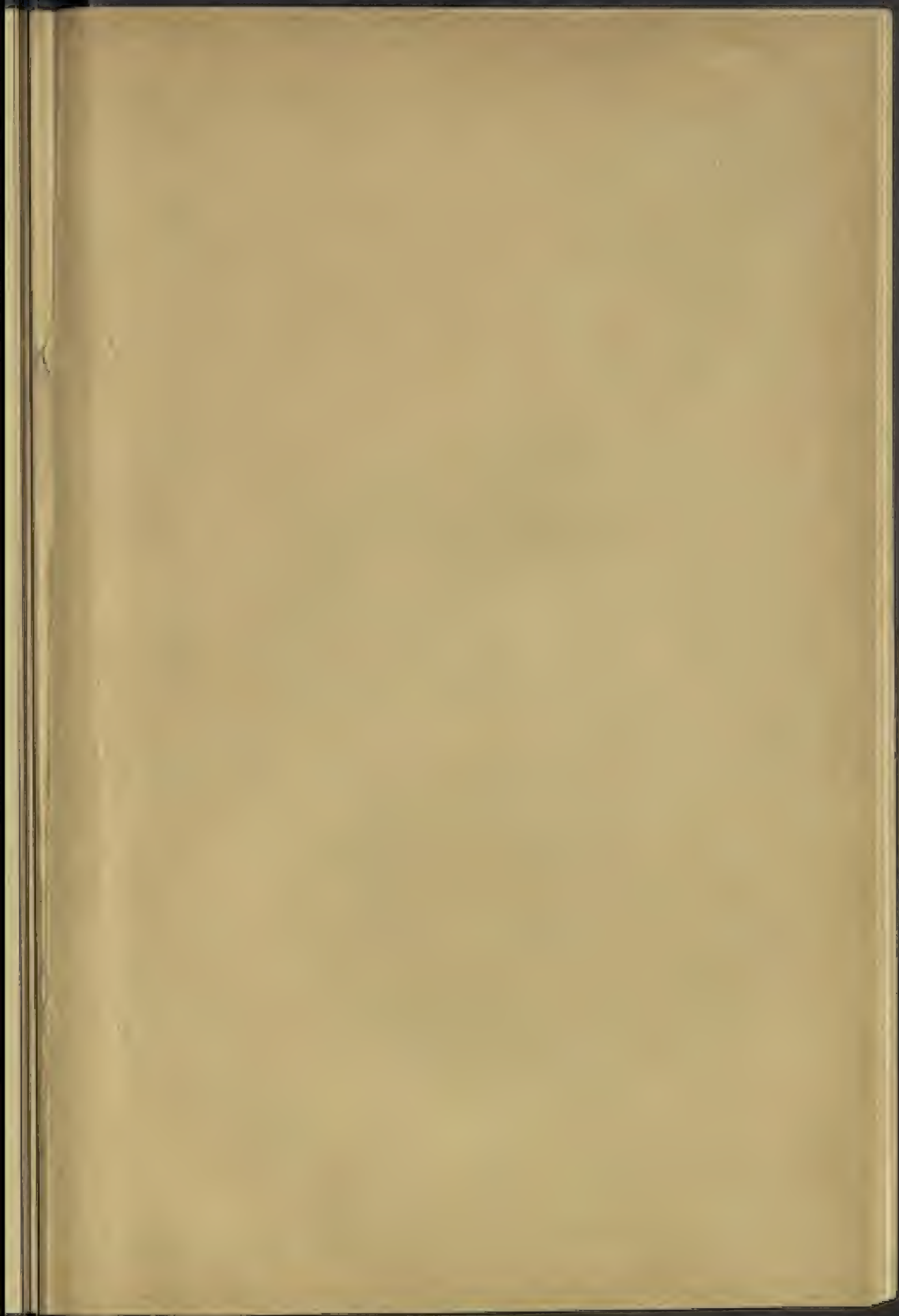
فاذا كان الفقيد لم يترك ثروة مادية فانه ترك ثروة اديبة يتردد ذكرها  
كما ذكرت الامانة والاخلاص . ثم ترك بمصر رجلا كل الرجل  
امتزج تاريخه بالتاريخ المصري مدة خمسين سنة وريف . وهو رجل  
الاصلاح وقطب السياسة المصرية الماضية نوبار باشا الذي خصصنا هذا  
الكتاب بذكر ما اثره







پو غوص باشا نو بار





## نوبار

ولد نوبار باشا في ازمير سنة ١٨٢٥ وكانت أسرته مقيمة في قرى بجبل  
احدى الولايات الارمنية التابعة اليوم لروسيا . وفي سنة ١٧٢٠ كانت  
الولاية المذكورة تابعة لبلاد الفرس فاشهرت السيف مدة اثنتي عشرة سنة  
رجاء أن تستفل وترفع عن عنقها نير العجم . ولكن الاحوال قضت عليها  
بعد الجهاد الطويل ان تمود الى الخضوع فحينئذ هجر جد نوبار بلاده  
وقصد ازمير . ومن ذلك الحين انصرفت أسرة نوبار الى خدمة مصر فعين  
ابوه معتمداً سياسياً لمحمد علي باشا في الاناضول وكان ذلك في ايام اغارته  
الاولى على سوريا ثم عين في عهد الاغارة الثانية سنة ١٨٣٩ معتمداً مصرياً  
في باريس . وعين ايضاً كرايد بك اخو نوبار سكرتيراً اولاً و مترجماً لمحمد علي  
منذ ١٨٣١ الى ١٨٣٥ اي سنة وفاته . وكان لنوبار اخ كبير سناً يدعى شارل  
وقد عين سكرتيراً وترجماناً قبله . ولكن المنية باغته في ريعان الشباب  
سنة ١٨٣٩ ولم تدعه يتم امراً منذ كوراً .

ولما كانت الحرب قائمة بين الجنود العثمانية والجنود المصرية في سوريا  
كان ابو نوبار في باريس فصدر اليه الامر بالتقدم الى القطر المصري . فقام

وما بلغ مرسيها حتى توفي فجأة . فبادرت الحكومة الفرنسية الى ختم  
صناديقه خوفاً من وقوع أوراقه في يد الاجانب وكتبت الى حاكم مصر  
تطلب اليه ارسال مندوب أمين يستلم الصناديق . فارسل حاكم مصر من  
أثنى بها . وبذلك خلاص ما كان فيها من الاسرار .

ولما نسمت الشبيبة نوبار ارسل الى جنيف لتلقي العلم في مدرستها العالية  
حيث كان البرنس نابليون ثم ارسل الى مدرسة سوريز في فرنسا وما بلغ  
السنة السادسة عشرة حتى اتم دروسه وتضاعف في اللغة الفرنسية بفضل ما أوتي من  
الذاكرة القوية والذكاء الراجح . ولكن المدرسة لا تيسر التلميذ الا  
في بدئ الطريق والواجب عليه ان يتم هذا الطريق بجهده وكده وقد أدرك  
نوبار هذه الحقيقة وجعل بعد دخوله في مضمار الجهاد العالمي يقتسم الفرس  
لاستطلاع ما لم يتعلمه في المدرسة وكان من عادته ان يسأل زائريه عما يعرفونه  
اكثر من سواه وكثيراً ما كان يطلب اليهم ان يقولوا له خطأ أو شرحاً في  
المواضيع وابت على هذا النوال من المهمة والاجتهاد حتى انه كان يعرف من  
كل موضوع ولو بعض الشيء . وزد على ما تقدم انه كان فسيح  
اللسان قوي المعارضة يمزج كلامه بشيء من الهكم المستور بارعاً في الانتقال  
من الشدة الى اللين وبالعكس .

وقال احد الكتاب السياسيين المشهورين لو شاء الله أن يولد نوبار  
فرنسياً أو إيطالياً أو انكليزياً لكان في وسعه أن يعتاز في برلمان بلاده  
امتيازاً عظيماً بما خصه الله به من الفصاحة وقوة الطجة فأولما زائل نوبار  
المدرسة افصح عن رغبته في الذهاب الى الجزائر للانضمام في سلك الجيش  
الفرنسي انضاط . ولكن خاله بوغوص بك صرفه عن هذا الفكر ودعا



الى وادي النيل وادخله في خدمة مصر  
 فقدم هذه الديار سنة ١٨٤٦ ممتثلاً من نشاط الشبيبة والهمة العالية .  
 فلما رآه خاله تغافل له خيراً وأوصاه قائلاً « ستدخل فلم المترجمين ولكن  
 يجب عليك ان تعلم حق العلم اللغة التركية لأن معرفة هذه اللغة هي  
 أغنى الشروط لنجاحك في المستقبل » فرسخ قول خاله في ذهنه وما أبطأ  
 ان يرجع في اللغة التركية ووقف على أسرارها فاذا تكلم كنت تحسبه مولوداً  
 في حضن اسرة تركية . وما اقتصر نوبار على تعلم الفرنسية والتركية بل  
 حصل من الانكليزية على النصيب الاوفر وعلم الايطالية واليونانية  
 الحديثة والارمنية ولقى شيئاً كافياً من العجبية لأنه كان يعجب بشعرها  
 ويستطيب نلوتة . اما العربية فان معرفته لها كانت أقل من معرفته  
 لجميع اللغات المذكورة لأنه كان مقتصرأً فيها على اللغة العامية وربما كان  
 السبب في اهماله في العربية ان خاله لم ينصحه لتعلمها . ولم تسترجع هذه  
 اللغة بعض وقتها وتصبح اللغة الرسمية للمواوين الا في عهد سعيد باشا  
 الخاتم الثالث بعد محمد علي »

ولو كان نوبار عارفاً باللغة العربية قادراً على الافصاح بها عن افكاره  
 لتمكن على الراجح من نفع مصر أيام الثورة العرابية . فقد كان مبدأ  
 زعماء الثورة ان مصر للمصريين وهو مبدأ شريف لا يستحق اللوم ولا  
 التوبيخ بل يطابق العدالة على شرط ان لا ينظر فيه الى غير الوطنية  
 المصرية الحقيقية وأن ينبذ كل ما عليه التعصب أو البغض وما شاكلها  
 وهذا لم يتم لسوء الحظ

وكانت فرينة نوبار كريمة كينغورك بك أراميان من كبار الارمن

في الاستانة . اقترن بها وهو في الرابعة والعشرين من عمره . فكانت  
له كنزاً في بيته وعضداً في سياسته الخارجية لانها كانت نسيبة ابرام  
الذي حاز ثقة السلطان عبدالعزير . فبتلك القربى سهل نوبار سبيله السياسي  
غير مرة في الاستانة وحصل على معظم الثقة من اسماعيل باشا خديوي  
مصر بعد ان نفي عن القطر المصري نحو ثلاث سنوات .

ولقد خلقت قريته الفاضلة لتكون زوجة لرجل سياسي مثله . لانها  
كانت عزيزة المقام عند الاسر الكريمة وجميع من عرف ظرفها وسمو فضاها .  
مهمة أشد الاهتمام بكل ما يعني زوجها جدية بان تشاركه في أجل المسائل  
ولكن حكمها كانت تأتي عليها ان تصدى لكل أمر . فلم تكن تتوسط  
الا في الامور المهمة لتبدي رأياً بأرق الاساليب وأسهلها على النفس .  
وكانت من أقدر السيدات على اراحة أزواجهن بين المشا كل التي تحف عادة  
بكل رجل كبير . واذا اتفق يوماً ان قريتها جاء حرج الصدر سريع الغضب  
بما أحاط به من دسائس البلاط الخديوي أو المشا كل السياسية التي كانت  
كثيرة في ذلك العهد تركته ريثما يزول غضبه أو يسكن قليلاً . فتأنيسه  
هادئة ساكنة وتذكره بوجوب احتقار الدسائس والاقوال النافهة  
وباثبات على الواجب بالرغم من الزعازع السياسية . فيحصل كلامها  
برداً وسلاماً .

وكان الزائرون على اختلاف الجنسيات يجدون منها ما يجدر بقرينة  
نوبار وكانت تتكلم الافرنسية والانكليزية والايطالية واليونانية والتركية  
وتنتقل في أحاديثها من لغة الى أخرى ببراعة لاتقل عن براعة قريتها .  
فكانما خلقت له وخلق لها .

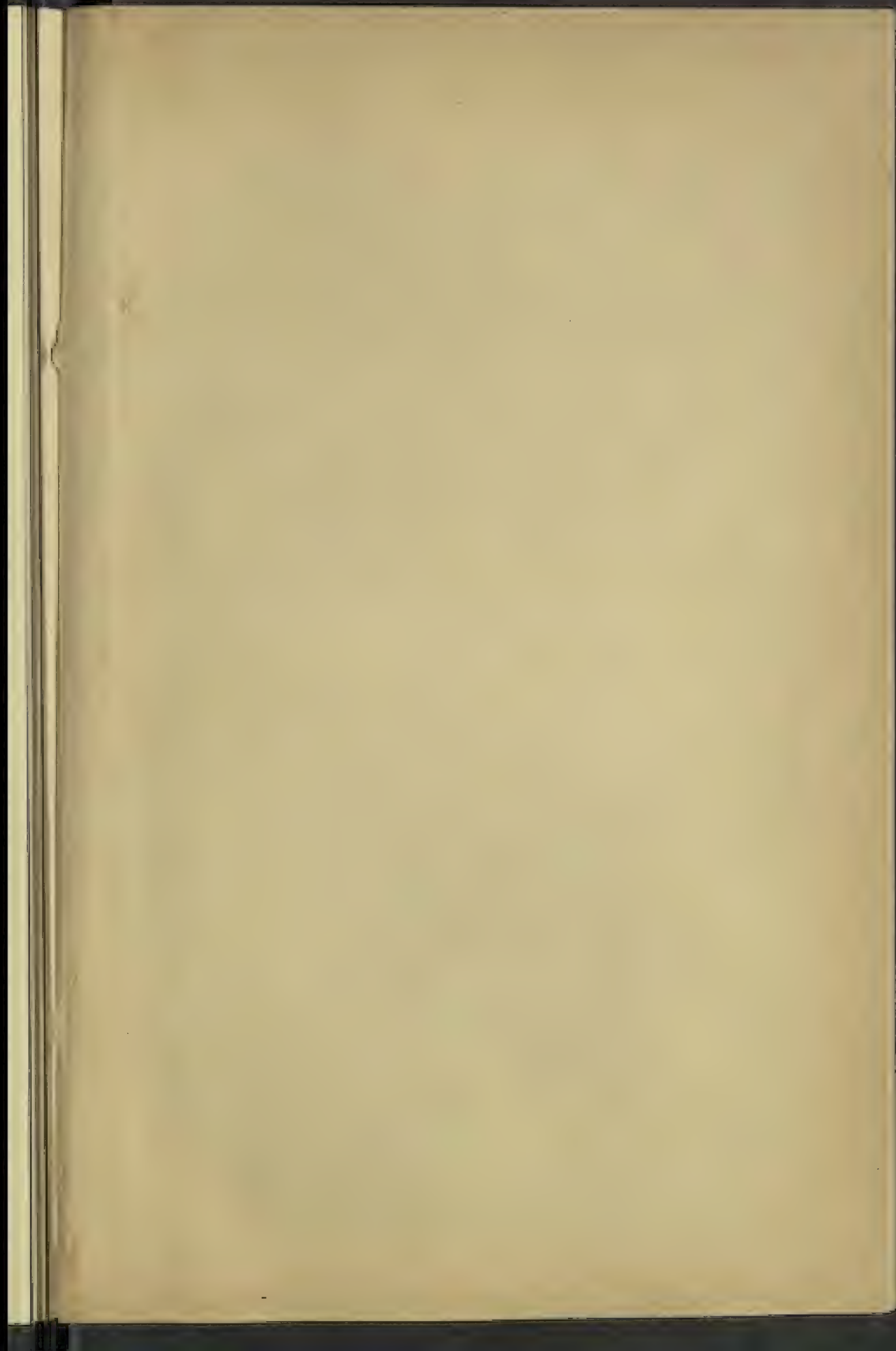


ابراهيم باشا



محمد علي باشا







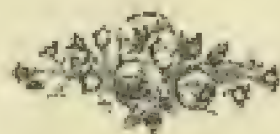
صود - وبعد ان قضى نوبار مدة وجيزة في وظيفة سكرتير ثان لمحمد علي باشا طلبه ابراهيم باشا من ابيه لما عرفه من اهليته وكفائه فلم يرض محمد علي بان يفارقه ، غير انه لما مرض ابراهيم باشا واضطر للسفر الى فرنسا لاجراء عملية جراحية اذن محمد علي لنوبار ان يرافق ابنه . ولكن نوبار ما لبث ان استقدم اخاه اراكيل ليقيم مقامه ثم عاد الى وظيفته في مصر الا ان صحة ابراهيم باشا عادت فانكست ، فسافر نوبار ورافقه في اسفاره كلها ولبث ملازماً له حتى لفظ النفس الاخير سنة ١٨٤٨ .

وقد كابد نوبار مصاعب كثيرة في مرافقته للمغفور له ابراهيم باشا لان هذا الرجل الكبير بالرغم من رجاحة عقله كانت له اوقات لا يقارب فيها . ولما عاد سنة ١٨٤٨ من الاستانة تأخرت سفينته في السير لشدة الانواء فصور له المرض ان الضباط هم السبب في تأخرها فامر باغراقهم جميعاً . ولكن نوبار تمكن بحكمته من تسكين غضب مولاه وارجاعه عن هذا الحكم الشديد . ولحسن الحظ لم يكن بين رجال السفينة كلها أحد يستطيع ان يؤثر بعض التأثير على مولاه مثل نوبار ولولا ذلك لقضى على الضباط واصبحوا طعاماً للأسماك .

الآن ابراهيم باشا كان مع ذلك متصفاً بهمة عالية وغيره عظيمة على مصر . فقد روى نوبار انه لما زار معه بورونيا ورأى أرضها الخصبه واتقان فلاحها وزراعتها اغرورقت عيناه بالدموع وقال : كيف تكون مصر لو اتقنت زراعتها كما اتقنت زراعة هذه الارض . وروى نوبار أيضاً انه بينما كان في حالة النزاع والاحتضار هتف بالدموع ملء عينيه : اللهم لا تقبض روحي قبل ان اتم عمل ابني واجعل مصر سعيدة وامتها غنية . وخلاصة القول

أن الرجل كان كبيراً في أخلاقه كما كان كبيراً في بأسه وبسالته .  
وقد كان نوبار يقول أنه لا ينسى جميل محمد علي باشا ونجده العظيمين  
لأنهما شملاه برعاية مستمرة ورفياده إلى منزلة عالية وجعلاه سكرتيراً .  
ولكني يتصور القارئ أهمية السكرتير في ذلك العهد يجب أن يفكر  
أن محمد علي وإنه لم يكونا يتكلمان جيداً - سوى اللغة التركية وإن ماتلق  
باشغالهما السياسية كان منوطاً بالسكرتير . فمن هنا يعرف القارئ كم يجب  
أن يكون السكرتير متحلياً بالمزايا التي توءمها لتلك الوظيفة وكم يجب أن  
يكون عارفاً للغات والأحوال السياسية حتى ينبجى من تبعه المسؤولية العظمى  
فالسكرتير في ذلك الوقت هو غير السكرتير في وقتنا الحاضر .

*as interpreter*





## عباس باشا الاول وسعيد باشا

ولما توفي محمد علي باشا ( في ٢ اغسطس سنة ١٨٤٩ ) بعد وفاة ابنه ابراهيم باشا استلم زمام الحكم عباس باشا . فبقي محافظاً على نواب حاسباً ايام خير ارض انتهى اليه من سلفه . غير انه لما جلس عباس باشا على السدة المصرية حتى اخذت المصائب والمتاعب تتعاظم في سبيله . لانه بالرغم من حوادث سنة ١٨٤٠ ومعااهدة سنة ١٨٤١ التي جعلت حق الارث لابناء محمد علي لم يكن حاكم مصر يستطيع البقاء ناعماً الباك مستريح الفؤاد اذ لا يخفى أن حق الارث لا يعد ضماناً كافياً يمكن معه اطمئنان الخواطر وانتفاء الحذر . ثم ان الباب العالي كان من جهة اخرى يرقب الفرصة الموافقة ليوطد اركان سيادته في الديار المصرية ويخاطب حاكمها مخاطبة السيد للمسود لا كما كان يفاوض محمد علي وابنه ابراهيم باشا . ولقد ساعدته الاحوال في سياسته منذ اخذ عقل محمد علي يضعف ويخبط ومنذ استولى المرض على ابنه ابراهيم باشا فسبقه الى القبر .

وكان عباس باشا اذ ذاك مقيماً في مكة مبعداً عن مصر على ما يقال فجاء وجلس على كرسي الحكم كما ذكرنا . وبعد جلوسه بزمان قليل اغتم الباب العالي فرصة تلك الاحوال فانار نأثر الخلاف في سنة ١٨٥٠ رغبة منه في اظهار سيادته وجعل مصر طوع بنانه في كل شأن مهم . وموضوع

ذلك الخلاف ان فرمان السلطاني الذي خول الاسرة العلوية حق الارث  
يتضمن نصاً صريحاً بأنه يجب على مصر ان تشاور جلالة السلطان في جميع  
الشؤون المهمة ولا يثبت فيها أمر الا بعد موافقته . فاتفق في ذلك الحين  
ان انكثرا طلبت من عباس باشا ان يأذن لشركة انكليزية في انشاء سكة  
حديدية من النيل الى البحر الأحمر رغبة في ازالة المصاعب التي كانت تحول  
دون المواصلات التجارية وغيرها بين بلادها ومستعمراتها . فوافق عباس  
باشا قبل التروي والامعان على ما طلبته انكثرا . فلما اتصل الخبر بالباب  
العالي استاء استياء شديداً لوجهين أولهما ان عباس باشا دل في عرف  
الباب المشار اليه على عدم احترامه له بحزمه في أمر يدخل في جملة الامور  
المهمة الموما اليها في فرمان . والثاني لانه يرى نتيجة الاتفاق مع شركة  
انكليزية على المنوال المذكور لا توافق مصلحة مصر في المستقبل . فلذلك  
اعترض الباب العالي اعتراضاً شديداً على عباس باشا في مذكرة بعث بها  
في ٤ سبتمبر سنة ١٨٥١ وقد اهتم الباب العالي باعراض عباس باشا عن  
مشاورته وعد هذا الاعراض دليلاً على رغبته في التمسك من السيادة  
السلطانية على قدر الامكان .

ثم قام من جهة أخرى خلاف شديد في مسألة التنظيمات وأخذ أعضاء  
الاسرة الخديوية فيما يقال يدسون الدسائس خلف عباس باشا وكتبوا الى  
الاستانة العلية في هذا الشأن حتى قيل ان مجلس وزراء الدولة تفاوض  
غير مرة في اسقاط عباس باشا .

فبينما كان عباس باشا في ذلك الموقف الحرج والمأرضون يحيطون  
به من كل وجهة وصوب الفت يمينا وشمالا ليري رجالاً يعتمد عليه في



شدته فلم يجد سوى شاب لا ينيف عمره عن خمس وعشرين سنة هو  
نوبار فارسله الى الاستانة ليدافع عن حقوق مصر ويحبط مساعي مبغضيه  
فقبل نوبار هذا المركب الحسن . وقبل ان يجر الى الاستانة أشار على  
عباس باشا مشورة من شأنها ان تزيل بعض المصاعب المنوطة بسكة حديد  
البحر الاحمر . وذلك انه اقترح على عباس باشا ان ينشئ سكة حديدية  
من الاسكندرية الى السويس

فلما وصل نوبار الى الاستانة وجد جميع ارباب النفوذ فيها غير راضين  
على مولاه . فالسير استرافورد سفير انكلترا كان سائراً على خطه بالمرستون  
في مقاومة مصر . وسفير فرنسا لم يكن ينظر الى عباس باشا بعين الرضى  
لما رآه من سوء حالة مصر في عهده . غير ان الرأى الذي أبداه نوبار  
في شأن سكة الاسكندرية والسويس جاء تمهيداً لبعض العقبات العظيمة  
لانه بانشاء هذا الخط أمن من معارضة فرنسا في سكة البحر الاحمر التي  
كانت انكلترا تريد انشاءها . ثم أرضى انكلترا من جهة أخرى لانه سهل  
سبيل بريدها الى الهند . وهو على الخصوص ما كان يحملها على طلب  
انشاء السكة المذكورة . ولقد أصاب نوبار الغرض الذي رمى اليه . فانه  
تمكن من استمالة سفير انكلترا وتحويله عن الاعتراض والمقاومة . ثم  
سافر الى لندن وهناك صادف من الاقبال والنجاح أكثر مما صادفه في  
السفارة الانكليزية في الاستانة . فأنحلت مشكلة السكة الحديدية ومشكلة  
التنظيمات بعد ان كان خطرهما شديداً على منصب عباس باشا ونالت مصر  
فوق ذلك كله سكة حديدية مهمة . وهكذا أتقن نوبار بيراعته وإصاله رأيه  
عباس باشا من المشاكل ونفع مصر نفسها في وقت واحد

قال فوجيه : « لقد فاز نوبار بشقة عباس باشا وهو في رمان  
الشباب . ولما سافر الى الاستانة للمرة الاولى للدفاع عن مصالح  
مولاه لم يكن له من العمر سوى خمس وعشرين سنة . فادهش  
برجاسة عقله جميع الذين راقبوا اعماله . ولما كنا بعد ذلك الحين بزمان طويل  
نحمل كل يوم حملات شديدة على نوبار بحثت عن شؤون هذا الخصم  
الشديد . فوفقت في دفاتر السفارة على رسالة برقية ارسلها من الاستانة  
الجنرال اوبليك احد رجال الجمهورية الثانية الى الموسيو دي لاهيت ناظر  
الخارجية في ذلك الوقت « ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٠ » قال : ان نوبار بك احد  
تراجمة وسكرتارية عباس باشا حاصل على ثقته وعظيم رضاه . ولم يسع حتى  
الا ان سعيًا يدل على انه قادم في مهمة . وهو شاب راجح العقل مخلص  
لعباس باشا متخرج في مدارس فرنسا . ومن اقواله ان عباس باشا ليس له  
ذنب في نظر اعدائه الا كونه حاكم مصر واعظم منهم كفاءة وكونه الرجل  
الوحيد الذي يستطيع ان يرقى بمصر الى اوج السعادة . ولا يمكن ان  
يكون نوبار بك خالياً من المطامع السياسية لانه بالغ من التهذيب والعلم الى درجة  
لا يمكن فيها ان يجمل سوء خطة عباس باشا واطن انه سيكون في مقدمة  
الذين يقودون عباس باشا الى السيل القويم بمدان يطل مساعي اعدائه » .  
ولما كانت سنة ١٨٥٢ ارسل نوبار مرة اخرى الى اوربا ليسلم بعض الهدايا  
الى رئيس الجمهورية الفرنسية والى ملكة الانكليز . وكان ذلك بناء على  
رغبة عباس باشا الذي كان يود ان يحكم روابط الوفاق بينه وبين اوربا  
بالرغم عن الدسائس التي كانت تحيط به . وقد اشترك نوبار واخوه اراكيل  
في تأييد هذه السياسة فتحوات اليهما انظار الحساد واخذوا يشنون بهمالدى



عباس باشا ولبثت سعاياتهم متواصلة لديه حتى حملوه على عزل اراكيل بك  
عن نظارة التجارة .

فلما اتصل الخبر بنوبار بادر الى تقديم استقالته من منصب السكرتير  
الاول والترجمان فجاء عمله دليلا على جسارة واستقلال عظيمين لان الشرق  
لم يكن ليألف وقتئذ عوائد الغرب فتقدم الاستقالة كان مدعاة لغضب  
الحاكم وسببا في جلب المخاطر على المستقبل . على ان عباس باشا لم يلبث ان  
رجع عن خطاه . وبدلا من ان يضر الحق والضمينة لنوبار اراد ان يرجعه  
الى منصبه .

ففي ذات يوم بينما كان نوبار يشتره على النيل في ذهيبته مرة امام ذهيبية  
عباس باشا ففرقه وارسل اليه سكرتيرا يستدعيه فحضر نوبار فقال له حاكم  
مصر سمعت انك عزمت على السفر الى فرنسا فقال نعم يا مولاي . فأمره  
بان يبقى في مصر . فأجاب نوبار انك انت يا مولاي عزلتني عن مناصبي .  
فقال عباس باشا لابل انت الذي استقلت فابق هنا في خدمتي .

ولكن نوبار لم يكن لينظر بعين الاطمئنان الى الذين كانوا يحيطون بعباس  
باشا فطلب له ولاخيه منصبتين بعيدين عن مصر وهما وظيفة معتمد مصري  
في فينا له ووظيفة معتمد مصري في برلين لاختيه سنة ١٨٥٣ وكانت هاتان  
الوظيفتان قد انشئت في ذلك الحين مراعاة للظروف . وما رضى بهما نوبار  
الا لانهما يمكنانه من متابعة سياسته التي كان بها اعظم عضد لعباس باشا .  
ولكن المنة عاجلت عباس باشا سنة ١٨٥٤ فعمل نوبار عن آراءه السياسية  
والتي المنصبان المذكوران واعتزل هو واخوه وخالف الحكومة المصرية .  
اما السبب في وفاة عباس باشا فقد اختلفت فيه الاقوال والرأي العام يجمع

على ان ثلاثة من مماليكه فتكوا به بينما كان في الحرم لاسباب بعضهم يقول  
انها سياسية والبعض الآخر يذهب انها من قبيل قول نابوليون « قش  
عن المرأة » . وكل ما ثبت معرفته أن موته بقي سرا مكتوما بضمة ايام  
ثم نقلت جثته من بنها الى قصره في العباسية وكانت الجنود تحفرها وهي  
تظن انها تحفر مولاها حيا يرزق .

\*\*\*

اما سعيد باشا فقد اعتلى السدة المصرية والبلاد محتاجة الى ما يزيد مواردها  
ويصلح مختلفا غير انه لم يفكر في شيء من المقاصد السياسية الكبرى التي كان  
خلفه يسمى اليها بل سار في معظم الوجوه على خطة مناقضة لخطة . وكان سعيد  
باشا حاضر الفكر سهل الخلق جانحا الى السرور والانبساط غير انه كان متقلبا  
في اخلاقه مسرفا على سمرائه واخصائه غير مهتم بقدر ما يجب على الحاكم  
بصلحة بلاده .

اما توبار فقد كان وقتئذ في الثلاثين من عمره فجعله سعيد باشا  
سكرتيرا خاصا وابقاه في هذا المنصب مدة من الزمن ثم جعله مديرا لجميع  
السكك الحديدية ومنحه لقب بك كما تم عين اخاه اراكيل حاكما في السودان .  
اما حال الادارة على اختلاف فروعها في ذلك الوقت فقد كانت من اسوء  
الاحوال لان المالية كانت في ارتباك شديد والحكومة في مشاكل عديدة  
مع النزلاء الاوربيين ولما كان سعيد باشا سهل المراس اخذ كل واحد من  
اصحاب المطامع يتذرع بدعوى يدعيها ليلتم لقمة او يقتسم غنيمة من الخزينة المصرية



١٠ فبعد ذلك عين نوبار في مصلحة الجمارك على أمل أن يصلح محلها  
ويداوي معتلها لأنها كانت من أكثر المصالح اعتلالا واختلالا . وسبب  
هذا الفساد الإداري أن الجمارك كانت كأنها مختلطة لكثرة التداخل الذي  
كان يأتيه فنصل انكترا نظراً إلى مصالح الانكيز التجارية . فكان من  
لواجب اذ ذلك أن يعين في الجمارك رجل بارع ماهر يكف يد فنصل  
انكترا عن المداخلة دون ان يقع منه في المشاكل ويضع حداً للاوربيين  
دون ان يفضي الامر إلى الخلاف بين الحكومة المصرية والدول . فحصل  
نوبار عبء هذا الواجب ووفق فيه توفيقاً بديلاً غير ان نجاحه لم يمنع عنه  
السماعات والوشايات بل ربما كان هذا النجاح سبباً في جعله مرة ثانية من  
ضحايا أهل الدسائس فاحيل نوبار على الاستبعاد وبقي مدة في عزلة عن  
المناصب إلا ان سعيد باشا ما لبث ان دعاه إلى الحكومة كما وقد استمرت  
الوشايات تتلقفه كما تتلقف كل رجل امتاز بين القوم القادرين في الحكومة  
المصرية وكان في جملة الذين سودوا صحيفة نوبار فنصل النمسا بعد ان سافر  
نوبار إلى فيينا واخذ في الدفاع عن المصالح المصرية . وكان من اخلاق سعيد  
باشا انه لم يكن يقطع الالسنه اللجلجة ويصدح بحبي الفتن الا بعد ان تمس  
كرامته ويرى أن أفعالهم تكاد تسلب راحته .

اما ميله إلى نوبار فلم يكن ميلاً قلبياً بل كان ناشئاً عن الحاجة إليه لأن  
سعيد باشا لم يكن ليحبه في حقيقة الامر وليس ذلك مما خفي على نوبار .  
ولا غرو ان اختلفت أخلاق نوبار عن أخلاق سعيد باشا . فان هذا  
كان ميالاً إلى اللهو والسرور وكان يحب على الذي يود التزلف إليه ان  
يخبره على الدوام الاخبار السارة ويمثله بالكلام الرقيق ويستنبط له الاخبار

المضحكة فلذلك كان صفر باشا « كوسيلكي » على ما يقال في مقدمة  
الذين استنزلوا رضاه وتقرعوا كل التقرب اليه فلم يكن لينا رفة في الحل والترحال .  
وكان في عهد سعيد باشا كثيرون من الرجال الأكفاء سواء كان في  
البحرية أو غيرها ففهم الكابيتين بيسون الذي نظم البحرية المصرية ( وعرض على  
نابليون بعد معركة واترلاو ان ينقله الى اميركا على باخرته وسط الطرادات  
الانكليزية ) ومنهم الكولونيل سيف ( الذي قدم مصر على عهد ابراهيم باشا  
وصرف بعد ذلك باسم سليمان باشا الفرنسي وكان من اركان حرب  
الجنرال ناي والجنرال جروشي ) الذي نظم الجيش المصري وابلغه  
درجة عالية من الترتيب .

وكان سعيد باشا قد تعلم الفرنسية منذ صغره لانه ربي بين اناس  
يتكلمون هذه اللغة كما انه اتخذ عنهم بعض عوائدهم فكان يعرف اكثر  
من والده واجبات الحاكم ولكنه كان كسولا متقلبا ولطالما حادته  
نوبار بوجوب تحسين احوال الطبقة الدنيا من الامة فيستحسن كلامه  
ووافقته على رايه ثم لا يلبث ان يترك كل شيء وشأنه . وقد اوضح نوبار  
لسعيد باشا رايه في الاصلاح القضائي لاول مرة فاستصوبه ووعده  
بتحقيقه غير ان وعوده كثيرا ما كانت عرقوبة ثم ان الحمام فاجأه  
وهو في الثالثة والاربعين من العمر في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ فترك  
حيث انه مشروع الاصلاح وبقي مدغرا في فكرة نوبار الى ان جاء وقته .



## قتال السويس

وبعد ان فاضت روح سعيد باشا سنة ١٨٦٣ ارتقى الى السدة المصرية اسماعيل باشا . فرأى من الضرورة لحكومته ان يحافظ على رجل من اهل الكفاءة والرجاحة . فقرب اليه نوبار واظهر من الثقة والاعتماد عليه اكثر مما ابداه خلفاؤه .

وكان ديليسبس الذي لم يتمكن من انفاذ مشروعه بسبب وفاة سعيد باشا قد عاد الى مخاطبة اسماعيل باشا في فتح ترعة السويس . فأمر اسماعيل نوبار ان يأخذ بأسباب المفاوضة في هذا الشأن المهم وحسبنا ذلك دليلا على ثقته به . واذا اردنا ان نشرح مسألة هذا الطريق الذي وصل المشرق بالمغرب ضاق بنا المجال وخرجنا عن الموضوع لان غايتنا الوحيدة ان نظهر ما كان لنوبار من اليد في هذه المسألة . فلذلك نكتفي بان نوضح الحالة حين استلم اسماعيل باشا زمام الاحكام . كانت الصموية الكبرى في اواخر عهد سعيد باشا ان الباب العالي لم يكن ليأذن بفتح القنال ومن هذه الصموية نشأت كل المتاعب والمصاعب الاخرى . ولما أذن الباب العالي بفتح القنال لم يطلق يد الشركة التي فيها ديليسبس بل اظهر في الفرمان التحفظ والتحرس . فكان عمله هذا سببا في تأخير اعمال الشركة وتمنع

الاوربيين من تغطية رأس المال اللازم ، غير ان سعيد باشا كان يرى عدم نجاح الشركة ماساً لشرفه فاكثرت بما بقي من اسهمها وقدره ١٧٧٦٤٢ نجاء هذا الحمل الثقيل ضغناً على ابالة لانه وضع على عاتق مصر بعد ان اثقلته الاحمال الكثيرة بسبب اسراف سعيد باشا وتساهله مع الشركة في الامتياز والاراضي وترع المياه الحلوة وتسخير الفلاح الى آخره مما هو مذكور في الشروط الموقعة بين الحكومة المصرية والشركة ، فنشأ عن ذلك كله ان مصر وقعت في اخرج المواقف واصعب الحالات ودرمت خاف المرحوم سعيد باشا اي المغفور له اسماعيل باشا في الارتباك العظيم لان كل الانظار كانت موجهة اليه ومما زاد موقفه حرجاً وصعوبة الخلاف الذي نشأ عن مشروع القتال . فانه لم يكن يستطيع ان ينحاز لفريق من المختلفين دون ان يجرح عواطف فرنسا او عواطف انكلترا ويحجب لنفسه عداء احدهما . على ان اسماعيل باشا اظهر كثيراً من البراعة في هذا الشأن المهم وتمكن من ارضاء الدولتين على قدر الامكان . وذلك بانه وافق فرنسا في مسألة الاتفاقات المالية التي عقدها في عهد سعيد باشا ولم يجر على هواها في مسألة حل المشكل من الوجه الدولي بل ترك هذا الامر لادب العالي الذي له حق المشورة في كل مشروع عظيم كما تقدم . فجعل بذلك لانكلترا سبيلاً الى استخدام نفوذها في الاستانة العلية <sup>(١)</sup> وقد حلت المشكلة الاولى أي مشكلة الاتفاقات المالية بوفاق عقد في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ وقع عليه نوبار بالنيابة عن اسماعيل باشا والمسوي<sup>(٢)</sup> فردينند ديليسبس صاحب مشروع القتال <sup>(٣)</sup> . اما من



الجهة السياسية فان الباب العالي ارسل مذكرة في ٦ افريل من السنة  
نفسها الى حكومتي انكلترا وفرنسا ذكر فيها وجوب القيام بشرطين  
قبل ان توافق الدولة العلية رسمياً على المشروع . وهما اولاً إلغاء السفرة  
عن الفلاح وثانياً ترك الشركة للبند المتعلق بترع المياه الحلوة  
وامتيازات الاراضي الواقعة على جانبي قناة السويس . وقد عين الباب  
المشار اليه ستة اشهر للقيام بهذين الشرطين فاذا مضت هذه المدة  
ولم ينفذا عادت المسألة الى الاستانة للنظر فيها يجب وأوقفت الاعمال  
الجارية في القناة منذ أربع سنوات لذلك التاريخ باسم « الاعمال  
الاستعمارية » .

وفي ١٨ اغسطس سنة ١٨٦٣ أوضح اسماعيل باشا حقيقة الحال  
لمرديفند ديباسبس . وجعل لنوبار السلطة الكافية للاتفاق مع الشركة  
بناء على الاساس الذي وضعه الباب العالي للاتفاق ورضي به اسماعيل  
باشا . وفي ١٢ و ٢٨ اكتوبر طلب نوبار باسم الخديوي أولاً إلغاء  
الامتيازات المتعلقة بالاراضي المجاورة للقناة وعرض أن تمول الشركة  
نفقات مافتحتها في هذه التركة وان يتم فتحها على نفقة الحكومة  
تعويضاً للشركة عما لحقتها من المصاريف . ثانياً انقاص عدد القملة الى  
سنة آلاف فاعل يشتغلون على الدوام وان يتقد الواحد فرنكين عن  
كل يوم ولكن مجلس ادارة الشركة رفض ذلك كله وقر رأيه على  
امور أخرى فأرسلت الى الباب العالي . فرفض قرار مجلس الادارة  
وقال في رفضه : « اذا رفضت اليوم الشركة عملاً كالذي ذكر في المحضر  
الاخير لمجلس ادارتها ان تساعد في الامتياز على اتفاق قانوني متساوي

الحقوق تفقد لا محالة كل حق وساغ للباب العالي ولحاكم مصر ان يوقفا الاعمال الجارية في القنال .

أما الموسيو ديليسبس فقد كان يحاول ان يثبت في كلامه ان موافقة الباب العالي لم تكن واجبة وانه حصل عليها فلم يبق من حاجة الى زيادة مخاطبته في الشأن . ولكن فات الموسيو ديليسبس ان قوله ان الشركة حصلت على اذن الباب العالي يشبه الاعتراف بوجوبه وقوله انه غير واجب يشبه الاعتراف بكونه لم يحصل ولم تنله الشركة . وكان في عداد المزاعم التي حاول الموسيو ديليسبس ان يؤيدها قوله : « ان حاكم مصر يحق له ان يعطي امتياز القنال وان الباب العالي ليس له سوى ان يتدخل في مسألة حياد القنال ويترك ما بقي من فروع المسألة كالأعمال والعمال والتنازل عن الاراضي وغير ذلك من الشؤون الداخلة في دائرة اختصاص الحاكم المصري » . وكان يزعم ان محاولة الحكومة العثمانية لزيادة سلطتها وتوسيع اختصاصها في مسائل مصر الادارية الداخلية مخالف للمعاهدات التي عقدت سنة ١٨٤١ ونالت مصر بموجبها استقلالها الداخلي . فاذا تطرف الباب العالي في هذا الشأن اصبحت المسألة في مكان من الخطر فحينئذ لا يمكن حل المسألة الا بالحرب او بمؤتمر دولي تعقده الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ فتخرج اذ ذاك المسألة من حيز الحقوق المدنية الى حيز الحقوق العمومية ولكن الحالة لم تبلغ ذاك الحد البعيد وليس هناك باعث على الحرب .

اما نوبار مندوب اسما عيل باشا فلم يكن ليقتنع بتل هذا الكلام بل كان يحسب أن مصادقة الباب العالي واجبة لا مندوحة عنها . ولم



يكن يخطر في خاطره أن الباب المشار اليه ينوي المماكسة في فتح القنال  
 لاجتياط مشروع جزيل الفوائد. بل يمتدانه كان يود أن يؤيد المشروع  
 بشروط تضمن وتحمي المصالح المهمة. ولبت ديليسس يحتاج بان مسألة  
 القنال هي مسألة داخلية وبان اعراض حاكم مصر عن طلب الاذن فيها  
 من الباب العالي لا يخرج عن حد الواجب. غير انه سبق للحكومة المصرية  
 ان استشارت الباب المشار اليه وطلبت موافقته في مشاريع أقل أهمية من  
 مشروع القنال فمن ذلك اعمال القناطر الخيرية على النيل لارواء الاراضي  
 وهذا المشروع داخلي كما لا يخفى ومن ذلك أيضاً انشاء السكة الحديدية  
 من الاسكندرية الى القاهرة وهو من الامور الداخلية ايضاً. وقد حاول  
 عباس باشا أن يمتنع في مشروع السكة الحديدية عن طلب الاذن من  
 الباب العالي ولكنه ما لبث ان اضطر الى طلبه وقد ساعد الحكومة  
 النمائية وقتئذ سفير انكلترا وفرنسا وارسل الباب العالي في هذا الشأن  
 مذكرة الى عباس باشا في ٤ سبتمبر سنة ١٨٥١ قال فيها: « انا نؤمل  
 كل الامل بان سموكم تعترفون بوجوب طلب الاذن رسمياً في هذه المسألة  
 وبوجوب تأكيد ذلك لنا ». وقد طلب الباب العالي ان تشاوره الحكومة  
 المصرية ايضاً في كل المسائل المهمة ولم يميز تمييزاً كبيراً بين المسائل الداخلية  
 والمسائل الخارجية. فذلك كان نوبار يرى مشاوره الباب العالي في مسألة  
 القنال أمراً لا بد منه كما قلنا لاعتباره أن هذا القنال لا يهم مصر والسلطنة  
 النمائية فقط بل يكون له شأن في العالم كله. فان كان لا بد من مشاوره  
 الدولة في مسألة انشاء السكة الحديدية فبالاولى لا بد ولا مناص من  
 مشاورتها في هذا المشروع العظيم. واذا كان هناك مشروع يجب أن يبذل

الباب العالي كل اهتمام في امره فانما هو مشروع القنال . وذلك لم يفت سعيد باشا يوم اعطى امتياز القنال فانه ترك محلا لمصادقة الباب العالي في العهدين اللذين وضع في شأن تأليف الشركة وفي ١٩ مايو سنة ١٨٥٥ ارسل الى الموسيو ديليسبس يقول : « لما كان من الواجب أن يصادق الباب العالي على امتياز شركة قنال السويس ارسلت اليكم هذه النسخة لتحفظوها . اما اعمال حفر القنال فلا يمكن الشروع بها قبل الحصول على مصادقة جلالة السلطان » وفي ٥ يناير سنة ١٨٥٦ أصدر سعيد باشا لائحة في الاعمال المتعلقة بالامتياز وحفظ فيها محلا خاصاً لمصادقة جلالة السلطان .

وكان من خطة الحكومة الفرنسية في ذلك الحين انها كانت تنفع معتمديها من المداخلة رسمياً لتعصيد شركة القنال ولم تكن تؤيد رأي ديليسبس المنوط بعدم مصادقة الباب العالي . بل ارسلت تلغرافاً في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٥٩ الى قنصلها الجنرال في الاسكندرية اعترفت فيه بحق الباب العالي ونصحت لحاكم مصر ان يدع عن لاوامر جلالة السلطان ولا يبدل عن مصادقته وطلبت اليه أن يخفف معارضته ويلين عزمه .

فلما ان نوبار كان يطلب الغاء امتياز الاراضي وفي جملتها ترعة الري ولا يخفى ان حل هذه المسألة كان في نفس عقد الامتياز . وتحرير الكلام ان الامتياز يحول الشركة حق الانتفاع بالاراضي الكثيرة على ضفتي ذاك القنال ويحول اسماعيل باشا حق نزع الملكية للمنافع العمومية . فلم يبق سوى أن نعلم هل كان يحق للحاكم المصري وقتئذ ان ينزع ملكية تلك الاراضي لاجل تلك المنافع مقابل تمويل عادل يدفع

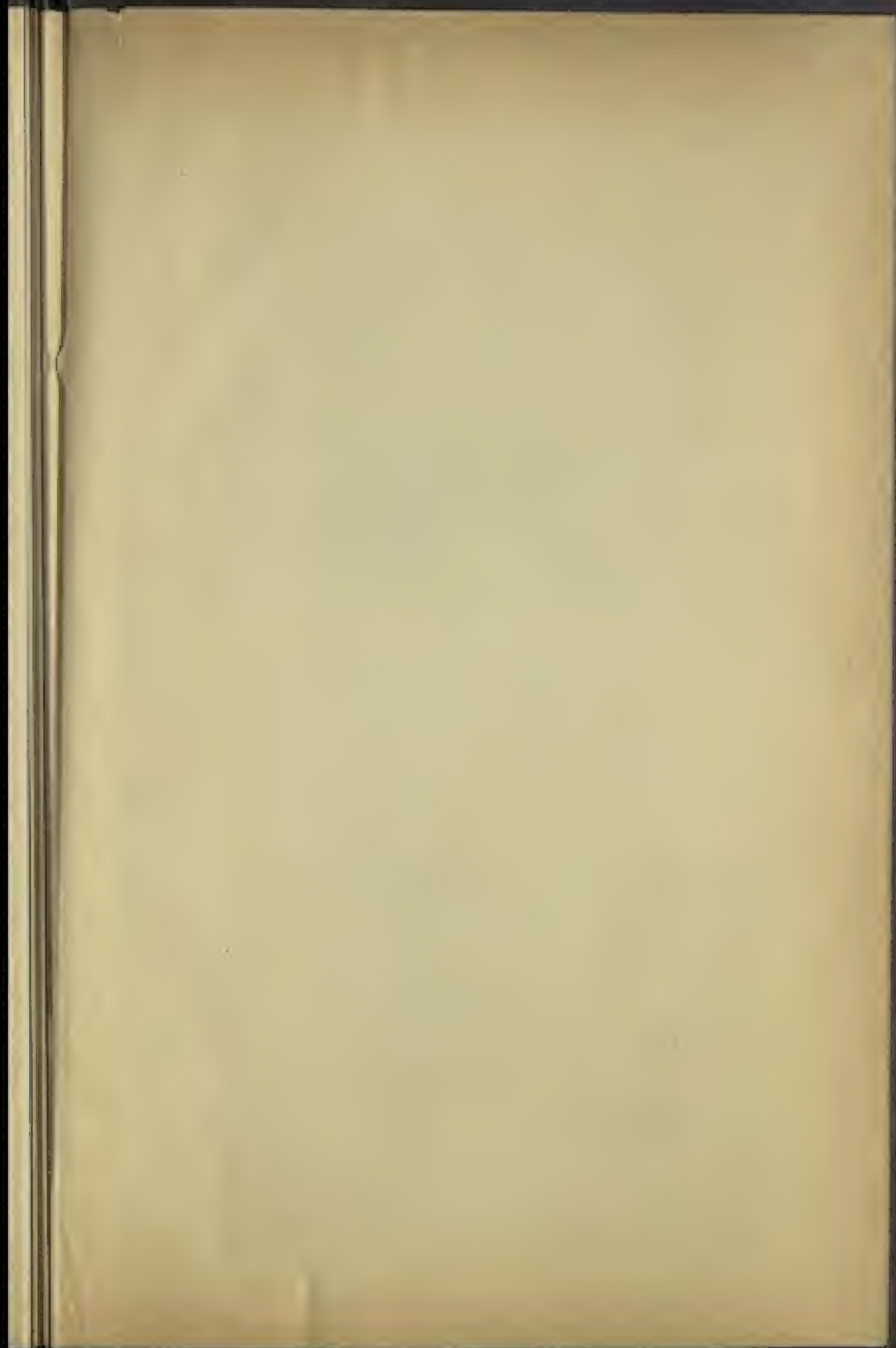


سعيد باشا

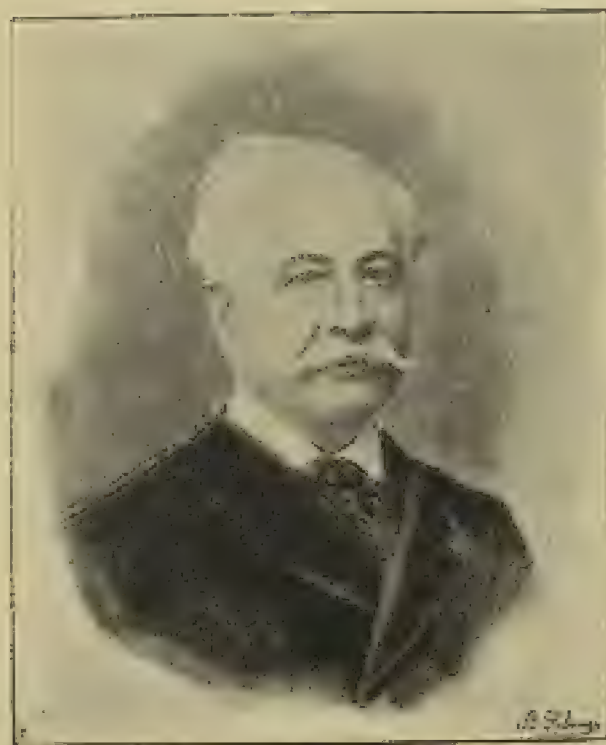


عباس باشا الاول

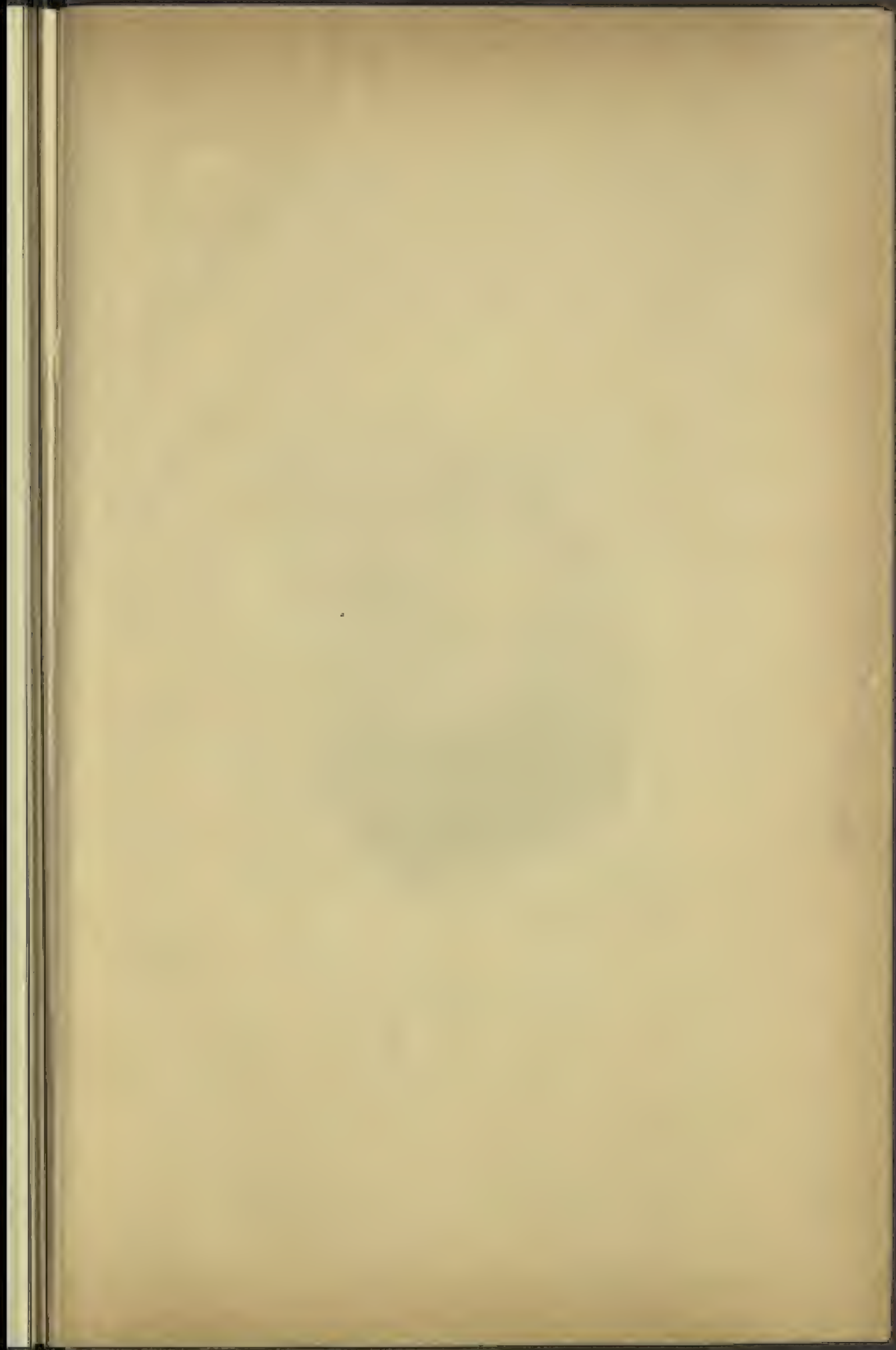








فردیناند دی لیسبس





الى الشركة. على ان الصنوبة لم تكن من جهة حاكم مصر ولا من  
جهة مندوبه نوبار بل من جهة الباب العالي فان الحكومة المصرية عرضت  
وقعت ان تتم ترعة الري على نفقتها وهذا كل ما كان في وسعها  
٩٧ وقلنا ايضا ان نوبار طلب انقاص عدد العملة الذين يشتغل الواحد منهم  
باجرة فرنك بل اقل في اليوم وقد حق لنوبار ان يطلب انقاصهم وينظر اليهم  
بعين الالهية . فانه لم يطلب بذلك سوى الغاء الاشغال الشاقة . وما خفي  
على الموسيو ديليسبس ما لطبه من الالهية فاحتج ببراعته المعروفة على هذا  
الانقاص وبني احتجاجه على ان القوانين العثمانية كلها تحجز السخرة ومع  
ذلك فان اشتغال الفلاحين المصريين في السويس لا يبد سخرة . ولكن  
فات الموسيو ديليسبس ان الدستور لا يحجز تلك السخرة وان المادة « ٦١٠ »  
من قانون الجزاء العثماني يحرمها تحريماً صريحاً . أما قوله ان اشغال  
الفلاحين المصريين ليس بسخرة فلم يكن يفتن نوبار باكثر من قوله ان  
القانون العثماني يحجزها . فان نوبار كن ميلاً اشد الميل الى الافكار الحرة  
ويتألم كل التألم من نزع حرية الالوف حياً بمنافع الاجانب لو كان اذ ذاك  
عشرون الف فاعل يشتغلون بشركة السويس تاركين عيالهم وحرفهم وزراعتهم  
بالقصر عنهم فكانوا كلهم أو جلهم يودون من صميم النواذ ان يعودوا الى  
بيوتهم وزد على ذلك انهم كانوا مضطرين للرجوع وقت صرفهم على  
نفقتهم الخاصة وبعضهم كانت منازلهم بعيدة جداً فاذا اضيفت هذه  
المتاعب الى خسارتهم في زرعهم وحرفهم وتجاريتهم وسائر مرافقتهم  
اتضح مقدار العناء والبلاء الذي كانت تقاسيه البلاد من جراء استخدام  
ابنائها قسراً واضطراً .

ولو كان العناء مقصوراً على عشرين ألف المذكورين لكان الامر قليلاً ولكن العشرين ألفاً كانوا يشتغلون ونحو اربعين ألفاً كانوا قادمين لآباءهم بالاستعداد للتقدم الى محل الشغل . فليس بالهين السهل على نفس الوطني الابي ان يرى نحو ستين ألفاً مبعدين عن عيالهم وعن الزراعة والصناعة والتجارة وليس لهم من فائدة تذكر تعوضهم من بعض الخسارة وتهون عليهم المتاعب .

قال المدير الاول الاشغال في احد تقاريره : « ان من اعظم المنافع هو استطاعتنا ان نحفر بأيدي العمال معظم ما يمكننا حفره من القنال البحري بين بحيرة التماسح والبحر الاحمر ومما يجب ملاحظته ان هذه الطريقة لحفر القنال لا تنحصر منفعتها في تسهيل العمل والاسراع به بل هي تعود بتقليل النفقات كثيراً فان المتر المكعب من اليابسة لا يقتضي من النفقة سوى ثلثي ما يقتضيه المتر الذي يحفر بالآلات » .

فالظاهر مما تقدم ان الذي يحمل كبار شركة القنال على استخدام ذاك العدد العظيم كان حبها للاقتصاد لا الضرورة الضيقة والحاجة الماسة . وذلك يخالف كل الخافعة بما وعد به ديليسبس حين اخذ الامتياز فانه قال ويثبت ان اربعة او خمسة آلاف فاعل يكفيون ابان العمل واهم اوقاته فرضي نوبار ان الحكومة المصرية تقبل استخدام ستة آلاف بدلا من خمسة فلذلك شق على نوبار وعلى كل محب لمصر ان يرى عدد الفعلة يزداد ازدياداً عظيماً وتفقد الالوف الكثيرة من المصريين حريتهم وحياتهم في بعض الاحيان وتضيق على التجارة والزراعة والصناعة ايديها العاملة لاكتساب شركة قنال السويس مبلغاً من المال .



فبناء على ما تقدم اني نوبار اعترض على تشغيل الفلاحين لاسباب  
جوهرية اهمها انه كان يميل الى مصر التي قضى معظم العمر فيها فلم  
يمكن في وسعه ان يرى الالوف تشتغل وتشقى حتى تجلب عليها الذل  
فان الشغل في العالم انما يكون لراحة الانسان لا لزيادة شغائه  
ومنها انه لم يكن ليحتمل ان يرى انساناً من الاوربيين الذين يحسبون  
بلادهم مهد التمدن يأتون اعمالاً تشبه أعمال الذين شادوا الاهرام  
وجبلوا ترابه بدم الرعية، انه كان اميناً في خدمة مولاه فلم يرض ان  
ينقض ارباب العمل الوعود التي وعدوا بها حاكم مصر فذاك كله  
ما يحذو بنوبار الى المعارضة لارغبته في مساعدة انكثرا التي كانت  
تنوي ان تقيم المصائب والمقبات في سبيل الشركة . ولقد كان  
نوبار صادقاً ايضاً في خدمة جلالة السلطان نفسه . قال علي باشا ناظر  
الخارجية العثمانية في ذلك الحين : « ان جلالة السلطان يحافظ على  
حقوقه وأهل البصيرة في فرنسا لا يدعون أنفسهم تخضع بالأقوال  
العارية عن الصواب فان الهمة المضحكة التي مازال يذيعها عنا  
رئيس شركة قناة السويس فيما يتعلق بخدمة انكثرا لا يمكن ان  
توضع موضع الجد فنحن نشبهها نفيّاً ونرفضها رفضاً ولنا من الادراك  
ما يكفي لتمييز مصالحنا الخصوصية . فاذا كانت اعتباراتنا مطابقة من  
بعض الوجوه لاعتبارات احدى الدول فذلك لا يدل على اننا اناس  
عديمو الادارة لا نتصرف الا بناء على وحي تلك الدولة . فلتعرض  
الشركة بما تعرض عدلا على يد نوبار باشا تر حيث نذهب لنا ارادة وهل  
نحن كارهون للمشروع » .

فكل ما تقدم يدلنا على حقيقة الشكوى التي كان رئيس شركة  
القتال يلقيها على الحكومة العثمانية والحكومة المصرية ولا سيما على  
نوبار مندوب الثانية وقد قال أحد كبار الكتاب الفرنسيين ان  
همة نوبار بالانحياز الى انكلترا ليست غير عادلة فقط بل هي نكران  
للجميل . وقال نوبار في مذكرة عرض بها شروطاً اراد بها  
التوفيق بين الفريقين ان ما يرضه هو موافق لمصلحة مصر ومصلحة  
الشركة معاً . وما قال غير الحق بشهادة كبار الكتاب في فرنسا .  
واذا كان قد ذهب الى الاستانة فانما ذهابه كان لأمرين اولهما ان  
يستلم من يد الباب العالي عملاً خشي على مصر من مقبته والثاني  
ان تستلم مصر بيدها هذا العمل حتى لا يفضي الامر الى احباط  
المشروع العظيم . ولما عاد الى مصر لم يلبث فيها الا ريثما يضع خطة عمله  
ويتفق مع حاكم مصر عليه ثم يذهب الى باريس حيث كانت تسوى  
مسائل العالم وخصوصاً مسائل وادي النيل .

واذا أردنا ان نورد كل ما دار عليه الجدل بين نوبار وديليبس  
طال بنا المجال . فحسبنا ان نقول في هذا المقام ان نوبار باشا أظهر  
من الاقدام في خدمة مصر ما يجتهد له المؤرخ المادل . كما انه  
ساعد من جهة أخرى في انجاح المشروع في كل أمر لا يمس المصلحة  
المصرية وكل من وقف على سر أعماله في أسفاره من أجل الخلاف  
المذكور وعلى الطريقة التي حصل بها على الموافقة من الباب العالي  
يعلم ان له معروفاً جليلاً على الشركة .

ومع ذلك كله فقد كان نوبار ينظر بعينته النقادة الى ان



فتح قنال السويس يؤدي الى نتيجة لا تروق عين مصر وعين فرنسا  
بل تجلب الضرر السياسي عليهما معاً . قال يوماً لاحد القضاة  
الفرنسيين في سررض كلامه عن القنال :

« انظروا الى مصالحكم دون سواها آلا ترون انكم بفتح القنال  
تجذبون انكاثرا الى جهة من البحر المتوسط ليس لها شأن فيها  
فقد انسحبت من بعض الجزر في هذا البحر وكان من المنتظر ان  
تسحب بعد ذلك من مالطا ومن يعلم اذا كانت لا تترك يوماً جبل  
طارق . غير ان رباح الجنون كانت تقذف بكم وانتم لا تشعرون  
ولما مدت الخطوط الحديدية في السويس والاسكندرية هتف  
باروش الحامي الفرنسي الكبير قائلاً : « ان هذه الخطوط لسبوف  
نارية في احشاء فرنسا » لان هذا الداهية كان يعلم ان جميع محطات  
هذه الخطوط ستكون مستعمرات انكليزية مهمة . وسبقول لكم التاريخ اني  
اضرر بلحقه بالامة شخص واحد لا يسأل الا عن مصالحه الشخصية .  
قالت جريدة صوت باريس : « فلنشجع بما ارتكبه من الهفوات  
لأننا نحن الذين جذبنا انكاثرا الى وادي النيل . فلها لما رأت فتح  
قنال السويس أصبح من البين الواضح ان جهدها بات منصرفاً  
الى رفع علمها فوق أرض القراعنة . فقد كنا اصحاب النفوذ الاول  
قبل ان ذهب الموسيو دي ليس وقام بمشروعه الذي اعترضت عليه انكاثرا  
ما استطاعت الى الاعتراض سيلاً . ثم دعوناها بعد ذلك الى المداخلة معنا  
فسارت وأخذت تطردنا رويداً رويداً . وما نحن الا الجانبون على أنفسنا  
الداعون لحصننا الى تأييد نفوذهم في محل نفوذنا وسلطته في مكان سلطتنا .

## اسماعيل ونوبار

اطالمسا كان نوبار باشا ( وقد أنعم عليه جلالة السلطان المعظم  
بهذه الرتبة حينما زار جلالته مصر في شهر ابريل سنة ١٨٦٣ )  
يعرض نفسه لمنصب المفقور له اسماعيل باشا الخديوي السابق بما  
كان يظهره له من حرية الضمير وجاء أن يصرفه عن طريق  
التطرف والاسراف اللذين ادبا بمالية البلاد الى قبضة الاجانب وافضيا  
بصاحبهما الى النفي والموت بعيداً عن هذا الوطن الذي احبه . واذا جرينا  
بحرى المؤرخ المحقق والمنصف المادل فلا بد لنا من القول ان المرحوم اسماعيل  
باشا كان يأخذ باعراض التقدم وترك جواهره في كثير من  
الاحيان رفيقاً في الظاهر وفاسياً عالياً في الباطن فلم يكن يهتم بتخفيف  
احمال الفلاح الذي كان ينصب جيئته عرفاً ودماً بل كان يبخل عليه بشراء  
بعض الآلات الحديثة لابطال السخرة وتنظيف القرع والاقنية مع انه  
كان يعقد القرض أثر القرض في أوروبا ولبث سائراً على خطته حتى أثقل  
عائق البلاد بالديون . وكان يحب ذاته حباً مفرطاً ويعيل أشد الميل  
الى التأنق فكثيراً ما كان يترك النافع الضروري ليشتغل بالكليات  
والمحسنات .

ولقد صرف معظم همته الى قلب هيئة القاهرة والاسكندرية والى



جعلهما شيهتين بباريس من حيث التنسيق والترتيب وإنشاء الشوارع  
النظيفة والقصور الباذخة . ثم إلى جعل شبرا والحزيرة جزءاً من الشأن  
اليزيه والبوادي بولون ( في باريس ) تسير بين خنائها وأشجارها الباقية  
المركبات الفخيمة بالسيدات الحسان الخفيفات الحجاب . وكان يجهد في  
اجتذاب المغنيات والممثلات والأوريات الجميلات إلى مدينتي القاهرة  
والاسكندرية . ولقد صدق من سماه - إيمان عصره من هذا الوجه . واني  
أذكر هنا عبارة قالها لي أحد الفضلاء العارفين وهي « ان المرحوم اسماعيل  
باشا اسمد البلاد وفقر العباد » بمعنى انه قلب وجه هذا الوطن إلى أحسن  
ما كان عليه ولكن ثقل عائق ذويه بالديون والضرائب . ولا شك ان  
هذا القول على جانب من الصواب فاذا كان فيما ذكرنا ما يوجب الانتقاد  
فان كثيراً من الاعمال التي تمت في عهد اسماعيل باشا عادت بالجمال  
والبهاء ولنا أن نقول أيضاً ان بعضها عاد بالنفع كأنشاء السكك الحديدية  
وزيادة المواصلات وتحريك دولاب الصناعة وزيادة السفن التجارية في  
البحر المتوسط والبحر الاحمر إلى غير ذلك من القوائد التي نشأت عن  
حب اسماعيل باشا للفخر ومظاهر التقدم .

ولقد دهشت الامبراطورة اوجيني تمارثه من مجالي البرجة والبذخ  
ايام زارت مصر لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس وقد بلغ حب الفخر  
من المرحوم اسماعيل باشا انه بنى قصراً خاصاً لاستقبال به تلك الامبراطورة  
الجميلة ويعجبها بمظاهرها ومناخه الشرقية .

وما شبعت نفس اسماعيل من كل ما تقدم بل أراد أن يظهر للعالم في  
مظاهر الفاتح والمستطلع المفيد والمحب للإنسانية فاستخدم غوردون باشا

الذي قتل بعد سنوات في الخرطوم ولقد تمكن اسماعيل من الاستيلاء على دارفور وارسل حملة الى الحبشة وكانت تحمته نفسه بالاستيلاء على السودان حتى منابع النيل . اما الاستطلاع والاستكشاف فقد استخدم لها لرحالة صاموئيل باكر وقد تمكن اسماعيل من الوقوف بواسطة من ارسلهم على كثير من احوال افريقيا فاستحق ثناء الجمعيات الجغرافية وعد من المهملين لسيل الوصول الى اواسط افريقيا بجهات البحيرات التي اكتشفها بورتون وليفنجتون وسبيك . اما اعماله التي اراد بها الظهور في مظهر الانسانية فاختصها انه فوض الى الانكليز ان يقاوموا النخاسة في جهات النيل الابيض ثم اتى اسواق النخاسة في المدن المصرية واعان ان الارقاء كلهم اصبحوا غناء . ولكن هذا كله لم يكن كافياً لمنع النخاسة لان القاهرة نفسها كانت مملوءة من الاولاد والبنات والخمسان المعروضين للبيع ولم يكن البوليس يتدخل في شأن واحد منهم .

وقد اراد فوق ذلك ان يحدد حذو الحاكم الميال الى السياسة الحرة الراغب في اخذ آراء رعيته والوقوف من مندوبيها على حاجاتها وكاياتها كما يجري في البلدان الدستورية الاوربية . فالف مجلساً نيابياً وجعل حق انتخاب الرئيس للحكومة وأمر الرئيس ان يقسم النواب الى قسمين لليمين والشمال قسم يؤيد أعمال الحكومة وقسم يعترض اعتراضاً سطحياً وجعل موعد اجتماعه مرة في كل عامين ولكن هذا المجلس كان في رأي المعارفين شبه عديم لان اعضاءه كانوا ينتخبون في الظاهر بالانتخاب ولكنهم كانوا في الحقيقة لا ينتخبون الا برضى



الحكومة وموافقتها . ثم لان الذين كانوا يعترضون من اعضائه لم يكن  
اعتراضهم فعالاً او جدياً بل كانوا كلما تهيأت عليهم اشارة من سماء  
الاربيكة الخديوية اتبعوها طائعين وزد على ذلك ان آراءه كلها كانت  
شورية وللحكومة ان تتبعها او تنبذها . ومما يدل على قوة اهميته ان الحكومة  
نقلت عن جمعه سنة ١٨٨٥ فلم يشمر أحد بهذا الاهمال ولم تهتم به  
الامة ولا عجب ولا غرابة اذا كانت لاهتمام مجلس تكون مناقشاته وفوائده  
آرائه على تلك الحال .

وفي سنة ٨٦٤ كانت اسماعيل باشا نوبار ان يقضي له مهمة لم  
تكن اقل شأناً من مهمة قتال السويس بالنظر الى الاسرة الخديوية  
وفي أثناء اشتغاله بها قابل جلالة السلطان للمرة الاولى فاعجب جلالاته  
بما رآه من حذافته وبراعته . وموضوع تلك المهمة هو تغيير طريقة  
الارث الاربيكة المصرية الذي حصل عليه نوبار بعد سنة من الزمان .  
وبخلاصة ذلك ان الخط الشريف الذي صدر في سنة ١٨٤١ يقضي بان  
تكون طريقة ارث الاربيكة المصرية بناء على قانون الساطنة الاسلامية  
يعنى ان زمام الاحكام ينتقل من الارشد الاكبر الى الارشد الاكبر  
في جميع السلالة العلوية كما كان يجري في قبل عهد اسماعيل باشا . وهذه  
الطريقة لها حسنة واحدة وهي اجتباب الوكالة ولكن يقابل هذه الحسنة  
مسايب كثيرة منها توليد التعاسد والتنافس بين أعضاء الاسرة الخديوية  
ومنها تغيير المنهج كلما انتقلت الاحكام من يد فرع الى آخر وغير ذلك  
مما تدل عليه الحوادث التي جرت بين أعضاء الاسرة الخديوية  
وخصوصاً مع اسماعيل باشا حين طعنت نفسه الى السدة المصرية .

أما الآن فإنها أصبحت بمحذاقة نوبار محصورة في دائرة البنية أي  
ان الابن الأكبر يرث عن أبيه كما ورث توفيق باشا وسمو الخديوي  
المعظم عباس الثاني. وإذا لم يكن للخديوي ولد جعات ولاية العهد لآخيه  
حتى يرزقه الله ولداً ذكراً وهذا ما جرى في المدة الأخيرة فان دولة  
البرنس محمد علي باشا بقي ولي العهد حتى رزق الله مولانا الخديوي دولة  
البرنس عبد المنعم فانتقلت ولاية العهد اليه .

غير ان اسماعيل باشا لم يكتف بما ناله من الحضرة السلطانية في شأن  
الارث بل طمعت نفسه الى الاستقلال التام كما فعل ابوه ابراهيم باشا  
وجده محمد علي باشا . فانه لما شئت نيران الثورة في كريت سنة ١٨٦٦  
بدسيسة من الحكومة الروسية عرض على جلالة السلطان الاعظم ان  
يقدم له فصيلة من الجنود المصرية لتساعد الدولة على اخاد نار الفتنة  
وتأييد السلطة العثمانية ودفع ايدي اعداء الدولة من الاوربيين . ثم  
اغتتم اسماعيل باشا تلك الفرصة للحصول على امتيازات من الحضرة  
السلطانية فقبل جلالة السلطان خدمة الجنود المصرية . ولكنه لما اطلع  
بعد ذلك على مطالب اسماعيل باشا التي ارسلها على يد المتمد المصري  
في الاستانة غضب غضباً شديداً ولا شك في انها كانت مطالباً باهظة  
لا يمكن الحكومة العثمانية ان ترضى بها اذا انها كانت بمثابة طلب  
الاستقلال السياسي التام مع الاستقلال الاداري الداخلي . أما تلك  
المطالب فهي : اولاً ان يعطى خديوي مصر السلطة في تأليف جيش  
بدون أن يعين الباب العالي عدده . ثانياً ان يكون لمصر بحرية قوية  
غير مقيدة بأرادة الباب العالي وخارجة عن دائرة أذنه واختصاصه .



ثالثاً ان يكون للخديوي حق في صنع النياشين ومنحها اي ان تكون  
النياشين العثمانية مستقلة كل الاستقلال عن النياشين المصرية . رابعاً  
ان تضرب الحكومة المصرية نقوداً مخصوصة بها . خامساً ان يكون  
للخديوية معتمدون لدى الدول الاجنبية . سادساً ان يكون لها الحق في عقد  
المعاهدات . سابعاً ان تسن الشرائع والقوانين .

فلما اطلع جلالة السلطان على ذلك كله ارسلها وهو متميز غيظاً  
الى الصدر الاعظم . فاخبر فخامة الصدر اسماعيل باشا بالتأثير الذي  
حدث لها ومنعه ان ينس مرة اخرى بنت شقة في هذا الشأن .  
فحار اسماعيل باشا في امره بعد تلك المشكاة الذي وقعت بينه وبين  
متبوعه الاعظم . لا سيما وانه لم يكن مدركاً كل اهميتها . وفي تلك  
الثناء كتب لنوبار الى باريس يأمره بالقدوم الى مصر فقدم واخبره  
اسماعيل باشا بكل ما جرى فافصح له نوبار ان ذلك كان عبارة عن طلب  
الاستقلال السياسي التام الذي لا يجوز طلبه صريحاً انما يمكن الحصول عليه .  
وقال له ان استقلال مصر لم يكن محسوراً في هذا الامتياز او ذاك  
فقط من الحكومة العثمانية بل في زيادة قوة مصر بتحسين ادارتها  
وهذا التحسين لا يتم مادام في جانب الحكومة المصرية سبع عشرة قذلية  
ينتمي اليها مئة وخمسون ألف اوربي وتتمتع كل واحدة منها بسلطة تضاهي  
سلطة حاكم مصر ادبياً ومادياً وتحول دونها في كثير من الشؤون .  
وحينئذ اغتنم نوبار الفرصة لعرض مشروع المحاكم المختلطة فقال  
لاسماعيل باشا ان خير دواء لذلك الداء ان تجمع المحاكم المدينة والساكنات  
النضائية الكثيرة في محل واحد يخضع له الجميع على السواء بلا تمييز ولا استثناء .

وفي تلك المدة عين اسماعيل باشا نوبار ناظرًا للخارجية فأصبح  
أقدر مما كان عليه واتقوى على اخراج مشروعه العظيم إلى حيز العمل .  
وليث يستميل افكار المنور له اسماعيل باشا الى مشروعه حتى وافقه  
عليه . وفي اوائل سنة ١٨٦٧ سافر نوبار الى الاسكندرية وكانت مهمته  
أن يحصل من جلالة السلطان على فرمان جديد يمنح حاكم مصر  
لقب خديوي ويحول له السلطة والحق في ان يدخل ما يلزم مصر  
من التنظيم والاصلاح الداخلي وان يعتمد مع معتمدي الدول الاتفاقات  
المتعلقة بالجررك والبوليس والبرستة ورسوم النقل . فتمكن نوبار بدهائه وبراعته  
من النجاح في هذه المهمة الكبرى وحيتته حصوات مصر على كل  
الاستقلال الداخلي الصحيح الذي يمكن ان يعود بالنفع على البلاد  
اذا كانت أزمته في قبضة قوم يحبون خيرها ويهتمون بسعادتها .  
وهكذا كان توحيد حكومة مصر وادارتها بفضل هذا الرجل الكبير .  
وذلك ما كان يحتاج اليه نوبار لانعام مشروعه الذي يهيم البلاد .

على ان الذين كانوا يرون من مصالحهم ان لا يتم الاصلاح  
القضائي ارادوا ان يحولوا فكر اسماعيل باشا عنه ولكنهم لم يكونوا  
يستطيعون من جهة اخرى ان يخفوا او ينكروا فلة النظام ومنزلة  
الارتباك الناشئين عن وجود سبع عشرة ساعة قضائية في جانب  
السلطة الخديوية فأروا ان افضل الطرق الموافقة لمصالحهم ان يتنعموا  
حاكم مصر بوجوب انشاء بلدية في الاسكندرية مؤلفة من الوطنيين  
والاجانب ففعلوا له ان انشاء مثل هذه البلدية يريح الحكومة المصرية  
من الاشقياء والاوربيين لانهم يصبحون حينئذ في نطاق سلطة البلدية



بمعنى انها تجد سهولة لدى القنصليات الاجنبية في حبس المضار الذي  
ينجم عن اولئك الاوربيين . فوق هذا الكلام موقفاً حسناً في  
ذهن اسماعيل باشا وفي الحال صدر امر عال بتوقيع شريف باشا  
ومشروع بتوقيع كولو تشي لانشاء البلدية ثم أرسل « اي الامر  
والمشروع » الى القنصليات ليرى فيها رأيا .

وفي تلك الاثناء أبلغ نوبار ما يجري - وكلف وقتئذ في  
باريس بفاوض حكومة فرنسا وغيرها في شأن المحاكم المختلطة - فاستاء  
نوبار من ذلك لان الفرصة لم تكن موافقة له وكتب يقول : اني  
تعجبت كل العجب من صدور هذا المشروع بينما كنت افوض  
حكومات الدول بالنيابة عن سموه لاقناعها بأنه لا يمكن مصر ان  
تضع او تفقد نظاماً للبوليس او البلدية مادامت الامتيازات القنصلية  
تحول دون مرادها وتعرفل مساعيها فكان سموه يطلبه انشاء البلدية  
الآن قد كذب نفسه بنفسه .

ولكن لحسن الحظ ما وردت كتابة نوبار في هذا المعنى حتى  
كانت القنصليات قد ردت الى الموسيو كولو تشي المشروع والى شريف  
باشا الامر العالي بدعوى ان انشاء البلدية بناء على ما يطلبه مخالف  
الامتيازات التي يتمتع بها الاوربيون .

وفي أواخر سنة ١٨٧٠ عاد نوبار باشا الى مصر فعرف ان  
مخامة الصدر الاعظم وقتئذ أنعم اسماعيل باشا بان الاصلاح القضائي  
المروم بهم ساطة الحكومة المصرية وبجعل زمام الاحكام في قبضة  
الاجانب فيصحبون رجالا الادارة في ازياء القضاة . وأصحاب الحل

والعقد تحت ظل قانونهم كما وبأن أفضل الوسائل لتخلص من  
الخطر الذي يندر السطة المصرية ان يستبدل الاقتراحات المتعلقة  
بالاصلاح القضائي باقتراحات أخرى منوطة بإنشاء بلدية أجنبية وطنية .  
فهي ترجح مصر من الخال الذي يأتيه أشقياء الأوربيين وتؤدي الى  
تعزيز النظام بدون ان تمس سلطة الحاكم المصري . فاستأنف  
اسماعيل باشا العودة الى هذا المشروع وكلف في هذه المرة نوبار ان  
ينظر في تأليف البلدية ويكتب في شأنها الى فنصليات الدول .  
فاطاع نوبار ووضع المشروع وعرضه على الدول فقبلته خلافا لما جرى  
لشريف باشا ولكن ايطاليا - لحسن حفظ الاصلاح القضائي - اعترضت  
بين جميع الدول وذكرت انها ترضى بالتنازل عن امتيازات رعاياها  
الممنوحة لهم مقابل ما يتضمنه مشروع الاصلاح القضائي من  
الضمانات لمصالحها ومصالح رعاياها . غير انها لا تستطيع ان ترضى  
بذاك التنازل مقابل مشروع البلدية . فلما ورد اعتراض ايطاليا  
اضطرت الحكومة المصرية الى التوقف والعدول مؤقتاً عن  
مشروع البلدية .

أما نوبار فقد قويت آماله بإتمام مشروعه القضائي بعد ورود  
الاعتراض الايطالي على غير انتظار واغتم الفرصة وأخذ يبذل الجهد  
لافتناع اسماعيل باشا بان انشاء البلدية في مدينة مثل الاسكندرية  
يكون حكومة صغيرة في نفس الحكومة المصرية فهو لا يمكنه ان  
يوافق عليها الا بعد ان يتم الاصلاح القضائي وتصبح الحكومة  
في مأمن وضمان من سلطة البلدية .



واتفق في ذلك الحين ان الخلاف كان قائماً بين الحكومة  
والاوربيين على دفع الضرائب فافصح نوبار لاسماعيل باشا ان اتمام  
مشروع الاصلاح القضائي يفضي الى الغاء الامتيازات الفصلية وان  
الغاء هذه الامتيازات يضطر الاوربيين الى دفع الرسوم الغير المقررة  
التي تحول الامتيازات المتسمة النطاق دون أخذها من الاوربيين في  
الوقت الحاضر . فأجيب نوبار على هذا الاعتراض بان الجدير بالحكومة  
الآن ان تبدى بضرب الضرائب الغير المقررة على الوطنيين ريثما  
تنشأ المحاكم المختلطة ولكنه رفض ان يوافق على هذا التدبير  
المحصور في هذه لدائرة الضيقة لأنه رأى ان حل الفلاح على دفع  
الضرائب وانفاء الاوربيين منها يؤديان الى زيادة الظلم على الفلاح  
وتوسيع سبيل التمييز بينه وبين الأوربي وهذا ما كان يريد نوبار  
ان يتلافاه ويزيله بمن قوانين ونظامات تضع الفريقين في منزلة  
واحدة على السواء ( وكان المراد وقتئذ تعيين رسوم الدخوليات ) .  
وقد لبث الاوربيون غير ملزمين بدفع الرسوم الى سنة ١٨٧٣  
على ان نوبار ألزمهم بدفعها بعد ذلك ليرى ان الامتيازات الفصلية  
التي كانوا يرفضون الاصلاح القضائي صوتاً لها وضناً بها لم تكن  
لحماية حاية حقيقية وان الحماية الصحيحة للأوربي متوقفة على  
امدالة القضائية فهي وان كانت تفرض عليه بعض الواجبات القانونية  
تحية من كل ظلم وامر غير قانوني .  
وقد حصل نوبار على موافقة الخديوي وموافقة ناظر المالية  
في مسألة تلك الضرائب . وبعد ان أخفق اسماعيل باشا على يد

شريف باشا في وضعها بحسب فيها على يد نوبار . على ان نوبار لم  
يفعل ذلك عن طيب نفس لعلهم ان الحكومة لا يمكنها ان تجري  
على طريقة موافقة في جمع تلك الضرائب وان الحل على عاتقها يصبح  
أثقل مما كان عليه . وانما الذي جعله على هذا العمل انه كان يؤمل  
ان ينشئ بمعد المحاكم المختلطة بلديتين كبيرتين الاولى في القاهرة  
والثانية في الاسكندرية وان يفوض اليهما ان يجمعاه هذه الضرائب  
للحكومة على طريقة موافقة لولادة الامور .

والآن نعود الى فحص جميع الضرائب التي كان يدفعها الاهالي وننظر  
ما اذا كان الاجانب يدفعون كالوطنيين : فالفلاح كان يدفع ضريبة  
عن الارض التي كان يفلحها والاجنبي كان يدفع تلك الضريبة  
القانونية نفسها عن أرضه التي كان يفلحها . الفلاح كان يدفع ضريبة  
على النخيل في حقله والاجنبي كان يدفعها أيضاً . وهذه الضرائب  
اعترف بها الاجانب منذ سنة ١٨٧٣ وكانوا قبل تلك السنة يدفعون  
مبدئياً بوجوب دفعها ولكنهم أصبحوا يدفعونها فعلاً واذا  
وجد وقتئذ بعض اناس لا يدفعون ما عليهم فان الذنب في ذلك كان  
على الحكومة غير ان الملاكين من الاوربيين كانوا قليلين والحكومة  
كانت تقيم الصعوبات في سبيل امتلاكهم الاملاك في القمار .

ثم ان الفلاح الذي يملك مراكباً كان يدفع عنه ضريبة سنوية  
والاوربيون الذين كانوا يملكون مراكب (وكانوا قليلين) كانوا يدفعون  
الرسم نفسه . وكذلك اصحاب الذهبيات الاوربيون والوطنيون كانوا يدفعون  
عن ذهبياتهم رسوماً سنوياً متساوية ويدفعون رسوماً عن مرور مراكبهم

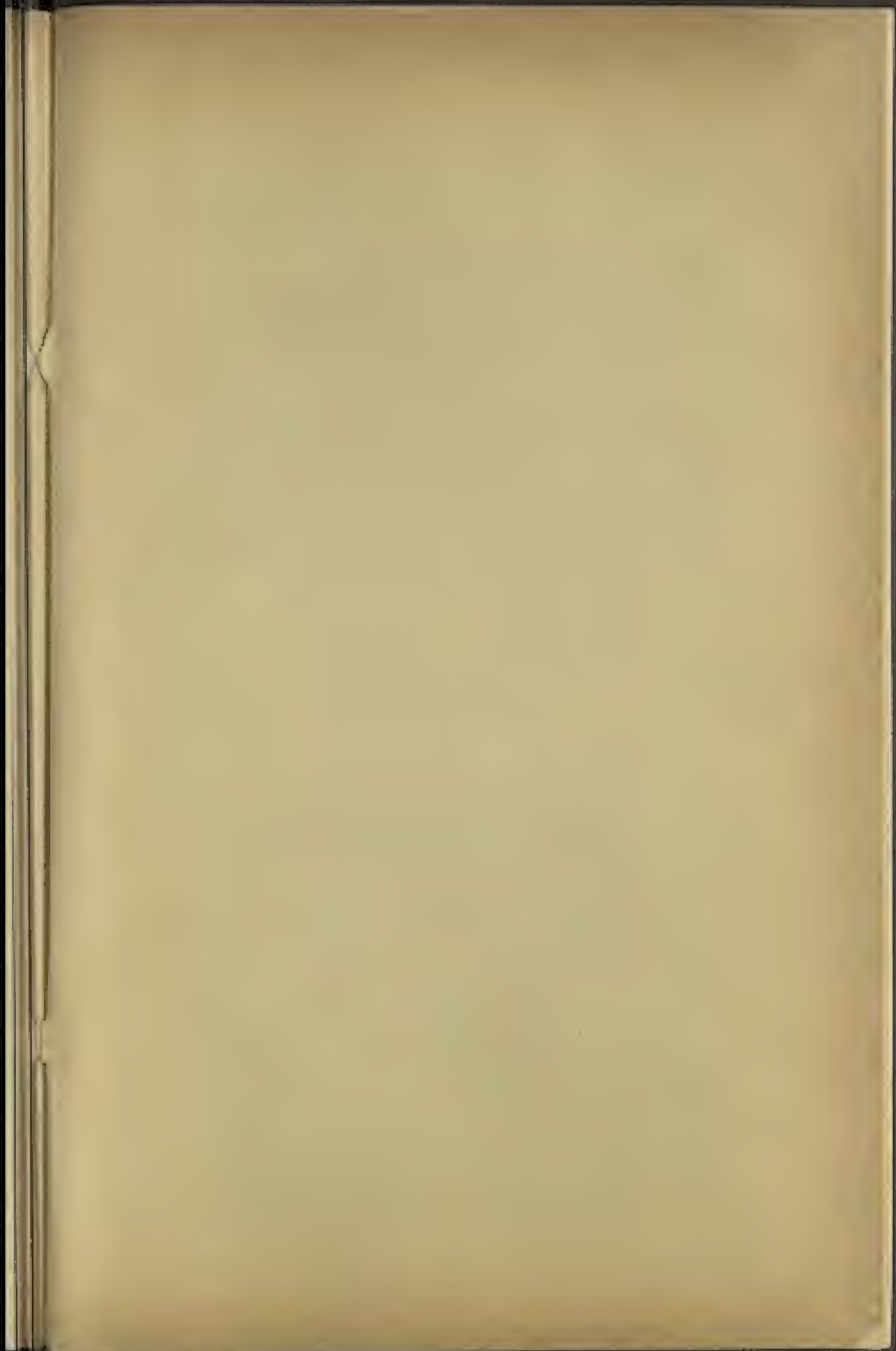


پاشا اسماعیل



پاشا محمد توفیق



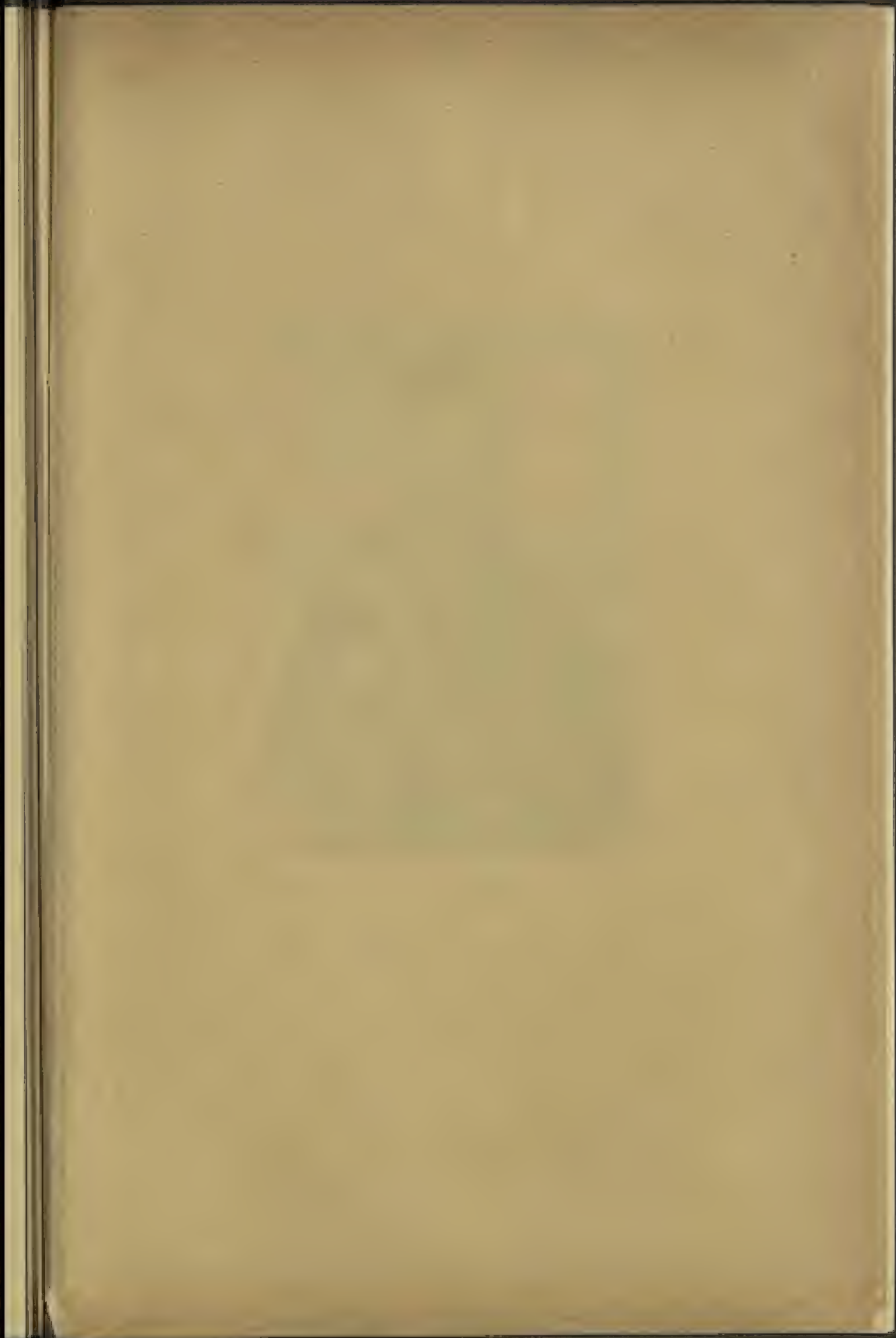






نختمار باشا الفارسي

المعتد المالي المشايخ بمصر





أو ذهبياتهم تحت الجسور والكباري . وهالك مثلاً للطريقة التي كانوا  
يفهمون بها المبدأ الاقتصادي : يوجد جسر للسكة الحديدية في كفر الزيات  
ويوجد جسر آخر في القاهرة للمارة فهو لا كانوا لا يدفعون شيئاً في  
القاهرة خلافاً للمراكب فأنها كانت تدفع رسوماً كما تقدم فضلاً عن الوقت الذي  
تصرفه لاما الفرق بين مركب الاوربي ومركب الفلاح فهو ان  
مركب الفلاح الذي كان يرسو في إحدى طرفي الجسر بكفر الزيات  
وينزل بضائمه على مسافة كيلو متر من الجسر كان يدفع الرسم كما  
لو جاز تحت الجسر بخلاف مركب الاوربي . ثم ان السمك والملح  
كانا محتكرين في مصر . فالاوربي والوطني اللذان يصرفان منهما  
كانا يحملان عبئاً واحداً وكلاهما كانا يدفعان رسم الدخولية منذ  
سنة ١٨٧٣م فكانت قد انقضت فواصل الدول في بدء الامر  
ولكنهم ما لبثوا ان اذنبوا . ثم ان الوطني والاوربي كانا يدفعان  
ايضاً رسم النقل عن حجارة البنيان والكلس وغيرها مما ينتقل في  
المربات . وكل من الوطني والاوربي يدفع رسماً عن منزله على انه  
يجب هنا بعض الايضاح فاقول لم يكن الاوربي يدفع رسماً عن  
منزله قبل سنة ١٨٧٣ الا ان الحكومة استصدرت امراً في السنة  
لذكورة بأخذ هذا الرسم منه فلم يعترض فحصل من القناصل لأن  
حق الحكومة كان شديد الوضوح والتبوت .

واقدم صرحت ففضلية ألمانيا الجزائية ان الحكومة يحق لها ان  
تأخذ رسوماً على منازل الاوربيين وانها حقها ليس فيه مراعاة لاجدال  
ولكن الحكومة أهملت هذا الحق من قديم ففقط بمرور الزمان واصبح عدم

دفع الرسوم عن المنازل الاوربية من جملة الماديات المأثوقة . ومع ذلك  
 فقد قالت القنصلية الالمانية انها مستعدة لقبول ضرب الرسوم على  
 المنازل المذكورة ولكنها تود ان يكون ذلك بالاتفاق العام حتى لا يميز  
 احد على الآخر من الاجانب ولا تخرق حرمة الانصاف في هذه المسألة .  
 فالذنب كان اذاً على الحكومة في عدم دفع الاوربيين للرسوم عن  
 منازلهم . وما كان عليها الا ان تحماهم على الدفع فان هذا من حقوقها  
 التي لا ريب ولا جدال فيها . وكان الفلاح المصري ايضاً يذبح مواشيه  
 في الحيزر « اي السلخانة » ويدفع رسماً معيناً عن كل رأس . والاووبي  
 كان حتى سنة ١٨٧٠ يأبى ان يذبح مواشيه حيث كان يذبح الفلاح  
 فوضع نوبار كتابة ان المسألة متعلقة بالمحافظة على الصحة العمومية  
 وان الواجب على الاوربيين ان يذبحوا مواشيتهم في الحيزر فأبوا  
 وارادوا ان يقارموا بالقوة . فجرد نوبار على المقاومين قوة من البوليس  
 وحينئذ اعترف القناصل ان الواجب على رعاياهم ان يخضعوا لقانون  
 البوليس في هذه المسألة . ومنذ ذلك الحين اخذ الاوربيون يذبحون  
 حيواناتهم كالوطنيين ويدفعون الرسم مثلاً . وكما اراد نوبار ان يساوي  
 بين الوطنيين والاجانب في ذبح المواشي كذلك اراد ان يساوي بينهم  
 في مسألة رسوم الدخوليات . وكان رأيه مثل رأي الحكومة في الوقت  
 الحاضر وهو ان الرسوم المذكورة يجب اجتنابها او حصرها في دائرة  
 محدودة ولكنه اجاز اخذها في مصر حتى يجعل للحكومة مورداً  
 يمكنها من زيادة العناية في المدن الكبيرة مثل القاهرة والاسكندرية .  
 واما كان عاجزاً كل المزم على إنشاء بلديتين في القاهرة والاسكندرية .



اراد ان يجعل جمع رسوم الدخوليات مختصاً بالبلديتين . وهذا ما جرى  
بعد انشاء بلدية الاسكندرية فانها لانزال حتى الآن تستولي على رسوم  
الدخولية والمنظر ان تلتحقها الحكومة في اول يناير القادم مع دخوليات  
القاهرة كما التفتها في سائر مدن القطر المصري . غير ان الحكومة  
مضطرة الى اعطاء بلدية الاسكندرية مورداً جديداً تستفيد منه نحو  
خمسین الف جنيه في السنة بدلا من رسوم الدخوليات التي تود القاءها .  
وليس بدالاً على التأثير الذي كان للامتيازات في ذلك الوقت مثل  
الرجوع الى الحوادث التي كانت تطرأ بين البوايس والاوربيين . فان  
كل قضية كانت تدعي الامتياز في كل مشكل لدى الحكومة كما  
كان كل اوروبي يدعيه ازاء الوطنيين ولذلك كان من الصعوبة العظيمة  
على الحكومة المصرية ان تتوصل الى حقوقها في كل الاحيان .  
وكان من الواجب لها ان تجد رجلا ذا حزم وعزم وارادة وطيدة  
مثل نوبار لينيلها تلك الحقوق في حق الحوادث التي اشتهرت وودونها  
نارنج الامتيازات ان اسماعيل باشا اضطر في سنة ١٨٧٧ ان يطلب القاء  
احدى الجرائد الفرنسية التي كانت تطبع في القاهرة وتطعن على الحكومة  
المصرية والقنصلية الفرنسية ايضاً . ولكن القنصل الفرنسي ابي  
ان يجيب حاكم مصر الى طلبه وترك افلام تلك الجريدة سارحة مارة  
في مجال الطعن والاعتداء . فلما رأى نوبار اهمال القنصل اصدر امراً  
باعتقال الجريدة . ثم على ان صاحبها لم يدفع الامر بل لبث يصدرها  
ويوزعها للبيع في الشوارع وكان الامر قد صدر الى البوايس بالاستيلاء  
على كل عدد يباع منها . فانفق ان احد رجال البوايس قبض على عدة

اعداد كانت مع رجل يريد بيعها . فاستجند الرجل بفرنسوي اسمه  
ماروفي . فقبض الفرنسي متمسكاً بحام البوليس واراد الفصل  
عن استولى على الاعداد . على ان التزمطي تمكن بمساعدة وفاقه  
من القبض على الفرنسي وعلى بائع الاعداد وقادها الى القنصلية  
الفرنسية . فبدلاً من ان يعاقبها القنصل طلب تمويلاً لان البوليس  
أخذ اعداد الجريدة من احد الرعايا الفرنسيين . لما نوبار فكان جوابه  
طلب معاقبة الذي حمل الاعداد لانه خالف اوامر البوليس وعاب  
معاقبة الذي استل الحسام ليضرب به البوليس . فما كان جواب  
القنصل الفرنسي على ذلك سوى انه وضع منشوراً على باب  
القنصلية دعا فيه جميع الفرنسيين الى حمل السلاح لمقاومة ضباط  
البوليس المصري . هكذا كان الاوربيون يفهمون الامتيازات في  
سنة ١٨٧٠

فلما انتقد الامر استاء اسماعيل باشا استياء عظيماً وأراد ان يرسل  
مندوباً خصيصاً الى الاستانة ليخبر فيها اولياء الامور بما جرى غير  
ان نوبار لم يهتم كثيراً بالامر . وفي تلك الاثناء برح اسماعيل باشا  
الاسكندرية الى مصر وكتب منها كتاباً غريباً الى نوبار ذهب فيه  
الى ان نوبار كان يراعي الاميال الشخصية في المسائل العمومية .  
فاجابه نوبار ان المسائل العمومية جرت عليه عداوة شخصية ولكنه  
في المسألة المشار اليها يود ان يؤيد السلطة المصرية مرة تقوم مقام  
كل مرة . ثم بذل جهده في الامر وطلب الى جميع القناصل  
البحرالية ان يجتمعوا ويحكموا فيما اذا كانت قضية فرنسا مصيبة أو



مخصصة في عملها وكان نوبار قد هدد الانفصالية بالتبض على كل فرنسوي يحمل سلاحاً وبعد ان تفاوض الانفصاليون فيما بينهم حكموا بان انفصال فرنسا محظى في عملها . واما علقت حكوماتهم بتدخلهم لانفسهم لتحريضهم بمسألة لا تتعلق بهم بل تتعلق بفنصل دولة أجنبية . ثم ان الانفصالية الفرنسية لم تقنع بذلك الحكم بل عظم الخلاف بينها وبين نوبار أو بالاحرى بينها وبين الحكومة المصرية فاضطرت الحكومة الفرنسية نفسها الى المداخلة مباشرة وتهددت مصر بمخاطبة الاسناتة العلية . فكان ذلك مايرتاج اليه فؤاد نوبار . ولكن الامر لم يبلغ ذلك المبلغ بل طلبت الحكومة الفرنسية ان يعين ثلاثة من قضاة الدول الكبرى محكمين في الخلاف بعد ان يستصدروا الاذن من حكوماتهم . وبناء على ذلك عين المسترستانون فنصل انكتر والموسيو جسون فنصل المانيا والسنبور مارينو فنصل ايطاليا محكمين للنظر في امر واحد وهو هل كان من حقوق البوايس ان يستولي على جريدة ممنوعة تباع في الشوارع . واتد كان الحكم بالاجماع مؤيداً لرأي نوبار ومخطأ لعمل الانفصال الفرنسي . وحيث قد سر اسماعيل باشا وهنا نفسه بما أظهره من الثبات والعزم .

وكان كل ما يشغل فكر نوبار وتلا رأسه اذ ذلك الاصلاح الفضائي والغاء الامتيازات الغير العادلة التي كانت للاوربيين واقامة المساواة بين الوطنيين والاجانب في تحمل الالباء والمعاملة لدى القانون وابطال التعاسد . كل ذلك كان يرمي اليه من خلال أعماله وما هو بالهين السهل بل هو مما يتب القول الراجحة وبنهاك الزائم العالية الالهة اذا لم تكن مثل عنزة نوبار .

## حقيقة الامتيازات الاجنبية

ليست الامتيازات الاجنبية مديثة العهد في التاريخ ولا ترجع الى عهد السلطان سليمان الاكبر والملك فرنسيس الاول كما يذهب بعضهم بل يرى من يطالع التاريخ انه كان في القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر امتيازات تعين بها العلاتق التجارية بين البينظليين والسودن المصري . ويروي ان في مدينة نابوت « فرنسا » اوراقاً منذ القرن التاسع تدل على حقوق اعطيت لتلك المدينة بعد الاستيلاء على جنوبي فرنسا . وكان القراعة يعينون حقوقاً مخصوصة لسوريا والرومانيون لليهود قبل أن أخرب تيتوس القدس . وعلى الجملة فان تعيين الحقوق المخصوصة بالاجانب هو الطريقة التي جرى عليها الفاتحون المسلمون . فكانوا يطلبون الى المغلوب او الطائع احد امسين اما ان يدين بالاسلام واما ان يدفع الخراج وما يرسم على الاعناق . فاذا اختار الثاني اذن له في البقاء على دينه وعوائده وآدابه . وما زال الغير المسلمين حتى الزمن الاخير يدفعون هذا الرسم المسعى خراجا . ولقد كان الفاتحون المسلمون يتركون للنصارى



واليهود مقابل تلك الضريبة شرائعهم وقوانينهم بعد ان يتركوا لهم حرية المعتقد وهو امر طبيعي لان حرمانهم من هذه يقضي بحرمانهم من تلك وبالعكس . ومن البديهي ان الذي تترك له حرية دينه تترك له الحرية في تعيين رجال هذا الدين وتأويل شرائعه والجري بمقتضاها كما يشاء . فكان الحكام المسلمون من هذا الوجه معتزلين كل الاعتزال في شؤون من كانوا يتركون لهم اديانهم . ولا غرو فان الشريعة الاسلامية هي منبع القانون المدني والديني فمن مقتضاها انها اما ان تترك حرية الامرين معاً واما ان تستبد بهما معاً .

« فبناء على ما تقدم كان لكل امة مغلوبة في بلاد الدولة العثمانية جمعية دينية ذات شرائع خاصة بها تنفذها رجال الدين والاعيان حين يكون الامر بين فردين من هذه الطائفة . اما اذا كان الخلاف على شأن واقعا بين احد افرادها واحد افراد الامة الغالبة أي المسلمين فان قوانين تلك الجمعية لا يعمل بها بل يجري على مقتضى الشريعة الاسلامية شريعة الغالب وصاحب الامر والهي ويكون التنفيذ بناء على ما يراه قضاة المسلمين . »

ثم ان كل جنائية او مخالفة تتعلق بحالة البلاد العمومية تكون الكامة النافذة والامر الاعلى فيها لحكام المسلمين<sup>١</sup> الغالبين وليس لقوانين الاجانب شأن في ذلك . هكذا كانت الهيئة المدنية وما زالت هكذا في جانب كبير من المشرق .

وقد كانت التجارة في الجبل السادس محتكرة في الشرق بين ايدي الايطاليين على ان الدول الحربية مالبثت ان شعرت بوجوب الاتجار

وعرفت منافع التجارة للبلاد . وكانت فرنسا محتاجة حينئذ الى الاتراك  
لحاربة شارل كان قد مات تحت الباب العالي في شأن الامتيازات التجارية وجرت  
بينها وبينه مفاوضات افضت الى اغارة السلطان سليمان على البحر والى  
اعطاء الفرنسيين حقوق الاتجار في الشرق بشروط وقبوض معلومة  
واذن للفرنساويين في ذلك حين ان يقيموا في البلاد الممالية ويستغلوا  
بها على شروط معينة وعلى ذلك فقد عقدت المعاهدة الاولى التجارية  
بين اول دولة اوروبية والسلطنة الممالية وسميت الشروط المنصوصة فيها  
امتيازات اجنبية او فصلية كما تسمى الآن على ان الجمهوريات الايطالية  
كانت اسبق من سواها في مجال الاتجار والحصول على حقوقه  
ومزاياه كما معنا .

فانضج مما سبق ان اخص الامتيازات الاجنبية كان منوطاً بالتجارة  
ومن ذلك الحين جاءت جميع الامتيازات التي اعطيت الاوربيين شبيهة  
بما ناله الملك فرنسيس الاول في المعاهدة الآتية الذكر . وكان من اهم  
الشروط ان كل معاهدة تموت بموت السلطان الذي ابرمت على يده .  
ولذلك جرت مفاوضات غربية في بابها كالمات سلطان وارادت الدول  
الاجنبية ان تجدد امتيازاتها مع خليفته لتتمكن من البناء متممة بحقوق  
الاتجار في بلاد الدولة العلية .

ولم تكن المعاهدات متصورة على العلاقات التجارية بل كانت تتناول  
علاقات الاجانب المدنية مع الاهالي والحكومة الممالية سواء كانت  
تلك العلاقات قضائية او تجارية او غير ذلك . ولما كان السلطان سليمان  
عارفاً بمزايا التجارة مدركاً ما ينجم عن الحركة التجارية من المرافق والمنافع



للبلاد لم يترك التجار الاجانب معرضين للمظالم والمغارم بل منحهم اولاً :  
ان تحقيق كل خلاف بين الوضئي والاوربي ينظر فيه امام قاضي غلطة  
( وهي الجهة التي خصصها الاوربيين في الاستانة ) او امام مدير عموم  
الجمارك في الاستانة . ثانياً : ان القاضي والمدير المذكورين لا يمكنهما  
ان ينظرا في القضية الا بحضور ترجمان قنصلية الدولة التي يتبعها الاوربي  
صاحب القضية . ثالثاً : انه لا يمكن تنفيذ حكم على اجني الا بحضور  
مندوب من القنصلية . ومن الواضح ان السلطان سليمان لم يمنع هذه  
الضمانات للاوربيين الذين كانوا يجرون ثروتهم في بلاده الا ليعصونهم  
من غرم واستبداد ويحفظهم من كل خيانة تنشأ عن جهلهم لفة بلاده بوجود  
ترجمان رسمي يسط اسبابهم ويوضح حقوقهم .

اما الخراج فلم يكن الاوربيون مضطرين الى دفعه لان الاوربي  
لم يكن مغلوباً ولا طائماً حتى يدفع البديل الذي كان يدفعه غيرهم  
من المغلوبين والطائمين ليتمكنوا من الاستمرار على دينهم والمحافظة  
على حرية اعتقادهم . ولذلك لم يكن الاوربيون مضطرين الى دفع  
الضرائب على القمار لسبب واحد هو انه لم يكن لهم حق في  
ان يكونوا اصحاب املاك . ان حق الملكية لم يعط للاوربيين الا في  
سنة ١٨٦٧ بناء على الاتفاقات التي عقدت بين الباب العالي والدولة وايضاً  
لم يكن الاوربيون ملزمين بدفع رسم على الصناعة لان الامتيازات الممنوعة  
لهم لم تكن تخوهم الحق في تعاطي الصناعة . ولكن بعض الاديرة في  
ازمير على ما اُظن كان حاصلها على حق صنع النبيذ ولكنه لم يكن حراً في  
بيعه بل كان يصنعه لحاجة الرهبان والكنائس .

هذا محصل الامتيازات التي كانت للاوربيين فاذا كانوا اليوم يتعاطون  
الصنائع والحرف ونرى بينهم القرائين والصرافين وغيرهم فان هذا كله  
خارج عن حيز الامتيازات التي اعطيت لهم في سالف الزمن . واذا أجز  
لهم الآن ان يفعلوا كل ما كان محفوظاً للوطنيين دون سواهم فيجب  
على الأقل ان تكون حقوق اصحاب البلاد مساوية لحقوقهم لا ان يكونوا  
مميزين عنهم مستبدين بهم سائرين على هوى النفس اغتراراً بما يعتقدونه  
من مميزاتهم: ذلك هو العدل لا ريب فيه .





## الإصلاح القضائي

عرف نوبار باشا قبل سواه ان الامتيازات القنصلية المتبعة ليست قوانين عادلة بل هي بقية من النظم التي نفذت في القرون المتوسطة ثم انتهت الينا مع تمادي الزمان وامتزجت بقوانيننا فتشبت بها فواصل الدول الاوربية لانهم رأوها موافقة لمصالحهم . ثم عرف أيضاً ان من حقوق مصر بل من حقوق العدالة ان يطالب أولي الشأن بالسعي وبذل المستطاع لألغاء تلك التقاليد القضائية التي أصبحت كقوانين شاذة في البلاد رغبة منه - رحمه الله - في تنظيم هيئة قضائية في مصر مشابهة لما نراه في البلدان الاوربية . فرفع في أول اكتوبر سنة ١٨٦٧ تقريراً الى حاكم مصر عما يجب ادخاله من النظام والترتيب اصلاحاً للعلاق القانونية بين الاجانب والوطنيين . ثم أرسل هذا التقرير الى سفراء الدول في الاستانة العلية وهذا معناه :

تقرير مرفوع الى سمو الجناح العالي

عن الإصلاح القضائي في مصر

ان القضاء الذي يمشى بحسبه الاوربيون في مصر وتسمين به

علاقتهم بالحكومة وباهالي الديار المصرية ليس مبنياً على الامتيازات  
الاجنبية الاصلية . فان هذه الامتيازات لم يبق منها غير الاسم .  
وانما هو مبني على تشريع استبدادي جرت عليه العادة وعلى ما تخلق  
به معتمد كل وكالة دولية . بل هو مبني على حوادث ماضية  
مختلفة في الجور والشذوذ عن القانون . ولكن الضغط من جهة  
ورغبة ولاية الامور المصريين السابقين في تسهيل سبيل الاقامة  
الاجانب . كل هذا أدخل التشريع المذكور أو على الاصح الامتيازات  
المعروفة الآن . وهذه الامتيازات تجعل الحكومة المصرية بلا  
قوة كما تجعل الاهالي بلا عدالة ولا قضاء نظامي في علاقتهم بالاوربيين .  
ولا ريب في ان بقاء الحال على هذا المنوال لا يفيد المصالح العمومية  
الدولية ولا ذوي الاستقامة سواء كانوا من الوطنيين أو الاجانب .  
وانما هو يضر بمصر وبحكومتها ولا ينفع سوى الذين يريدون ابتزاز  
خيرها بطريقة غير عادلة . فبناء عليه ان الحاجة الى اصلاح القضائي  
قد أصبحت ماسة في الوقت الحاضر . ولما كان عدد النزلاء الاوربيين  
يزداد يوماً فيوماً فقد عرفت وكالات الدول الاجنبية نفسها انها  
في حاجة الى ذلك اصلاح وطلبت اجراءه . فأصبحت الحكومة  
المصرية وقنصليات الدول متفقات مبدئياً عليه ولا يتبدى خلاف  
بينها الا حين تعتمد الى اختيار الوسائط التي تخرج مبدأها من حيز  
القوة الى حيز الفعل . فان القنصليات المذكورة لا تود ان تنظر  
نظرة صادفة الى الامتيازات القنصلية الصحيحة بل تود ان تجعل  
الشذوذات التي أدخلت على الامتيازات كقوانين ومبادئ لا يمكن



الحياة عنها . وخلاصة القول في هذا المعنى ان الفريقين متفقان على  
الغاية التي هي تأييد العدالة ومختلفان على الوسائل التي تؤدي الى هذه  
الغاية . فنشأ عن ذلك ان مصر أصبحت في حالة لا يستطيع الوطني  
- سواء كان مدعياً أو مدعى عليه - ان يحصل على العدالة بل يخسر  
ماله ويكون سعيداً اذا لم يترك منزله لمستأجره . ثم ان الحكومة  
ترى جملة قضايا مقامة عليها في حين ان القنصليات نفسها تعترف  
بان هذه القضايا لا تبلغ من الحق مبلغاً بل تحرك عواطف غير محبوبة  
فلذلك ترى الوطني يجتنب الاوربي ولا يثق به والحكومة تبقى بعيداً  
عنها حتى لا تكون ضحية له مع انها ترى نجاحه وتقدمه في كل شيء .  
و اذا اردنا ان نورد الامثال على ذلك كله فانها كثيرة لايسعنا  
تمديدها . ويكتفي ان نعلم فقط ان الحكومة المصرية دفعت في مدة  
اربع سنوات اثنين وسبعين مليون فرس غرامات للاوربيين . وقد  
كان دفع هذا المبلغ الطائل بناء على ضغط قتاصل الدول مع ان هؤلاء  
القناصل نفوسهم كانوا يقولون بعد الحصول على المطلوب : « ان ذلك  
كرم لانظير له من سمود » ولو كان الضرر محصوراً في ذلك لكان  
الامر . ولكن الحكومة المصرية تشعر من جهة ان النجاح لا يمكن  
ان يأتيها الا من اوربا وتود ان تنفع العنصر الاوربي وتفتنح به وان  
تعهد اليه في اعمالها العظيمة واساس زراعتها وتجارتها وتود ان تدعو  
اليها اصحاب رؤوس المال منهم لتفوض اليهم مهمات نافعة ذات  
جدوى . ولكنها ترى نفسها غير قادرة من جهة اخرى على ذلك  
ومضطرة الى ترك البلاد لنفسها . وليس بين الاشغال كلها التي

عهد باتمامها الى الاوربيين الاعمال واحد بلغ التمام وهو محل  
تصليح السفن في السويس . وما بقي من الاعمال لا يزال بعضه  
موقوفاً لم يتم . والبعض الآخر لم يشرع به والحكومة بين هذا وذاك  
معرضة لدفع الغرامات للاوربيين الذين تعهدوا بالاعمال . فان الطريقة  
التي تنفذ بها العدالة تهدم الثقة في البلاد . ولما كان ابن العرب  
مضطراً الى الحكم على اوربا بناء على ما يراه من الاوربي الذي يتر  
خيره اصبح ينفر من النجاح الغربي الاوربي ويتهم امير البلاد بالضعف  
او بالخطأ .

مضى على الاوربي اربعون سنة وهو يتمتع بحق التملك في مصر  
ويشتري الاملاك بناء على قوانين البلاد ونظاماتها ( كما يزعم ) واذا  
حدثت الفناصل اعترفوا لك مبدئياً ان تملكهم يكون بناء على  
قوانين هذه الديار بمعنى انهم خاضعون لها في هذه المسألة ولكم  
تسكون بالامتيازات الفصيلة كما يريدونها ولا يرضون ان يدفع  
الاوربي المالك الرسوم المرسومة فاذا كان صاحب مزرعة فلا يدفع  
الضرائب واذا احدثت الحكومة عليه في وجوب الدفع تدخل قنصله  
فيفضي الامر على الغالب الى فوزه بعدم الدفع . وقد رأيتكم سموكم  
ان افضل طريقة لاصلاح الحال وصيانة اموال الحكومة من دفع  
الغرامات هو انشاء نظام عدلي حسن يجعل لاوريا كل الضمانات التي يحق  
لها ان تطالب بها . ورأيتكم سموكم ايضاً ان المنصر الاوربي يجب ادخاله في  
محاكمنا لان فيه خيراً لها والبلاد . وهذا المنصر وان كان قليلا في  
القاهرة فهو يكاد يضارع المنصر الوطني في الاسكندرية . ثم ان كثيرين من



الاوربيين يقيمون في المديرية وكلهم من اصحاب المتاجر او الصنائع واشغالهم متواصلة مع الوطنيين في كل يوم بل في كل ساعة . فمن الواجب اذاً ان ينظر اليه في تأليف المحاكم الجديدة وان يعطى مبدئياً الضمانات الزائدة حتى تتولد في نفسه الثقة برجال مصر وحكومتهم . والمبدأ الذي يجب ان يبنى عليه تأليف المحاكم المذكورة هو فصل القضاء عن الادارة . فان العدل يجب ان يكون صادراً عن الحكومة غير منوط بها بل بالمحاكم الاصلاحية . وكذلك يجب ان لا يكون منوطاً بالتفصيلات الدولية . ولكي تبلغ هذه الغاية التي تعرضونها وتطالبونها سموكم يجب ان تكون الدول مقتنعة بهذا الامر وهو « ان العدل صادر عن الحكومة المصرية غير منوط بها نفسها » ولكي نحمل الدول على هذا الاقتناع يجب تأليف هيئة قضائية غير الهيئة الحاضرة ولا يكفي ان يكون القاضي ميالاً بطبعه الى العدل المقرون بالاستقامة بل يجب ان يكون عارفاً مستطلعاً من القانون الذي لا بد من الرسوخ في معرفته اذ ان هذا درس يجب دراسته وتعليم كامل يجب الحصول عليه لتوفر الشروط اللازمة للذين يحكمون بالقطر بين الناس . نعم ان قضائنا الحاليين عارفون بالقانون المدني والشرعية الدينية ولكن معرفتهم لا تكفي الا اذا كانوا يقيمون العدل بين جمهور متشابه في اخلاقه وعوائده وآدابه وحاجاته الخ . وليس الامر كذلك بل ان الضرورات الجديدة تقتضي قوانين جديدة فالاوربيون الذين قدموا ونزلوا في مصر اتونا بمبادئ جديدة وبملاقات جديدة فلا بد اذاً من ادخال نظام قضائي مختلط على قوانيننا وشرائعنا ومن جلب اناس اجدهاء لانفاذ هذا النظام

الجديد . ومن الواجب على مصر أن تفعل لقضاياها وعدليتها ما آتته بوسيلة  
فعالة لجيشها وسككها الحديدية ومهندسيها المختصين بالطرق والكباري واصلاح  
الاراضي وادارتها الصحية . فانها ادخلت العنصر الاجنبي صاحب الاختصاص  
في ذاك كله فساعد على اصلاح العنصر الوطني وتدريبه فما فعلته الحكومة  
في الماديات يجب أن تفعله في الادبيات اغني في مسألة القضاء .

ومنذ عدة سنوات رأى سفراء الدول في الاستانة ضرورة النظام الآنف  
الذكر فالحوا في وجوب ادخاله في عاصمة الدولة . فتألفت فيها محكمة  
مختلطة تجارية تحكم في جميع القضايا التي تقام بين الوطنيين والاوربيين سواء  
كانوا مدعين أو مدعى عليهم فنحن في مصر نود أن نوسع نطاق هذا النظام  
فلا نجعله مقصوراً على التجارة بل يكون شاملاً للقضايا المدنية والجنائية أيضاً .  
أما المحكمة التجارية في الاسكندرية ومحكمة القاهرة فليستا محكمتين  
بمحصر المعنى بل هما هيئة من المحققين القضائيين ولكن الاجدر ابقاؤهما  
كأساس وتحتيئتهما بما تقتضيه الضرورة . ولا يخفى ان هاتين المحكمتين  
اللتين أنشئت في الاصل لحل الخلاف التجاري بين الوطنيين والاوربيين  
سواء كانوا مدعين او مدعى عليهم اصبحتا الآن مهملتين لان الفناصل  
يطلبون معرفة الاسباب التي تجعل ابناء رعيتهن مدعى عليهم . وهيئة  
كل محكمة من اللتين ترى نفسها مضطرة الى ترك نظر القضايا بحجة  
عدم الاختصاص ولست أريد الآن ان اناش في ما ترى به المحكمتان  
المذكورتان لاني لا اراه مبنياً على أساس متين بل اكتفي بقول سموكم  
« فلننظر ضمانات الدول ولو كانت زائدة عن الحاجة » .



١٠ وعليه أتى أشرف بأن اعرض على سموكم ابقاء المحكمتين في الاسكندرية والقاهرة وانما اعرض ان تؤلف المحكمة من اربعة اعضاء فقط اثنين ينتخبهما القناصل من اعيان التجار الاوربيين الحاصلين على افضل الشروط والضمانات الكافية . واثنين تنتخبهما الحكومة من الوطنيين الذين خالطوا الاوربيين ولهم علائق تقربهم من الاوربيين اكثر من سواهم . وذلك بدلا من ائلف المحكمة من ستة اعضاء ثلاثة ينتخبهم قناصل الدول وثلاثة تنتخبهم الحكومة من الوطنيين . ثم اعرض على سموكم ان تجعل الرئاسة لقاض مصري ونيابة الرئاسة لاوربي منتخب في اوربا . ولكي نحصل على الضمانات اللازمة في شأن صفاته يحسن ان تناوض نظارة الحفاية في ذلك ويجعل هذا المنصب دائما له ويكون جلوس القضاة في كراسي المحكمة بالتناوب .

١١ ثم يجب ايضا انشاء محكمتين للقضايا المدنية تؤلفان من قاضيين كفوين من الاجانب ومن قاضيين مصريين وتجعل الرئاسة لرجل مصري . ثم يكون من اختصاص محكمة الاستئناف المختلطة في الاسكندرية ان تعيد النظر في الاحكام التي تصدر من المحاكم المدنية . اما الاعتراضات التي تحدث في مسائل الاراضي والاملاك فقد كان الاوربيون فيها على الدوام خاضعين لمحاكمنا الوطنية وهذه المحاكم تقوم باعمالها على مايرام وقضاها عارفون حق المعرفة تلك المسائل فلو ادخل العنصر لاوربي لما جاء بفائدة جديدة فيها . ولذلك اعرض على سموكم ابقاء هذه المحاكم على حالها .

١٢ اما عدم قابلية القضاة للعزل في المحاكم المختلطة فقد استأفقت انظار سموكم

فرايتم بحق وسواب ان جرس القاضي غير قابل للعزل في بدء الامر  
يمكن ان يعود بتمايب ومضار كبيرة لا وارتأيت ان تعيين القاضي لمدة خمس  
سنوات هو كاف الآن ونحول المناصبين كل الضمانات كما يمكن حكومة  
سموكم والدول من الوقت الكافي للنظر في مسألة النظام القضائي الجديد .  
واما العقوبات الجنائية فليست سهلة كالمسائل المدنية والتجارية .  
غير انه يمكن حلها اذا رجعنا الى حرية الامتيازات ومنهوها الى ما كان  
يجري في عهد المفقور له محمد علي باشا .

ماذا كان يجري في عهد هذا الحاكم الكبير انه اذا حدثت جريمة  
او مخالفات على يد رجل اجني جاء محافظ القلعة في القاهرة وقام بالتحقيق  
واصدر الحكم وأرسل المحكوم والمحكوم عليه الى قنصله لانفاذ العقوبة  
به . ولما كان عدد الاوربيين قليلا جدا في ذلك العهد كانت الجنايات  
والمخالفات نادرة جدا أيضا وكانت مراقبة القناصل على ابناء وطنهم اقل  
واسهل مما هي عليه اليوم . ولست انذرك ان القناصل في ذلك الوقت  
ابوا انفاذ عقوبة في المحكوم عليهم من الاجانب او تساهلوا بما أدى الى  
اعتراضات أو نشأ عنه مضار يستحق الذكر . بل ان المسائل كانت عائلية  
على نوع ما الآن الجليم كانوا يهتمون بحفظ النظام ولهم ارادة وسطة  
للمحافظة عليه على انه يخلق في ان الامم لسوكم بان الطريقة المتقدمة  
ايست مطابقة كل المطابقة الامتيازات . لان هذه الامتيازات  
لاتحمي الاجانب من ان تساهلهم بد القضاء في البلاد بل هي تكفي بان تمنحهم  
في القضايا الجنائية امتيازاً واحداً هو ان يحاكموا بحضور تراجهم في  
الحكمة العليا . أما انفاذ العقوبة فلا مندوحة عنه ولا يميز الامتيازات تركه .



واقعة كثر عدد الاوربيين منذ عهد محمد علي وازدادت المخالفات  
على قدر ازدياد عددهم . ولما رأت الحكومة ان القناصل يهملون  
الاحكام التي تقدمها رغبت في اصلاح احوال ومنع ما ينشأ عن هذا  
الاهمال من المضار فاخذت تقيم الى المحققين والذين يصدرون الحكم  
أحد رجال القنصلية التابع لها مرتكب الجرم وظنت انها وصلت الى  
الغاية التي ترونها وهي انشاء الحكم . ولكن هذه الطريقة التي أدت  
الى نتائج حسنة في بدء الامر قد ذهب دورها وأصبحت غير  
موافقة اليوم .

وفي سنة ١٨٤٨ أصبح القناصل بلا حول من ضغط أبناء  
وطائهم المحكمين بدلا من القانون واضطروا اي القناصل ان يزعموا  
لدى الحكومة ان من الواجب ان تجري التحقيقات في القنصليات  
بم حضور موظف من البوايس الوطني وحيثهم في ذلك ان انشاء  
الحكم يكون في بلادهم فالتحقيق لا يكون ذا قيمة الا اذا كان  
موافقا لقوانينهم نفسها .

وهذه هي حالنا اليوم ليس في الجنائيات فقط بل في قضايا  
المخالفات حتى البسيطة منها . ولذلك فان العدل متروك الان  
لاستبداد الافراد لا الى المنظمات والقوانين . وقد أصبحت حالة  
الحكومة مما لا يطاق ولا سيما حين تفكر ان البوايس الوطني لا  
يمكنه ان يحول دون اقل مخالفة بل لا يستطيع أن يفسد نظام  
الفرق او ما يتعلق بالمخالفات المخصوصة بوقوف الريات العمومية .  
فبناء على ما تقدم لمولاي أن الغاية التي تسعى اليها حكومة

سموكم الآن ليس ميسر الامتيازات الاجنبية بل العمل بمنصوصها  
ومفهومها والطالب من الحكومات الاوربية منع الاستبداد الشخصي  
وازالة ما ينشأ عنه من الشذوذ عن جادة العدالة . ألا ما هو  
مفهوم الامتيازات ؟ هو حماية الاجنبي لا عدم معاقبته على الجرائم .  
وما هو منصوص الامتيازات هو ان يحاكم امام محاكم البلاد  
بحضور ترجمان من قنصلية مع اعطائه ضمان المحكمة العليا اي ان  
يكون للمحكمة المذكورة اختصاص بنظر قضيته اذا استأنف اليها  
مدعياً انه مظلوم ويلاقى سموكم في ذلك ما يلقاه من الاعتراض في  
شأن المحاكم المدنية . وهذا الاعتراض مبني على عدم وجود قوانين  
وقضاة متوفري الشروط لاعطاء الضمانات اللازمة الاوربيين . على  
ان سموكم اراد ان يجري في الجنايات على الرأي الذي ارتآه في  
المدنيات اعني تنظيم محاكم جنائية مختلطة وذلك لرغبتكم في تنظيم  
الملائق بالدول وبوضعكم جانباً ما يمكنكم ان تطالبوا به كحق طبيعي  
ناشئ عن الامتيازات الاجنبية وهو حق كل حكومة في انفاذ  
نظامات البوليس والامن العام في جميع الذين يسكنون ارضها .  
ولا شك في ان الامتيازات الاجنبية تحمي كل الحماية شخص  
الاجنبي ومثله وليس في النية ميسر هذا المبدأ . بل ان سموكم  
تودون تقوته وتريدون أن تجعلوا للاجنبي التهم بالجرائم ضمانات اكثر  
مما تمنحه تلك الامتيازات . فبدلاً من ترجمان القنصلية الذي يكون  
شاهداً صامتاً في أثناء مجرى القضية على الاجنبي تعينون الاوربيين  
قضاة من اوربا ومخلفين نصفهم من الوطنيين ونصفهم من الاوربيين



واذا طلبت الدول ضمانات أكثر من ذلك فإن سموكم تقدمون  
ضمانات أخرى أيضاً لأن غايتكم حماية المواطن المستقيم الذي تزيد  
المخاطر عليه بعدم معاقبة المجرمين . ثم إذا كان الذنب ما يسميه  
القانون الفرنسي مخالفات فيعرض أيضاً على المحاكم المختلطة وعلى  
كل حال فإن الاستئناف يكون في المحكمة العليا بالاسكندرية .  
ولارب في ان امكان الاستئناف اليها يؤدي كل الضمانات المرغوب  
فيها . اما تنفيذ العقوبات فيكون في مصر غير انه اذا حكم بالحبس  
على الاجنبي فيمكن حبسه في قنصلية اذا الخ قنصله في ذلك .  
ولا يخفى انه بعد تنظيم المحاكم الجديدة يجب الاهتمام بالقانون الذي  
يلزمها ان تتبعه وتطبقه على الجرائم . فالقانون التجاري المتبع الآن في مصر  
هو نفس القانون المتبع في الاسكندرية والحاصل على موافقة الدول وليس هو  
سوى القانون الفرنسي التجاري . وقد نويت سموكم أن تدعوا جماعة  
من علماء القوانين الاجانب ليجتمعوا بالشارعين عندنا ليوفقوا بين قانون  
نابوليون وقانوننا فيجعلوا منها قانوناً موافقاً لمقتضى الحال . وهذا  
التوفيق قد تم نصفه الآن وعليه فان العمل في تطبيق النصف  
الآخر لا يكون صعباً ولا طويلاً الاجل . وسنهتم تلك اللجنة  
القضائية المؤلفة من الاوربيين والوطنيين بالتوفيق بين قانون عقوباتنا  
وقانون العقوبات الفرنسي . فاذا فعلت الحكومة ذلك كان فعلها  
مجرد عود الى ما عنده الامتيازات لا بل هي تعطي الاوربيين ضمانات  
اعظم من ضمانات تلك الامتيازات . لانها أي الامتيازات لا تمنح  
الاوربي سوى حضور ترجمان قنصليته كشاهد بلا صوت في قضيته

التي تقام امام المحاكم الاهلية . فوضاً عن هذا الترحان متقدمون  
سموكم الاوربي محكمة مختلطة فيها قضاة اوريون تحكم بناء على قانون  
أعيد النظر فيه مطابق للقوانين الاوربية في الجنايات والمسدنيات .  
اذ ان هذا النظام القضائي الموضوع على منوال قانون الجزائر  
يتضمن كل الضمانات اللازمة على ما أرى ولا يبع الدول الاوربية  
ان ترفضها كما يلوح لي . لان الدول اعتقدت حتى الآن انها  
اغتنت كل فرصة لمساعدة مصر ادياً ومادياً في سبيل النجاح .  
اما الآن وقد وقفت على حقيقة الحال فاذا رفضت ائمن الضمانات  
المادية المطلوبة جمعت نجاح مصر لابل وجودها في غير المدم .

التوقيع

نوبار

هذه هي صورة التقرير الذي دفعه نوبار الى مولى مصر ثم  
أرسلت نسخ منه الى الباب العالي وسفراء الدول في الاستانة العلية .  
أما الباب العالي فلم يوافق حيث انه على ما تضمنه هذا التقرير بل استاء  
منه وحسب ما تطلبه مصر بالطريقة المذكورة مختصفاً بحقوقه وكتب  
الى الخديوي كتاباً قال فيه ما معناه :

ان سموكم تعلمون أكثر من كل انسان ان مصر تحت السيادة  
السلطانية لا تختلف عن سائر الولايات العثمانية الا في بعض امتيازات  
ممنوحة لها . وتعلمون ان ادارتها الداخلية لا يمكنها ان ترتبط مباشرة  
بعلاقات رسمية مع الدول الاجنبية . فبناء عليه ان المفاوضات التي  
يحاولون اجراءها بقصد ان يحصلوا على تعديل المواهبات انما هي



نفس حقوق الباب العالي . ١٠

فلما رأى اسماعيل باشا جواب الباب المشار اليه واصراره على رفض ما يطلبه لمصر رأى ان الأفضل والأجدر به أن يرسل الى الاستانة وعواصم الدول اعطى رجلاً سياسياً قوي الحجة ناصع البرهان فلم ير لديه أفضل من نوبار لهذه المهمة .

فحينئذ أصدر أمره اليه بالسفر فسافر وعلى صدره الآمال والأمان . ولما وصل الى الاستانة أبى الصدر الأعظم ان يعرفه بل أبى مقابلته . لأن الدولة العلية كانت حائرة على الحديوي نفسه وظانة انه متعاهد سرّاً مع اليونان وانه يدفع نقوداً لليونانيين ليخدموه في سبيل غايته وانه يضر ان يضر نيران الثورة ويخرج عن طاعة جلالة السلطان . ولقد زادت شكوك رجال الحكومة العثمانية حين بسطت عليهم المطالب الحديوية بما فيها من تأليف قضاء مستقل وطلب الحق في مفاوضة الدول وغير ذلك .

أما سفراء الدول فقد كان استقبالهم لنوبار بارداً لا يشجع ولا يحمي أملاً ميتاً . ولكن حزم نوبار لم يصف ولم يهن فترك كل ما كلفه إياه مولاه وقصر مطالبه على ما يأتي :

أولاً ان يمن لمصر قوانين خاصة متميزة على قوانين السلطنة العثمانية . لأن فرمان المنفور له محمد علي باشا يقول ان القوانين التي يجري بمقتضاها في مصر هي نفس قوانين الباب العالي .

ثانياً ان يحصل لمصر على الاستقلال التام ادرياً ومالياً .

ثالثاً ان يطلب لمصر الحق في مفاوضة الدول مباشرة لعقد اتفاقات تجارية

والاتفاق على كل ما يتعلق بالشعب المصري وبحكومته من الامتيازات  
الاجنبية على انه لا يطالب الحق في المفاوضة لمقد معاهدات تجارية وسياسية .  
ولا بد ان يجب القارى بعدم معرفته كيفية استقباله في الاستانة من ان الرجل  
اتهم مهنته بعد عشرين يوماً فقط . ولم يحصل على مطالبه الا بعد ان ظهر ان  
هذه المطالب كلها ترمي الى غاية واحدة وهي الحصول على الوسائط الآتية :  
أولاً انشاء واجراء هيئة عدلية مؤلفة من اناس ذوي كفاءة بمعنى  
ان يدخل اليها العنصر الاجنبي .

ثانياً الاذن في مفاوضة الدول الأوروبية في انشاء تلك الهيئة التي  
تضع حداً لمداخلة الاوربيين في مسائل البلاد الداخلية بما تقضي  
به من تغيير علائق اولئك الاوربيين بالوطنيين .  
ثالثاً تنظيم مصر بعد ذلك بما يؤدي بها الى ضبط امورها واصلاح  
شؤونها .

فلما سمع اللورد ابونس سفير انكلترا هذه المطالب على وجوها  
المذكورة ادرك ان الهيئة المدنية التي يطلبها توبار تكون ضابطاً لسلطة  
المطابقة التي كان الخديوي يستعملها ويوقع بها الاضطراب بقدر ما كان  
تداخل التنصليات الاستبدادي يوقع الخلل في البلاد ويهضم حقوق  
المصريين . فقال ما تعريبه بالتدقيق :

« لقد غيرت مطالب والي مصر التي كان يريد بها الحصول على  
الاستقلال التام عن السطة العثمانية واستبدادها بمسألة تنظيم مصر تنظيمياً  
حسناً تكون له نتائج اصلاحية وربما تمتد حسنها الى سائر اجزاء  
السلطنة العثمانية » .



ولا يخفى ان كلام سفير انكلترا لا يقصد به شأن العدل بذاته فقط بل هو يتناول قيمة التنظيم القضائي الذي يطالبه نوبار . وما يدل عليه من كون تنظيم العدلية في البلاد الشرقية هي افضل الوسائل لكف ايدي الاوربيين عن مسائلنا وأمثلة الوسائل التي تؤدي الى دوام الاستقلال واسعاد الحال .

اولا رفع نوبار مذكرته الاصلاحية الى نابوليون الثالث دعاه اليه ليبسط له حالة مصر وما يرتأيه من الاراء في شأنها فامتثل نوبار . فقال له نابوليون انك اذا تريد ان تقوم بثورة ادبية . قال نعم مولاي . فقال نابوليون وما رأي خديوي مصر . قال ان سموه يرى أن لا بد له من الاعتماد على قوم او امر منظم واذا حل - لاصح الله - خطب من الخطوب في الشرق فلا اكليروس يعتمد عليهم ولا هيئة أشرف تشد الأزر ولا أهالي يحفظون السدة المصرية فكل ما هناك سلطة قادرة في قبضة الحاكم وأناس لا يمكن ان يسوا أمة بالمعنى الحقيقي . قال نابوليون وأي الامور اذا يركن اليها . قال لا يوجد شيء سوى العدلية المنظمة فهي التي تكون نظاماً متيناً وعضداً متيناً . قال نابوليون أي أهني حاكم مصر بارائه ولكني أعيد لك مافلته وهو انك تقوم بثورة ادبية يمكنها أن تكون مبدأ حل المسألة الشرقية . هذا ما قاله امبراطور الفرنسيين وقتئذ وذاك ما قاله سفير انكلترا .

اما الحكومة الانكليزية فلها وان كانت وقتئذ في مقدمة المدافعين عن حقوق الحضرة السلطانية لغاية في النفس . فلها كانت اولى الحكومات التي وافقت مبدأً يعلو ما عرضة نوبار وهذا ما ساعده

أكبر مساعد على نجاحه الأخير في مهمته .  
وأما فرنسا فقد كانت مهمة على وجه خاص بالإصلاح المطلوب نظراً  
إلى كثرة رعاياها الذين كانوا مقيمين في مصر والعلائق الكثيرة  
الواسعة بين ثغر مرسيليا وثغري الاسكندرية وبور سعيد . وزد  
على ذلك أنها كانت تود أن تؤدي الواجب عليها في مسألة تأييد  
العدل لحماية الكاثوليك المنوطة بها من قديم الزمان . فقد رغبت أن  
تضمن لهم الحماية مع البقاء على وداوونام في معاملة حاكم مصر كما تقضي  
عليها تقاليدھا السياسية . وقد تألفت لجنة في باريس برئاسة الموسيو ديفرجيه  
بناء على طلب نوبار لتأخذ في مسألة الإصلاح المطلوب فكان اختيار  
الحكومة الفرنسية قبل سواها لذلك بمثابة وضع المشروع تحت حمايتها  
على نوع ما . بل كان بمثابة التصريح برغبة أولياء الامر المصريين في  
اعطاء الضمانات اللازمة للإصلاح الفرنسية بانفاذ مشروع عدلي تقضي  
به المدينة ومنزلة القطر المصري .

على أن أعضاء اللجنة لم يقفوا في موقف المصلحين بل نظروا في  
المهمة كعلماء متشرعين وأفصحوا عن قيمة النظامات المطلوبة وكفافتها  
معرضين عن المصاعب والعقبات التي تقوم في سبيل تنفيذها من جهة  
القنصليات الأجنبية وطرق عدالتها التي تتشعب عليها . وقد رأى القارىء  
أن نوبار قال في آخر التقرير الذي رفعه إلى حاكم مصر سنة ١٨٦٧  
« أن الدول اعتقدت حتى الآن أنها اظنمت كل فرصة لمساعدة  
مصر ادبياً ومادياً في سبيل النجاح . أما الآن وقد وفقت على حقيقة  
الحال فاذا رفضت أمن الضمانات المدينية المطلوبة جمعت نجاح مصر



لا بل وجودها في حيز المدم .

فهل كان نوبار وزير اسماعيل مسترسلا الى الوهم في شأن المخاطر التي كانت تحيط بمصر وهل كان مغالياً في كلامه على اهمية نتائجها السيئة . وهو هو الرجل الذي طالما عرف بحرية ضميره الذي لم يأل جهداً منذ ارتقائه الى منصبه ولم يقصر حيناً في صرف وقته وتخصيص ذكائه بجلب النفع لمصر . فكل مطلع يعرف الآن كيف تولدت تلك المخاطر العظيمة التي هالت عقباها المستقبلية نوبار الى حد انه لم يقطع الامل من بلوغ مصر درجة الامم المتقدمة فقط بل تطير من سقوطها نهائياً اذا لم يتم الاصلاح ومن ذهاب امة تاريخها عظيم وحقيق بها ان تكون من افضل الامم .

ان تنظيم القضاء كان حجر العثرة في سبيل نوبار والعقبة التي كان يشير الى وجودها ويهدي الى طريقة ازالها حتى تتمكن مصر من الصعود الى بروج السمود . على ان قوماً ينظرون الى الظواهر ويحكمون في المسائل الدقيقة السياسية وهم جالسون على مقاعدهم في زوايا غرفهم . زعموا بناء على التقارير الطائشة ان نوبار كان يعظم المخاطر عمداً وان الامر الذي كان يطالب له اصلاحاً كبيراً جوهرياً يكفيه بعض تدابير ثانوية حتى تستقيم الحال وتسير على احسن منوال ويتلافى الشر الدائم . غير انه كان يكفي المعارض ان يزور مصر ويسأل التجار الوطنيين والاجانب على اختلاف مللهم ونحلهم عن حقيقة الحال . بل كان يكفيه ان يراقب صفار الموظفين في انفاذ مأمورياتهم ويرى الاجانب يهينون ويضربون البوليس الودني ويماملونه

اسوأ معاملة فلا ينالهم اقل عقاب بما كانوا يتمتعون به من حماية  
قناصلهم سواء كان الحق لهم أو عليهم . لابل كان يكفي ان يعرف  
كيف كان الاوربي يحتقر نظمات الطرق والاسواق وبأبى الاعتراف  
بالحقائق الوطنية والقوانين العدلية وكيف كان يعيش كظالم مستبد على  
ارض مصر التي كانت تسقيه وتطعمه وتغنيه .

فاذا نظر المرء الى ذلك كله بعين الانصاف عرف حق المعرفة ان  
نوبار كان يقول الصدق وينطق بالحق . وادرك ان الدول تقضي على  
مصر المسكينة فضاء مبرماً اذا عارضت في ما كانت تقتضيه حالها من  
الاصلاح والتنظيم . واذا أراد الكاتب أن يذكر جميع المظالم والمغارم  
والاعمال الجائرة التي كان الوطني يلاقها من احكام القنصليات لوجب لها  
مؤلف ضخم . فقد كان يحق اذا نوبار ان يتكلم عن الحالة السيئة التي  
وقعت فيها الحكومة المصرية في ذلك العهد وان يعتقد اعتقاداً يقيناً أن حياة  
مصر كانت مهددة اذا لم يتم الاصلاح الاساسي ولم تنظم الهيئة العدلية  
نظاماً موافقاً لحالة البلاد . ثم لا يخفى ان ديانة الوطني وآدابه وعاداته  
وتقاليد الماضية كل ذلك لا يقرب بينه وبين الاوربي . فكم يكون  
نفور الوطني عظيماً من الاوربي اذا كان هذا يعامله بالقساوة الوحشية  
ويهضم حقوقه ويسومه ضرور الذل والهوان فعمل نوبار لم يكن القصد  
به حفظ كل حق اصاحبه فقط بل كان يرمي فيه الى زيادة الائمة التي  
تزداد بها اسباب النجاح والسعادة .

ولقد رأينا ان نوبار طالب في التقرير الذي رفعه الى اسماعيل باشا  
ان لا تكون الحماية التي يليق بمصر ان تحمي بها الاجنبي مدعاة الى



هضم حق الوطني وطلب ايضاً ان تكف الايدي المستبدة عن التأثير  
في الهيئة البدائية المصرية . فاذا اراد احد ان يقي مصر على عوائدها  
واحوالها الماضية فانه يريد امراً غير ممكن بل يريد ان يضع حاجزاً  
عائلاً بين مصر والتمدن في حين ان الواجب يقضي بتسهيل السبيل  
لها حتى تتمكن من السير في سبيل الفلاح .

فلذلك كله كان استقبال اللجنة « التي تألفت في باريس سنة ١٨٦٧ »  
لما عرضه نوبار امراً داعياً الى العجب والدهشة . فقد زعمت تلك  
اللجنة ان القوة الادارية والقوة القضائية امران متلازمان لا يمكن  
الفصل بينهما وان التمييز بين تينك القوتين ولو كان في صورة قوانين  
يعد ضرباً من المحال ولا يمكن اخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل  
ثم ذهبت الى ان تصرفات القنصليات هو سبب الضرر لان القناصل  
لا يجرون حسب الامتيازات الاجنبية الحقيقية . ولأنهم استولوا على  
زمام القضاء المدني والجنائي منذ سنة ١٨٤٨ وبناء على ما تقدم زعمت  
اللجنة انه لا يمكن ان تنظم القوة الادارية تنظيماً وفيماً بالمرام قبل  
ان تتمتع بدستور سياسي مؤسس على الحكمة ويتم الترتيب في جميع  
فروع المصالح العمومية

غير ان اللبيب الذي يفكر في جواب اللجنة المذكورة يراها  
شاردة عن حجة الصواب هاربة الى مهواة الخطأ . لانها جمعت  
النتائج موضع الاسباب ولو طلب اليها ان تنظم الادارة قبل القضاء  
لارتبكت ولا شك في أمرها . فالامر الواجب المقول هو ان  
يقام نظام ثابت صحيح للعدالة فتكون نتيجة هذا النظام حسن الادارة

وترتيبها على قواعد موافقة . قالت اللجنة في أخص اعتراضاتها :  
ان حاكم مصر يريد ان يؤيد وينظم العدالة في بلاده فلماذا يريد ان  
يخضع الاوربيون للقانون الذي يريده منذ البداية . فرد نوبار على  
هذا الاعتراض بقوله : ان حاكم مصر يريد ان يؤيد العدالة على  
أيدي قضاة مستقلين في أفكارهم ويصعب عليه في الوقت الحاضر  
ان يجد المطلوب في غير أوربا ثم انه يصعب عليه ان لم أقل يستحيل  
ان يعين في المحاكم قضاة مسيحيين أوربيين ويقدمهم للشعب الوطني  
المسلم كرجال عادلين جديرين بالثقة اذا كان الاوربيون من جهة  
أخرى لا يخضعون لهؤلاء القضاة الذين هم من مواضعهم وأبناء دينهم  
فهل يمكن الوطني وقتئذ ان يشق بهم اذا كان الاوربي نفسه لا يذبط  
به نفسه .

وقالت اللجنة أيضاً في جملة اعتراضاتها ان حاكم مصر له  
سلطة غير محدودة وانه ليس في مصر نظام ولا قواعد غير ارادته  
وانه يمكن هذه الإرادة العالية ان تضغط على ضمائر القضاة في  
اصدار الاحكام . فاجاب نوبار بأنه ليس هنا محل لتوجيه هذا  
التعنيف الى حاكم مصر لأنه كان يساعد نهضة فكرية هي شقيقة  
النهضة السياسية مع علمه ان القوانين التي يراد وضعها للمحاكم  
المختلطة تؤدي الى انقاص سلطته ولم يكن أحد يضطره الى هذا  
التساهل سوى رغبته في اصلاح الحال تلافياً لسوء المآل على بلاده .  
وقد كان يعلم نوبار ان حاكم مصر لم يكن في وسعه ان يقبض  
على زمام السياسة وزمام القضاء في وقت واحد بدون ان يحدث



خلل وفساد في البلاد . فلجأ الى اخلاص فرنسا وأنوارها العلمية  
فخيت أمه في مشروعه ورأى من لجنتها اعتراضاً غير عادل وجهلاً  
بان مصالح مصر ومصالح فرنسا كانت تقضي معاً بتأييد العدالة  
وازالة الخلل القضائي في وادي النيل .

ثم اعترضت اللجنة فوق ذلك كله بقولها : « ان حاكم مصر  
هو ملك يتدخل في جميع المسائل الزراعية وجميع أنواع التجارات  
وبناء عليه يمكن ان يكون ذا مصلحة خصوصية في القضايا والدعاوي  
فلا يجب اذاً ان تكون العدالة منوطة به » قال نوبار : ان هذا  
الاعتراض خداع أكثر مما هو متين فان تنفيذ العدالة يكون  
بعد الاصلاح منوطاً بالحكومة ثم ان اصدار الاحكام العادلة يكون  
من هيئة قضائية يؤلف قسم منها من قضاة أوربيين . فكل من  
يمتد ان تلك الهيئة المدنية تتأثر بضغط ما ولو كان من حاكم مصر  
يسئ ظنه بها على غير موجب ولا برهان يدعو الى ذلك . وزد  
على ذلك ان نشر الاحكام المدنية مع كل ما تقرره المحكمة المختلطة  
المليا يكون ضامناً كافياً ودليلاً واضحاً على عدالة تلك الاحكام أو  
عندما . ثم لا يخفى ان رشوة شخص واحد أهون كثيراً من رشوة  
عشرة القضاة الذين يعينون في محاكم الاصلاح .

أما اعتراض اللجنة بان حاكم مصر له اليد العليا في المصانع  
الكبيرة . فقد اجاب عليه نوبار بان المجالس التجارية في فرنسا نفسها  
يوجد بين رؤسائها وأعضائها أناس من أكابر التجار وأصحاب المصانع  
في المدينة التي يوءدون فيها وظيفتهم . فاذا كان هذا عيباً في المجلس

المصري فان العيب يكون في المجالس الفرنسية . فليس للجنة أن  
تتدبأ بمصر يوجد في بلادها ولا يشكى من اضرارها بها . فعالم مصر  
يكون راضياً لاحكام المحاكم المطلوبة صناعياً وتجارياً وخاصاً برضى  
اوربا كلها للقانون الذي سنه لبلادها عن رضى وطيب نفس . وبذلك يكون  
الحاكم قدوة حسنة لرعاياه في الخضوع لكل ما تقرره العدالة . فيقتدي  
بسموه كبار البلاد الذين لهم مصانع ومتاجر ويعلم قدر القانون في  
عيون الشعب حين يرى الحاكم والكبراء يحضون الرؤوس له نتيجة  
واحتراماً .

ثم اعترضت اللجنة ايضاً بان قبول الاصلاح القضائي يضر  
بمصالح الاوربيين المقيمين في مصر والذين يستخدمون فيها  
رؤوس مال اعتماداً على المعاهدات والتقاليد التي تقدم لهم  
ضمانات لا يمكن حيلانهم منها بدون الاضرار بمصالحهم المالية . اما  
نوبار فلم ير شيئاً من الصواب على هذا الاعتراض ورد رداً مفحماً  
قال فيه : ان مصر تريد ان تدخل قانون نابوليون الاول في محاكمها  
الاصلاحية بعد ان تطبقه على مقتضى الحال في مصر وتريد ان  
تفوض اصدار الاحكام بموجب هذا القانون الى حكم مؤلف معظمهم  
من الاوربيين اصحاب الذمم المأمرة . فاذا كانت اللجنة تتدبأ به ولا تراه  
ضامناً لمصالح الاوربيين في مصر فهي اذاً تتدبأ بقانون فرنسا نفسها  
فكيف ترضاه في بلادها ولا ترضاه في مصر وكيف يكون صالحاً  
مستقيماً في فرنسا ولا يكون صالحاً مستقيماً في القطر المصري وزد  
على ذلك كله انه لا يمكن ولا يجوز ان تبقى بلاد بلقوانين اوبالاحرى



بلا عدالة اكراما لسواد عيون جماعة من التجار والمالين والاولى  
باللجنة ان تفهم ان المصلحة العمومية يجب ان تقدم على المصلحة الخصوصية .  
ثم اذا سألنا الاوربيين المقيمين في مصر عن ارائهم فلهم يستحسنون  
ولاشك الاصلاحات المطلوبة لانهم يرون فيها ضامنا ونظاما مكيئا  
واذا فكر النصف فيما كان يقصده نوبار بجده لا يريد ان يحرم  
الاوربي من حماية مصالحه ولا من ضمان مرافقه ولا يرغب ان ينزله منزلة  
الوطني بل يود ان يرفع الوطني الى منزله تأييدا لمبدأ العدالة والمساواة  
فان التفصيلات كانت تحمي الاوربيين دون سواهم وتكون احكامها غالبا  
هضامة لحقوق الوطنيين اذا كان لهم علاقة بها . ثم كان يؤمل ايضا  
ان اقامة المساواة بين الوطنيين والاجانب تزيل البغضاء من الصدور  
وتؤلف بين القلوب وتفيد الحرازة التي توجد عادة عند الفئة التي  
تعيش مع فئة اخرى مميزة عليها هاضمة لحقوقها .

ولو كان المجاهد في سبيل المشروع رجلا غير نوبار لو هن عزمه  
بما رآه من اعتراض اللجنة الفرنسية وغيرها . ولكن نوبار كان ذا  
حزم وطيد وعزم أكيد لا يهن ولا يمل . فلبث بعد تقرير اللجنة الفرنسية  
بمجاهد وينشر المذكرات والرسائل ويرسلها الى حكومات الدول  
الاجنبية ولا سيما الى الحكومة الفرنسية حتى حمل الدول على تأليف  
لجنة دولية مختلطة فقدمت مصر وكان نوبار يرأس بنفسه جلساتها في  
نفس القاهرة . وكانت جلستها الاولى في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ وقد  
اجتمعت تسع مرات آخرها في ١٧ يناير سنة ١٨٧٠ وكانت نتيجة  
اجتماعاتها موافقة للمشروع . واليك عبارة كتبها اللورد استانلي في

تقراف بمثبه الى الكولونل ستانتون في مصر : ان الامتيازات لم  
ترم على الاطلاق الى حرمان الحكومة المحلية من معاملة الاوربيين  
بموجب القانون سواء كان في القضايا المدنية او الجنائية التي لها علاقة  
بقوانين صاحب البلاد . غير ان تلك الامتيازات تحفظ للاجانب  
حق اشتراك قنصياتهم ومراقبتها للاحكام صوتاً لهم من استبداد  
الحاكم المحلية بهم فيكون ذلك كضابط ومانع لوفوع الحيف عليهم .  
ولكن هذا الضابط نفسه اصبح على تقادي الزمان حيفاً  
وشذوذاً قانونياً وسلبت سلطة الحاكم الاهلية او نبذت جانباً  
باعتماد قضاء شاذ عن قانون البلاد : هذه هي الحالة التي وقعت فيها  
مصر واخذت تسمى لداوتها . ولا يمكن الحكومة المصرية ان تكون  
مستعدة لاتمام هذا المشروع اكثر من استعداد حكومة جلالة الملكة  
لمساعدتها فيه . ثم ذكر ان الحكومة الانكليزية لا تعترض اقل اعتراض  
على الاصلاح المطلوب بل تسر بنجاح مصر في سبيل العدالة .  
وبعد ان تفاوض نوبار مراراً وتكراراً مع مندوبي الدول  
وأوضح جميع الامور وازال قناع الابهام عن وجوه جميع المسائل  
تم الاتفاق بالاجماع على ضرورة تأليف محكمة مختلطة يقتصر نظرها  
على القضايا المدنية والتجارية التي تحدث بين الوطنيين والاجانب  
وبين الاجانب المختلفي النعاعات . وماتسى لنوبار هذا الاجماع الابد  
مفاوضات طويلة كما ذكر ولا سيما مع المندوبين الفرنسيين والسيو  
تريكو فنصل فرنسا الجنرال في الاسكندرية والسيو يتري . وليس  
بخاف ان نوبار طلب ان يشمل اختصاص الحاكم الاصلاحية الجنيح



والجنايات وان يكون تنفيذ الاحكام مختصاً بالمحاكم المذكورة لابلحاكم  
أو الادارة الاهلية ولا بالتفصليات الاجنبية . اما اللجنة فوافقت على  
انفاذ الاحكام كما طلب نوبار . ولكنها طلبت أن يبقى اختصاص المحاكم  
الاصلاحية مقصوراً على القضايا المدنية والتجارية ثم أن تجري المناقضة  
بين الدول حتى ينام بتلك المحاكم النظر في الجنايات . وقالت انه  
يجوز ان يجري ذلك كله بعد مرور عام من الزمان ومما يجدر بالاثبات  
في هذا المقام ان مندوبي فرنسا كانوا يطالبون اكثر من سواهم بزيادة  
الضمانات للاوربيين فكان نوبار لا يرضى بشيء يمكنه ان يريح الاوربي  
ولا يهضم حق الوطني كما كانت مندوبو الدول الاخرى يوافقون  
الفرنسيين على مطالبهم تلافياً لكل ما يمكنه ان يقوم عقبة في سبيل  
مواطنيهم .

على ان اللجنة الدولية المشار اليها لم تؤلف الا للدرس والتحقيق فلم  
يكن في وسعها ان تقر على ما اجمعت عليه اقراراً باتاً الا بعد مشاورة  
حكوماتها واخذ آرائها الفاصلة . ومما يقال في هذا الموضوع رسالة برفقة  
ارسالها ناظر الخارجية الفرنسية في ذلك العهد (١٧ اغسطس سنة ١٨٦٩)  
الى سفير فرنسا في لندن واليك معناها : « ان المراد من تأليف اللجنة  
اجراء تحقيق فقط لا قييد حرية الدول في عمل من اعمالها وليس في  
عزم الدول ان تمس اقل ميسر مصالح جلالة السلطان وحقوق  
السلطنة العثمانية في هذه المسألة » .

غير انه مهما يكن من سلطة اللجنة فان اجماعها على ما تقدم كان له  
اهمية عظيمة لان الدول لم تتدب اعضاءها لدرس الاصلاح المروم

الا لثقتها بهم . ولما كان نوبار قد حصل على اذن الباب العالي في  
مفاوضة الدول لم يأل جهداً للوصول الى حل نهائي . اما الحكومة  
الفرنسية التي كانت اصعب مراساً من سواها فانها ألقت لجنة أخرى  
من السياسيين وعلماء القانون بعد ارفض اللجنة الدولية التي عقدت  
في القاهرة . فاجتمعت هذه اللجنة الجديدة في اوائل سنة ١٨٧٠  
ونظرت في جميع المواد المهمة التي درستها لجنة القاهرة ووافقت على اكثرها  
وعدلت بعضها ولكنها رفضت رفضاً مطلقاً ان يشمل الاصلاح القضايا الجنائية  
زاعمة انه ليس من الحكمة ولا من اصاله الرأي ان يكون المحكم في  
قضاياهم حرية الفرنسيين وشرفهم منوطاً بحكمة جديدة لم تختبر  
ولم تعرف كيفية احكامها حتى الآن . ثم أبلت الحكومة الفرنسية  
ماقرت عليه لجنتها الى حكومات سائر الدول قرأوا رأيها ووافقوها على  
رفضها فاضطر نوبار ان يعدل عن القسم الجنائي من مشروعه القضائي  
واتفق مع فرنسا وسائر الدول على تحرير مشروع يؤيد النظام القضائي  
في الوجوه الاخرى على طريقة موافقة معقولة ضامنة للحقوق  
الاوروبية والوطنية

وفي تلك الاثناء دارت رحى حرب السبعين بين فرنسا والمانيا  
واصاب فرنسا ماصابها . فظن نوبار ان شواغل الحكومة الفرنسية  
تحويل دون معارضته في ترك المشروع الفرنسي الاخير للرجوع  
الى ماقررة اللجنة الدولية في القاهرة فأخذ يسعى في الاستانة للبلوغ  
الى غايته وفأوض الحكومات الاخرى واستمرت المفاوضات تمتد  
حتى سنة ١٨٧٢ فحينئذ تمكنت الحكومة الفرنسية بالرغم من مهامها



وشواغلها من المداخلة والاعتراض في الوقت الموافق . فتمت نوبار  
عن البلوغ الى غاية أي ادخال القسم الجنائي في اختصاص المحاكم  
المختلطة بعد ان رفضته اللجنة الفرنسية ( سنة ١٨٧٠ ) ووافقت على  
رفضها الحكومات الاخرى . ولما رأى نوبار مارأى من المصائب  
رضي بأن يؤجل ادخال المواد القانونية المتعلقة بالجناح والجنايات المادية  
الى مابعد مرور عام . ولكنه طلب النظر حالا في شأن الجنايات  
والجناح التي تلحق بالقضاة ورجال العدالة في أثناء تأدية وظيفتهم  
ثم ان يجتمع سفراء الدول الاوربية في الاستانة للنظر في هذا  
الشأن وقد مل نوبار ان ينجح في مسلكه الجديد بمساعدة الحكومة  
العثمانية والحل بحزم ونشاط في وجوب الاعتراف بأن النظر في القضايا  
الجناية حق من حقوق مصر ومبدأ من مبادئ الاصلاح المطلوب  
واذا اراد القارئ ان يعرف كم كان الحاج نوبار شديداً فليقرأ  
ما كتبه الكونت دي فوجيه سفير فرنسا في الاستانة قال : « ان رأي  
الخدوي صريح في هذا الشأن حتى انه يفضل ترك المشروع كله  
على التساهل فيه » . أما بقية سفراء الدول فقد مال قسم منهم الى  
التسليم لنوبار لما رأوه من تساهله وقوة حجته . غير انه بقي جانب  
آخر مصراً على المعارضة وموافقاً فرنسا على رفض ادخال قسم الجناح  
والجنايات في مشروع الاصلاح لا وبعد مفاوضات طويلة اتفقت  
حكومات انكلترا والتمسا وروسيا وفرنسا على رفض ادخال القسم  
الجنائي والجناحي نهائياً ولكنها رضيت بان تستعني الحالة التي تجري  
فيها الجناح والجنايات وغيرها من المخالفات حين تأدية القضاة لوظيفتهم

اوحين تنفيذ احكامهم كما انهم تألفت لجنة من مندوبي اثنتي عشرة دولة لتعيين  
انواع الجنج والجنابات والمخالفات والاشارات الى درجات وسن  
العقوبات عليها في الوجه المذكور فقط . وبعد ان عقدت اللجنة  
المذكورة سبع جلسات طويلة ذكرت قراراتها في تقرير وضع في ١٥  
فبراير سنة ١٨٧٣ وكان الظاهر انه فصل الخطاب لتلك المفاوضات  
الطويلة . وفي ٢٤ من الشهر المذكور ارسل نوبار الى كل من سفراء  
لدول في الاستانة نص النظام المنوط بالاصلاح وظن ان المشروع الذي  
أخذ يسمى له بمجودوثات منذ ثماني سنوات لذلك العهد اوشك ان ينتهي .  
ولكن الحكومة الفرنسية خيبت ظنه فانها لما تلقت صورة النظام  
عادت الى المناقشة في بعض المسائل وطلبت الايضاح واعادة النظر  
في بعضها . وكان من جملة ما طلبته ان تبقى مسائل الافلاس وبعض  
المسائل الشخصية الاخرى في دائرة اختصاص محاكم القنصليات ولم  
يبق سوى الحكومة الفرنسية آخذة باسباب هذه الاعتراضات  
والمناقشات التي كانت من أعظم الصعوبات في سبيل مصر . فان  
انكثرا والمانيا وايطاليا والنمسا والولايات المتحدة صادقت كلها على  
ماقرره مؤتمر الاستانة بعكس فرنسا فأثر عملها تأثيراً سيئاً وكاد يمد عمداً  
منها لاجباط المشرع وخيف ان يعتمد نوبار على اكرية الدول وينفذ  
اعتراض الحكومة الفرنسية بعد استشارة الخديوي فتقوم هناك  
مشكلة جسيمة بين فرنسا ومصر .

ولكن شاء الله ان يكون الدوق دي كارز المندوب الفرنسي  
من جملة الذين يساعدون في المشروع بمعاونة المركيز دي كارزو متولي



اعمال فرنسا في مصر فتمكننا من اقناع حكومتها بوجوب التساهل  
والرضى بما رضيت به الدول الاخرى قصدر الامر الى التركيز بان يوقع  
على العهد المتعلق بالمشروع فوقع عليه مع المرحوم شريف باشا الذي كان  
ناظراً للعدلية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٤ تم وقع على المحضر الذي يتضمن  
الشروط الجديدة وقضي الامر

ولقد اجمع الكل ان السياسة الفرنسية لم تصرف تصرفاً حسناً في  
هذا المشروع الخطير ولم تنظر الى اوجه الصواب . فقد اعترف مشاهير  
كتابها نفوسهم كما اعترف عدد غير قليل من ساسة بان ابقاء قضاء القنصليات  
على نمطه كان ضرباً من المحال لمظيم اضراره بمصر والمصريين والاوربيين  
نفوسهم . فكان الأولى بفرنسا ان تكون في طليعة المنظمين للقضاء في  
مصر كما كانت في طليعة الذين حصلوا على الامتيازات الاجنبية في  
سالف الزمان . فلو فعلت لكاف مساعداً فخرآ لسياستها الشرقية  
وخصوصاً لانها لم تكن تستطيع ان تمتع تلك النهضة الفكرية التي كان في  
وسعها ان تنتم فرصتها لتتفع بها لزيادة نفوذها . وهناك بواعث اخرى  
كان يجب ان تحمل فرنسا على المساعدة في استبدال المحاكم القنصلية  
وقوانينها العديدة بهيئة قضائية موحدة . فن تلك البواعث ان المحاكم  
الجديدة تنوي ان تجعل القوانين الفرنسية قوانينها الاساسية واللغة  
الفرنسية لغتها التي يرفع بها والطرق القضائية الفرنسية طرقها التي  
تجري عليها وتبغ منهاجها في احكامها . فكم كانت فرنسا تستطعم ان  
تكتسب من القوة الادبية في مصر لو تمكنت من القبض ادياً  
على زمام القضاء بقبولها له ومساعدتها فيه منذ البداية .

ألا ماذا افادتها المقاومة العتيقة ؟ ان النتيجة لم تكن سوى انها قبلت  
المشروع في آخر الامر بدون ان ترجح شيئاً بل خسرت ادارة المحاكم  
الجديدة التي استلمها الالمانيون والنمساويون في بدء الامر . ولما كانت  
الحكومة المصرية قد تعبت من انتظار مصادقة فرنسا أخذت تنظم  
محاكمها الجديدة فتعين الرؤساء ونوابهم والمحضرين وسائر الموظفين  
ولم يكن بين الذين عينوا اولاً فرنسوي واحد لان فرنسا كانت  
غالبة عن ذلك المشهد . وفي ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ افتتح الخديوي المحاكم  
بحفلة باهرة حضرها الكبراء والعظماء وقناصل الدول ماعدا قنصل  
فرنسا وحده . وفي ١٥ فبراير كان كل قاض في منصبه وجرى العدل  
في مجراه قبل أن يحضر القضاة الفرنسيون لاستلام وظائفهم . ولما  
وصلوا الى الاسكندرية والقاهرة وجلس كل واحد منهم على كرسيه  
وجدوا صعوبة عظيمة ولم يكونوا يستطيعون أن يؤثروا اقل تأثير  
لان زملاءهم قضاة الدول الاخرى سبقوهم وقبضوا على الازمة قبلهم  
واذا كان القضاة الفرنسيون تمكنوا بعد ذلك من الوصول الى المقام  
الذي يريدون ان يكونوا فيه فانما الفضل في تقدمهم راجع الى  
كفاءتهم وصفاتهم الباهرة ومعارفهم القانونية وحسن تصرفهم لا الى  
سياسة حكومتهم الشاذة .

ولنا نريد التحامل على فرنسا في هذا الكلام فان الحقيقة ظهرت  
ظهور النور واشهر كتابها اصبحوا يعترفون بها وفي مقدمتهم الموسيودي  
فوجيه الشير . فقد كتب رسالة ذكر فيها اعتراض فرنسا على مشروع  
نوبار و اشار الى براعة الرجل ودهائه في المفاوضات والى شك فرنسا اولاً



في الإصلاح وإلى حالة المرحوم إسماعيل باشا والبلاد في عهده إلى  
 ان قال : « ونعترف بحرية الآن بأن نوبار صدق في اعتقاده  
 واعتراضه على حذرنا فقد برهنت الحوادث على أن قضاء المحاكم  
 الجديدة مستقلاً في افكارهم بعيدون عن التعزيب مطاعون في  
 الاحكام . فان الخديوي نفسه احنى الرأس خضوعاً لاحكام صدرت  
 منها عليه شخصياً . ونوبار باشا اكتشف المراقبة الوحيدة الفعالة  
 والواسطة القردة لوضع حد لاستبداد الحكومة في الشرق فسبق  
 ذكره ملازمة لرأي قوي عظيم ابرزه إلى حين الفعل وهو انهاض  
 الشرق بنعمة لم يعرفها نفي بها عدالة تؤمن الذين ارهقهم الظلم منذ  
 سالف الزمان » ثم ختم بقوله ان المصريين القدماء شادوا الاهرام  
 ولكنهم لم يشيدوا مثل البناء الذي قام بهمة نوبار

ولقد كان نوبار ميالاً بطبعه إلى تأييد العدالة باعتراف الاكفاء  
 الذين عرفوه فامتاز بتلك الحاسة الشريفة على كثيرين من اعظم الرجال  
 الذين وجدوا في عصره ومنهم بسمرك وكان يصرف إليها كل همه  
 وعنايته وافكاره وربما كان هذا السبب في ماقيه من المطاعن الشديدة  
 والسعايات والوشايات والبغضاء بين بعض القوم المرتشين الفاسدي  
 الاخلاق . ولو كانت عواطف الاخاء والوثام سائدة في الامم على  
 الحسد الطائش والشحناء لما بقي نوبار يفاوض في مسألة متعلقة كل  
 التعلق بتأييد العدالة نحواً من عشرين سنوات بنشاط عجيب لا يقنط من  
 معارضة ولا يضعف لدى صعوبة مها عظمت ولا يمل من الايضاح  
 والافصاح عشرين بل مئة مرة في مسألة واحدة فلم يكن كالتغ في

جهاده من أجل الكاثوليك ولا بسمرك في جده لتأليف الوحدة الألمانية  
باعتظم منه صبراً وجلداً ولا اقوى منه حزمًا وعزمًا ولا اعلى همة  
وادراكاً في النضال السياسي الذي كابده من اجل الاصلاح القضائي  
في مصر. واذا فكر المرء ان نوبار وجد في بلاد ليس فيها رأي عام أو  
ان الرأي العام هاجع فيها علم ان نوبار لاقى في مشروعه مصائب  
لم يلاقها اخذ من زملائه ومعاصريه الاوربيين وغيرهم في مشروع عظيم  
من مشاريعهم.

ولكن عمل نوبار لم يتم كله لسوء الحظ بل بقي قسم الجنج والجنابات  
أي القسم المهم الذي كان يجب على الدول ان تنظر اليه بعين الاهتمام  
ولاسيما بعد ما ظهرت عدالة المحاكم الاصلاحية له وليس يخاف ان الجنابات  
والجنج كانت كثيرة في مصر بل كانت اجزل عدداً منها في كل  
بلاد. وكثيراً ما جرت على ايدي الاجانب ثم تذهب بدون ان يعاقبوا  
عليها. ثم اذا جنى اجنبي جنابة قتل مثلاً أرسل الى بلاد بعيدة  
ليحاكم فيها وهناك لا يتنى لمحكمة ان تحصل على جميع الشروط  
اللازمة لتأييد العدالة كما جرى في حوادث جملة في الاسكندرية  
والقاهرة وغيرها. فلذلك لا ترى الرهبة واقمة في قلوب الاشقياء الاجانب  
من هيبة القضاء ولو أرسلوا الى بلادهم ولا غرو فانه قلما حكم على  
اجنبي في بلاده وكان عقابه على قدر جريمته واذا برئت ساحتها -  
وهذا يحدث كثيراً - فلا يكتفي بالتبرئة بل يعود عادة الى مصر  
ليخطر ويتختر يتختر الفائز المنصور أمام الشهود او امام المجنى عليهم .  
نعم ان الجنابات قلت بعد احتلال انكاثر الوادي النيل غير انه يحدث أيضاً كثيراً



من مثل ما تقدم فترى الجاني يرسل الى بلاده فتتظار محكمته في  
قضيته فتبرئه أو تصدر عليه حكماً ضعيفاً . ولا تريد بكلامنا هذا ان  
المحاكم الاجنبية خربة الذمة عارية من نور العدل بل نعتقد ان السبب  
في ذلك هو بعدها عن محل الجناية وعدم تأثرها بالاحوال والشهود  
الحاضرين وهلم جرا . ولقد حدثت حوادث كثيرة وارتكبت جنائيات  
عديدة في خلال السنوات الاخيرة وكان لسوء حفظ المجنى عليهم ان الجاني  
اجنبي فضاعت حقوقهم كلها أو بعضها . وهذا هو الظلم الذي يشن منه  
الوطنيون على وجه خاص في هذه الايام وهذا هو الاجحاف الذي  
ملأت الجرائد الوطنية اعهدتها من انتقاده والاستهجان له  
والتهديد به وأخص ما ذكره من أقوالها ما جرى في الحادثة التي سميتها  
الصعق على الاجمال حادثة الهاميل وهي التي قتل فيها احد الايطاليين  
جاويزاً حاول ان يكف العداء عن بعض الالهالي . فنحن الآن في  
حاجة الى الاصلاح الذي اشار به نوبار منذ عهد اسماعيل نعمي ان  
الواجب لمصلحة البلاد وتأييداً للعدالة والانصاف أن لا يعاقب الجاني  
الاجنبي في بلاده بل يحاكم في المحاكم المصرية المختلطة حيث يمكن ان  
يتوفر من الادلة والقرائن ما لا يمكن جمعه في البلاد الاجنبية .

غير انه اذا كانت الحاجة الى ذلك الاصلاح لازال واجبة كما كانت  
في عهد نوبار فان المصاعب اليوم أصبحت أعظم مما كانت عليه لاسباب  
اهمها وأعظمها معارضة انكليترا . فان هذه الدولة التي لم تقم من الصعوبات  
والعقبات بعض ما اقامته فرنسا حين عهد نوبار الى انجاز مشروعه  
أصبحت اليوم من الد أعداء المحاكم المختلطة كما أنها أصبحت من

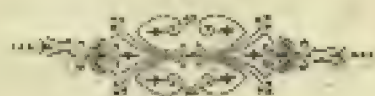
اعدى عداة مجلس صندوق الدين . وهذا طبيعي لامراء فيه وسيه  
ظاهر معروف وهو ان انكثرا لما كانت توافق على المطالب الاصلاحية  
في القضاء المصري لم تكن تنظر الا الى مصالح رعاياها قبل الاحتلال بل  
كانت ترغب في ذلك الاصلاح لعلها انه عدل وموافق لمصلحة  
الوطنيين والاجانب . أما الآن فانها بعد احتلالها هذا القطر لم  
تعد تنظر الى الشؤون المصرية بتلك العين بل هي تود ان تجعل  
كل شيء في قبضتها وتستأثر بكل أمر لتفعل به ما تشاء وما يوافق  
حكومتها ورعايتها ويوطد قدمها في وادي النيل . فواذا نظرنا الى  
جميع المصالح والدواوين المصرية رأينا اليد الانكليزية فيها أعلى وأقوى  
من كل يد ما خلا المحاكم المختطة وصندوق الدين فان الانكليز  
ليس لهم فيها نفوذ أكثر من نفوذ سواهم . وما نسي المصريون  
معارضة صندوق الدين في اعطاء المال للحملة السودانية وما كان  
من حكم تلك المحاكم المؤبد لرأيه المناقض لرغبة الانكليز . ومن  
القواعد التي لا ريب فيها هو أن كل ما يمنع اليد القوية عن  
التصرف والاستئثار التام يكون أصون للاستقلال وكلما انطلقت  
وتعادت اليد القوية في بلاد أصبح هذا الاستقلال معرضاً للخطر  
منها . وبناء عليه فان الواجب على كل مصري ان يسر ببقاء المحاكم  
المختطة التي هي من صنائع نوبار لانها تؤيد من جهة المدة ولا  
تؤثر فيها مؤثرات أصحاب السلطة الاولى ثم تكون من جهة أخرى  
ضامناً لما بقي لمصر من الاستقلال . وما يقال عن المحاكم المختطة  
يقال بالاولى عن صندوق الدين فانه مع المحاكم المذكورة يجعل



للدول اهتماماً عظيماً بمصر يدوم مادامت مصالحها التي تتمثل في تلك  
الحاكم وذلك الصندوق .

وإذا أراد القارئ أن يعلم مقدار استياء الانكليز الآن من  
نظام الصندوق المشار اليه ( على أنهم كانوا في مقدمة الذين صادقوا عليه )  
فليطالع تقارير جنات اللورد كرومر فإنه منذ بضعة اعوام يقول في تقاريره  
أن نظام صندوق الدين لا يوافقنا وأن الأحوال الماضية التي اقتضت  
وضعه قد مضت واقتضت فيجب الآن تغييره . ومعلوم أن جنابه  
يريد تغييره ان تكون الاموال الموجودة فيه تحت تصرف الاحتلال  
ونحن وان كنا لانشكر فوائد هذا الاحتلال لمصر فلا يمكننا ان  
تجاهل ان الانكليز يسمون الى مصالحهم وتأييد سلطتهم للقبض  
على البلاد كلها قبضاً محكماً . فلذلك نحترم جناب اللورد كرومر  
لمقاومته صندوق الدين والحاكم المختلطة لانه يخدم بذلك دولته خدمة  
صادقة ولكننا نسأل الله من جهة أخرى ان يبقى الصندوق والحاكم  
المختلطة لأنها بصفتهما الدولية تمنع انكساراً عن التهادي في الاستئثار  
والتصرف المطلق ببلاد احتلتها مؤقتاً لتأييد الأمن واجراء الاصلاح  
ولكنها بدلاً من ان تقيم مضارب تطوى عند الرحيل بنت مبانى  
راسخة القواعد تشير الى عزمها الاكيد الوطيد على البقاء في  
أرض الفراغ . ولو كانت تفكر ان الحاكم المختلطة ومصلحة  
صندوق الدين ستكون عقبة في سبيل غايتها بمد الاحتلال لما رأينا  
منها ما رأيناه من بعض التساهل في غابر الايام ولو كانت تعلم فرنسا  
في الماضي ما كان يضره الزمان وان الحاكم المشار اليها ستكون أكبر

ضامن لمصالح رعاياها ورعايا سائر الدول الاجنبية لما اظهرت تلك  
المعارضة . ولكن الزمان كثيراً ما يلد أموراً لا تكون في حسان  
الانسان .



## تنظيم المحاكم

المحاكم المختلطة - ان نظام هذه المحاكم الاصلاحية اصبح معروفاً  
مشهوراً حتى لم يبق بنا حاجة لزيادة شرحه فنكتفي هنا بالاجمال  
عن التفصيل :

فالمحاكم الابتدائية المختلطة انشئت ثلاثاً في القاهرة والاسكندرية  
والمنصورة ثم انشئت محكمة جزئية في بورسعيد . أما الاستئناف  
المختلط فهو في الاسكندرية ورئيسه الشرف وطني ورئيسه الحقيقي اجنبي  
يلقب بوكيل الرئيس وينتخبه زملاؤه بالاكثرية المطلقة . وتنقسم المحاكم  
الابتدائية الى قسمين مدني وتجاري وتؤلف الواحدة من خمسة قضاة  
ثلاثة اجانب واثنين وطنيين ثم اذا ارادت النظر في مسائل تجارية انضم  
اليها تاجران أحدهما وطني والاخر اجنبي ولكن الواجب ان يكونا  
من الخلفين الذين وقع عليهم الانتخاب . وفي المحكمة الابتدائية التي تنظر  
في امور قليلة الاهمية وما يتعلق بالتملك يرأس الجلسة أحد القضاة بصفة  
قاضي صاحب ويقوم أحد القضاة ايضاً بانفاذ احكام المقوبات الخفيفة



٨ اما محكمة الاستئناف فتؤلف من ثلاثة عشر قاضياً ثمانية اُجانب وخمسة وطنيين وتصدر احكامها على ايدي ثمانية قضاة خمسة اُجانب وثلاثة وطنيين ولا يختص تعيين القضاة بالحكومة المصرية غير انه تم الاتفاق بينها وبين الدول على ان تستشير بصفة شبيهة بالرسمية وزير نظارة الحفائية في البلاد الاجنبية التي تريد ان تختار القاضي منها ولا تقبل احداً من القضاة لتعيينه الا اذا كان حاصله على موافقة حكومته وذلك رغبة منها في الحصول على الضمانات الكافية في تعيين قضاة المحاكم المختلطة .

٩ والقضاة غير قابلين العزل في المحاكم المذكورة والجلسات عمومية واللغات المستعملة في المرافعات وكتابة الاحكام والتأجيل هي العربية والفرنسية والايطالية . وقد طلبت اللجنة الدولية سنة ١٨٩٠ ان تضاف اللغة الانكليزية الى هذه اللغات .

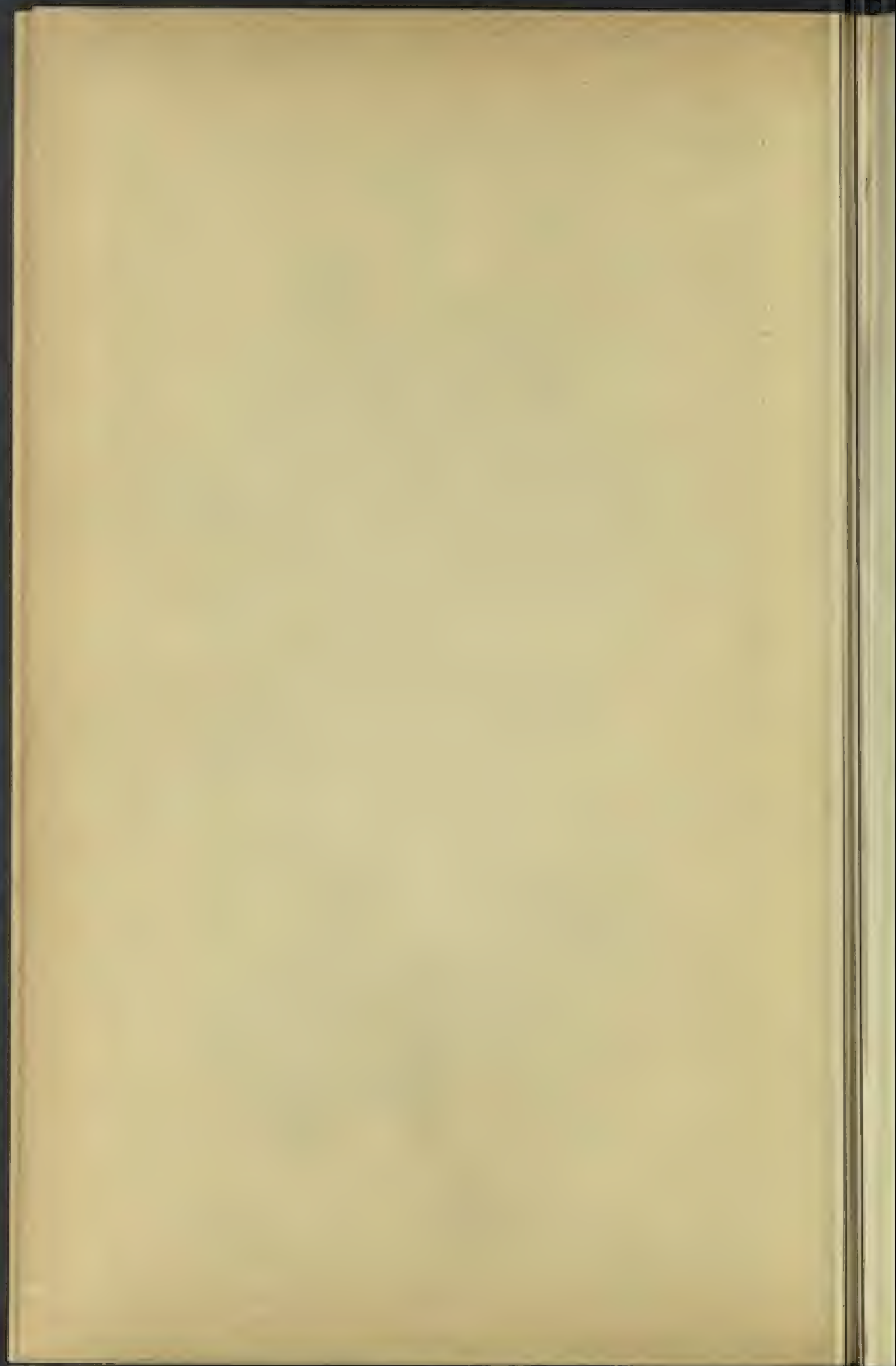
ولكي يتم نظام هذه المحاكم أنشئت نيابة فيها وجعل لها مدع عمومي وعين له تحت ادارته عدد من الوكلاء . وقد تألفت جمعية من المحامين وأعترفت بها المحاكم المختلطة ولدى هذه المحاكم كثيرون من الكتاب والمحضرين والمترجمين ومحكمة الاستئناف هي التي تضع النظام القضائي اللازم لداخليتها وداخلية سائر المحاكم المختلطة وبناء على هذا النظام يمشى القضاء والمحامون وغيرهم .

ل وعلى الجملة فان انفاذ الاحكام التي تصدرها المحاكم المختلطة يكون بناء على امرها ولا تأثير للحكومة المصرية ولا للقنصليات فيها « وذلك بناء على المادة ١٨ من قانون النظام القضائي » وهذه العقوبات تغذ بواسطة محضرين وبحضور أولياء الامور المحليين اذا اقتضت الحال . غير انه يجب

على المحضر اذا اراد ان ينفذ حكماً في اجنبي ان يبلغ قنصليته قبل ذلك  
باربع وعشرين ساعة والا كان الحكم ملغى وحكم على المحضر بدفع عطل وضرر  
اما اذا لم يحضر أحد من القنصلية بعد ابلاغها فيمكن تنفيذ الحكم بدون  
حضوره ومما ينظر ويقضى به امام المحاكم المختلطة قضايا الحكومة والمصالح  
ودوائر الخديوي وسائر اعضاء الاسرة الخديوية ولا يستثنى من ذلك كله الاقضايا  
مصلحة الاوقاف .

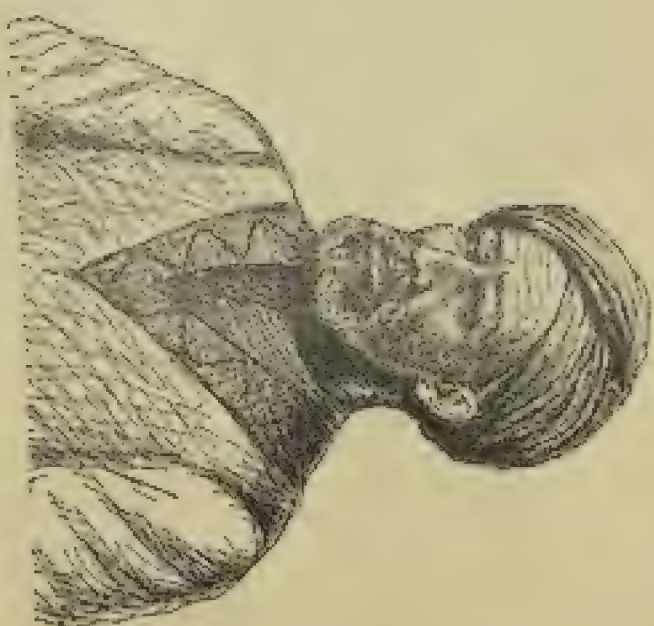
ولا يخفى ان الحكومة المصرية اخذت قانون نابوليون وعدلته تعديلا  
موافقاً لحالة المحاكم الجديدة التي انشأها وما زالت حتى الآن تصدر احكامها  
بمقتضاه في جميع القضايا المختلفة التي تدخل في دائرة اختصاصها . غير ان  
الذي يستحق الذكر في هذا الباب هو ادخال بند قانوني يخول الاجنبي  
ان يقيم قضية على الحكومة حين يرى حقه مضمومتاً اذا حكمت المحاكم لمصلحته  
كان الواجب على الحكومة نفسها ان تنفذ الحكم وتعطيه حقه وهو بند  
لا يوجد في قوانين بلاد من البلدان المتقدمة . فان الاجنبي أو المولود في  
البلاد الانكليزية مثلاً لا يمكنه ان يقيم قضية على الحكومة الانكليزية  
ويطالب انفاذ الحكم فيها على أيدي مستخدمي الحكومة نفسها . ولقد مر ادخال  
هذا البند بدون ان يشعر به الخديوي اسماعيل مع انه قد كان اقوى  
قيد يمنعه من الاستبداد المطلق في عقد الديون والتطوح في اخذ اموال  
الاجانب بقصد ان يوفيهما من مال الامة . ولقد ذهب كثيرون من  
الواقفين على دخائل ماجرى بين نوبار واسماعيل باشا الى ان نوبار  
هو الذي اشار بادخال ذلك البند رغبة في صيانة مصلحة البلاد وحفظ  
اموالها من العبث والتبذير . ومنذ ذلك الحين صار الخديوي يحاذر







محمد احمد السويدي



عبد الله البخاري





پرواض باشا





وينبصر كل التبصر كلما اراد معاملة الاجانب كما اصبحت الحكومة  
تحتاج الوقوع معهم في المشاكل والمعضلات

ولما قدم المستر جون هوراس لويد في بعض المهام الى الاسكندرية  
« وكان من الراسخين في القوانين » كلفه اسماعيل أن ينظر في القانون  
المعدل للمحاكم المختلطة ويبدى له رأياً في مفعوله . فبعد أن نظر ودقق  
فيه كشف له قوة البند المذكور وأخبره ان الاجنبي يستطيع أن يقيم قضية  
على الحكومة وعلى سمو الخديوي نفسه بمقتضى هذا البند فادرك اسماعيل  
باشا حينئذ ان المراد به كف يده عن الاسراف وقال للمسترجون : « لو  
كنت اعرف عند التوقيع على هذا القانون قوة هذا البند لكنت افضل  
قطع يدي اليمنى على ذلك التوقيع »

وليس في هذا البند ما يضر المصريين بل هو على العكس يكون  
ضماناً واثماً لاموال بلادهم ويوجب الشكر لنوبار اذا كان هو المدخل له .  
واذا نظرنا الى قانون المحاكم المختلطة رأينا للوطني ضمانات كافية من  
القانون حين تقام احدى القضايا بينه وبين الاوربي فاذا كان هناك  
موجب لصيانة حقوقه وزيادة الضمانات له فانما يكون ذلك في المحاكم  
الاهلية لانه مهمل قليل ومهما كان تقدمها في سبيل النجاح فهي لازال  
محتاجة الى اصلاح . وكل من ينظر الى ما اقترحه نوبار في الزمان  
الماضي كادخال بعض القضاة الاوربيين وغير ذلك يرى ان الحكومة  
الحالية كلما زاد اختبارها اضطرت الى عمل شيء مما كان يشير اليه نوبار .  
نعم ان القضاة الذين ادخلوا في المحاكم الاهلية كلهم انكليز لم يدخلهم  
كبار الاحتلال الاربعة في المصلحة الانكليزية مع ان نوبار لم يكن يشير

بجعل القضاة الاجانب في المحاكم الاهلية من شعب واحد . الا ان هؤلاء  
القضاة الانكليز وان كانوا يخدمون بلادهم قبل سواها في كل ما يتعلق  
بمصلحتها فان مراقبتهم القضائية ذات فائدة لا تنكر وبها يرى الوطني  
وسيلة للتخلص من مساخي ارباب النفوذ والنايات فوجود القضاة الانكليز  
اذا نافع وان يكن فيه بعض الميوب . ولا يصلح امرامة بتشدق بعض  
افرادها وتطبيق الافاق من الصراخ على الاجانب او من يسمونهم الدخلاء  
بل بتشرب افرادها روح العدالة والاستقامة وروح الوطنية  
الصحيحة التي تحترم كل مخلص للبلاد ولو كان من اقاصي الهند وتبذل المنافق  
ولو كان من قلب القاهرة .





# الازمة المالية

## ونشأتها

لما اشتدت الازمة المالية على اسماعيل باشا وأظهر الدائنون قلة الثقة أخذ يسعى للحصول على أموال لوطا بعض ديونه ان لم يكن كلها . وفي شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥ ابتاعت انكفرا عدداً عظيماً من أسهم قناة السويس غير انه اتضح بعد ذلك ان الازمة المالية التي أخذها الخديوي في ذلك الحين لم تكف لوطا بعض ديونه وانه اذا لم يحصل على نقود أخرى اضطر الى تأخير الدفع وازداد خوف الدائنين على أموالهم وكان الجمهور يظن ان الخديوي يمكنه ان يعتمد على فرنسا . وفي ذلك الوقت كان الفرنسيون والبنك المقادي المصري وغيره من البنوك الكبيرة في مصر يملكون عدداً كبيراً من الاوراق المصرية المضمونة . الا ان الحكومة الفرنسية لم تكن تريد ان تأخذ على نفسها مسؤولية مايفشأ من خوف المالكين على أثر توقف الخديوي عن الدفع وكانت تتجنب كل تأثير يعود باغضاب الأمة الفرنسية مخافة ان تهب لانسقاط الجمهورية الثالثة وتطالب اعادة الملكية . وكان المقدر ان الحكومة الفرنسية اذا عمدت الى اقتاذ مصر من الافلاس تصبح صاحبة

النفوذ الأول في السياسة المصرية اذ لا يخفى ان المالية والسياسة  
 كانتا متلازميتين في ذلك الوقت بل كانتا شيئاً واحداً . ومعلوم  
 ان انكلترا من عهد الوزير ديزريلي تبذل كل جهدها حتى تمنع  
 اية دولة أخرى وخصوصاً فرنسا من الحصول على مقام فوق مقامها  
 مخافة ان يسقط نفوذها وتضيع مصالحها . ولذلك اهتم بالامر  
 الكولونيل استانتون الذي كان قنصلاً انكليزياً في ذلك الحين وأخبر  
 نظارة الخارجية بكل ما جرى من المفاوضات بين القاهرة وباريس .  
 وفي سنة ١٨٧٥ قدم البرنس دي غال الى مصر قبل ان اشترت  
 انكلترا أسهم قناة السويس بضمعة أشهر وكان وقتئذ ذاهباً الى  
 الهند فلما زار القاهرة أبلغه الخديوي بلسان السير برتل فرير انه  
 يرغب في تعيين موظف انكليزي بصفة مستشار للخزينة المصرية .  
 وبعد ان سافر البرنس دي غال أرسل فنصل انكلترا الجنرال  
 في القاهرة كتاباً الى نظارة الخارجية الانكليزية أخبرها فيه بما  
 جرى بين الخديوي والبرنس . وما انقضت بضمعة أشهر حتى  
 أرسلت الحكومة البريطانية المستر كاف للنظر في احوال المالية  
 المصرية لا الاستخدام فيها كما طلب اسماعيل باشا فكان محييه مناقضاً  
 لرغبة الخديوي لأن سموه كان يخشى في ذلك الحين وفوف انكلترا  
 أو فرنسا على كل اسرار المالية وكان المستر كاف يظهر مع ذلك  
 انه قدم مصر للنظر في مالياتها ثم تعيين موظف انكليزي في المالية  
 وكان نوبار في ذلك الحين معارضاً لرأي التداخل الاجنبي رافياً في  
 اصلاح الحال على يد مصر نفسها لانه كان يدرك ما وراء التداخل



من الخطر على استقلال البلاد ولذلك قال للمستتر كاف بمباراة  
خشنة حين قابلته وعرف حقيقة مهمته : « لقد كان الأولى بك  
ان لاتأتي في مثل الظروف الحاضرة » لا ولقد أصاب رأي نوبار  
الغرض لان المستتر كاف لم يكن آتياً بقصد ان يفتش تفقيشاً  
ظاهرياً بل كان يود ان يجعل مصر تحت حماية انكلترا مقابل  
ضمانات مالية تقدمها الحكومة الانكليزية لخديوي مصر حتى يتمكن  
من وفاء ديونه . غير ان المستتر كاف كان بالغاً من الدهاء مبلغاً  
عظيماً فتظاهر بجهله كل امر في المالية وطلب ان يوقفه اسماعيل  
باشا المفتش على كل ما يتعلق بها من الشؤون . ولم يعلم أحد حتى  
الآن بحقيقة المهمة المذكورة الا بعض الخواص الذين كانوا عارفين  
بدخائل الامور في ذلك الوقت وما زال الناس حتى اليوم يجهلون  
تفاصيل الاوامر التي أتت بها المستتر كاف

ولما وصل الى القاهرة استقبله اسماعيل باشا في قصر شبرا  
وبالغ في اكرامه كما يجب ان يكرم مندوب دولة كبيرة وصديقه  
لمصر مثل انكلترا . فكان حينئذ الرأي الغالب ان المستتر كاف  
قدم للمفاوضات في شأن ديون الخديوي لتتحمل انكلترا مسؤولية  
هذه الديون باسم مصر . ولكن لما اجتمع المستتر كاف والخديوي  
في سراي عابدين لم يتكلم الا عن حالة مالية البلاد فقط ويظهر ان  
المستتر كاف نفسه لم يكن حاصل على السلطة الكافية والوسائل الواقية  
لاتمام مهمته الخطيرة الصعبة التي أشرنا اليها آنفاً . وبعد ان أقام  
في القاهرة بضعة أسابيع ارتأى ان يضع تقريراً مبيناً على المعلومات

والاخبار التي يتنصها ويقف عليها من الخديوي واسماعيل المفتش  
وموظفي نظارة المالية . وقد كان بظن ان اسماعيل باشا لم يكن  
قادراً على اخفاء المصاعب المالية التي تقوم بوجهه فوضع تقريره  
الابتدائي على نية ان يلحقه بتقرير ضافي الاذيل اذ ارأت الحكومة الانكليزية  
حاجة الى ذلك . ثم سافر بعد هذا التقرير وترك غاية مهمته الحقيقية سرّاً  
مكتوماً ومطويّاً على ما أظن بين أوراق الورد ليكون سلفاً ولكن كل  
الغرائن تحمل على الظن ان غاية انكثرا كانت وقتئذ بسط حمايتها  
على الديار المصرية . وكان حينئذ جميع السياسيين الانكليز معارضين  
في ضم مصر الى الاملاك البريطانية ما خلا يكونسفلد فانه كان ميالاً  
الى الاستيلاء على مصر . فلما رأى ديزرائيلي معارضة زملائه وسائر  
السياسيين في هذا الشأن اضطر الى العدول عن هضم حقوق المصرية  
ومن استقلال الخديوية . اما الخديوي فانه لما عرف بمقاد التقرير  
الذي أرسله المستر كاث وتأكد ان انكثرا لا تتدخل وحدها لانقاده  
من العسر والافلاس استمد لما لا بد من وقوعه . ففي ٢٣ مارت  
سنة ١٨٧٩ ظهر تقرير كاث وفي ٨ ابريل أوقف الخديوي دفع فائدة  
سندات المالية عملاً برأي نظارة المالية أو بالأحرى اسماعيل باشا  
المفتش الذي كان مستملاً زمامها في ذلك الوقت .

فلما علم نوبار بالاحجام عن الدفع أسرع الى سراي الخديوي  
ولبت بمحاذاة منذ الساعة التاسعة صباحاً الى منتصف الليل ثم بقي  
يومين آخرين يفاوضه شخصياً حتى يقننه بضرورة العدول عن رأيه  
في مسألة الدفع . وكان ينصح له ان يتفق مباشرة مع أرباب



الاموال الاجانب وان لايفعل برأي اسماعيل باشا المفتش الذي كان  
يشير بتأخير الدفع بناء على أمر عال . وقد أفهمه ان إيقاف الدفع  
قوة واقتداراً بدون مفاوضة المالكين يؤدي الى أمر يمس كرامة  
الخديوي الا وهو إنشاء مراقبة أجنبية تقبض على زمام المالية .  
وبعد الجهد الطويل رأى نوبار ان الخديوي لاينزل عن رأيه  
ولا يعدل عن اصراره فتركه يفعل مايشاء وليس بنا حاجة الى  
القول ان نبوءة نوبار قد تمت في شأن المالية كما سنوضح ذلك .

قلت ان اسماعيل باشا لما قطع الامل من تدخل بريطانيا  
لانتقاده من العسر المالي أوقف دفع فوائد السندات المالية وظهر من  
أقوال المعارفين انه لم يكن قلق الخاطر كثيراً من هذا الوجه بل  
كان يؤمل ان يتوصل الى حل بالرغم من تأخره عن الدفع . وقد  
كانت القاهرة في عهد مهمة كاث خاصة بالاجانب وبينهم كثيرون  
من الذين كانوا ينوبون عن المالكين الاوربيين أو يدعون انهم ينوبون  
عنهم . وكانوا كلهم يعرضون ان يتوسطوا لاجراء المالية المصرية في  
مجرى موافق وتنظيم ما اختل من امورها وفسد من شؤونها وكانت  
أهم المشروعات التي لقيت اعتراضاً شديداً ما اقترحوه وفتند من  
انشاء بنك كبير تودع فيه نقود البلاد ويدفع ما عليها من الديون  
الاجانب وأهم الاسباب التي أوجبت الاعتراض على هذا المشروع  
ان الدول اذا عينت موظفي هذا البنك من قبلها ضعف الاعتماد على  
المالية المصرية واصبح الخديوي عاجزاً عن جلب ما يريد من الاموال  
الاجنبية . فترك هذا المشروع ولا سيما بعد ان أظهرت

انكثرا رغبتها في اجتناب كل مسؤولية مالية تهدية في مصر .  
وانفق ان نوبار ترك خدمة مصر في ذلك الحين نظراً لما  
وقع بينه وبين الخديوي من سوء التفاهم وسافر الى اوربا بحجة ان  
صحته لم تكن على ما يرام والحقيقة ان نوبار رأى من الخديوي  
اصراراً شديداً على رأيه حتى انه كان يظن السوء بكل من خافه  
وقدم له النصيحة الخالصة من شوائب الغرض . وكان الخديوي  
يخشى كثيراً من ان يوح نوبار ببعض امور كان يود اخفاءها  
مخافة ان يتضح المستور في اظهر مجاله كما كان نوبار يخشى ان  
يرى الخديوي نابذاً ديونه وواقعاً في اشد المشاكل التي تعود بالخطر  
عليه وعلى البلاد . وما مضى حين من الزمن حتى اصدر اسماعيل  
باشا امراً عالياً ذكر فيه ان ديونه تبلغ واحداً وتسعين مليون جنيه وان  
هذه الديون ستحول الى دين قروض يد عمومي بفائدة سبعة في المئة .  
ولكنه فقد لسوء حظه الثقة المالية اذ ان تعيين ديونه وتعيين فائدتها  
بنفسه لم يكونا من الامور التي تقوي الثقة به لان الماليين كانوا  
يعتقدون ان الذي اصدر هذا الامر يتمكن ان يصدر امراً اخر  
يعين به فائدة الديون كما يشاء فيقعون في المشاكل وتصبح اموالهم  
مخوفة بالأخطار . واخذ كل فريق من الماليين الاوربيين يسعى  
لدى حكومته حتى تقيم مراقبة مالية على مصر تضمن لهم مصالحهم  
من الضعاع . ثم اصدر الخديوي امراً يقضي بتوحيد الدين فتلقت  
الحكومة الفرنسية بالقبول خلافاً للحكومة الانكليزية فانهارت فيه منعمة  
للفرنسيين اكثر من منعمة الانكليز ولذلك ثبتت الوزارة الانكليزية في اندرا



ان تعهد المالىين الانكليز في هذا المشروع . وفي ذاك الحين اقترح  
 الخديوي انشاء صندوق للدين العمومي يكون تعيين اعضائه بناء على  
 اختيار الدول التي تسهمها المالية المصرية ثم أرسل خطاباً في هذا الشأن  
 الى حكومات فرنسا والنمسا وإيطاليا وانكلترا فقبلت الحكومة الفرنسية  
 المشروع ولكن اللورد دربي الذي كان وقتئذ ناظرًا خارجية انكلترا  
 رفض ان يمين عضواً انكليزياً في صندوق الدين المذكور اما النمسا  
 وإيطاليا فقد قبلتا بعد حين فلم يبق سوى انكلترا ولكنها ما لبثت ان  
 قبلت بتعيين الماجور اقلين بارنج اللورد كرومر عضواً انكليزياً في  
 صندوق الدين . وقد كان الخديوي اساميل مستعداً لقبول المراقبة المالية  
 من دولة أجنبية بشرط ان يبقى مستقلاً استقلالاً تاماً في اشفاله  
 الخصوصية ويبقى صاحب الكلمة النافذة واليد المظلمة في معاملة رعاياه  
 وما كان يدور في خلد سوي ان الدولة الاجنبية التي تعمد الى المراقبة  
 تصرف الجهد الى صيانة مصالحها الخصوصية طوية كشحاً عن سائر  
 الامور الاخرى فيبقى للخديوي من السطة والحول ما كان له قبل المراقبة  
 المالية وبناء على هذه الآراء رضي بتأليف صندوق الدين املاً ان  
 يحسبه الجمهور في أوروبا كمرافعة دولية في حين انه لا يشغل الابرار  
 ولا يتعرض لساعة السدة الخديوية . وكان الخديوي يعتقد ان فرنسا  
 وإيطاليا والنمسا وانكلترا تبذل جهدها حتى تضمن دفع الحصص لحلة  
 الاوراق المالية من رعاياها . الا انه ما لبث ان شعر بان الامر  
 أعظم أهمية وأكبر شأنًا مما كان يظن لان صندوق الدين سيد في  
 وجه الخديوي أبواب الاقتراض والاستدانة وطلب فصل املاكه عن

املاك الحكومة فبات لسماعيل باشا مفلول اليدين من الوجهة المالية  
لا يمكنه أن يفعل بعض ما كان يفعله قبلاً . ولذلك أخذ يقيم المصاعب  
الكثيرة سرّاً وجهاراً لما شعر بحقيقة الامر فازداد ارباب المالين  
الاجانب من هذه المقاومة وبذات الحكومة الانكليزية والحكومة  
الفرنسوية كل الجهد حتى تجرّيا تحقيقاً دقيقاً . فعين المسيو جوبر  
مندوباً لفرنسويين والمستر غوشن مندوباً للانكليز الا ان الحكومة  
البريطانية وان تكن قد وافقت على ذلك فانها لم تصادق عليه رسمياً  
في بدء الامر .

ولا يخفى ان آراء المندوب الانكليزي وآراء المندوب الفرنسي  
كانت مختلفة متباينة ولكن شدة رغبتهما في صيانة املاك المالين في  
بلادهما قربت ما تباعد من الآراء ونجم الاتفاق بينهما على ان دين  
القونصليد يكون تسعة وخمسين مليون جنيه وان فائدة هذا الدين  
يجب ان تكون من سبعة الى ستة في المئة . وكان المراد اذا قبل  
حملة الاوراق المالية ان يتبع هذا التدبير بحمل مصلحة السكك  
الحديدية تحت ادارة عضوين اجنبيين فرنسوي وانكليزي يساعداهما عضو  
وطني وتقرر فوق ذلك انه اذا أثبت انكثرا ان تعين مراقباً مالياً وعضواً  
في مجلس صندوق الدين فيقع الاختيار حينئذ على أحد كبار الموظفين  
الانكليز في مصر . وبعد حين عينت فرنسا البارون مالاربه مراقباً  
وبيقي اللورد دربي مصرّاً على عدم تحمل المسؤولية . ثم ارتأى المستر غوشن  
ان يعين الجنرال مريوت عضواً بريطانياً في السكك الحديدية فوافقت نظارة  
الخارجية الانكليزية على ذلك ولم تجد له من حائل . وقد حدث



في تلك الاثناء حادث تبانت فيه الاحاديث وكثرت الروايات وهو موت اسماعيل باشا المفتش . وخلاصة الرواية الاكثر شيوعا وانتشارا في سبب موته انه بينما كان المندوبون الاجانب يفتشون ويدققون في حسابات الحكومة عثروا على بونات مالية مضاعفة فسلل الخديوي عن سبب وجودها فأجاب ان اسماعيل باشا المفتش هو الذي يوضح السر في ذلك وانه سيزور المستر غوشن لايقافه على حقيقة الامر وفي اليوم ذاته دعا الخديوي اسماعيل باشا المفتش وذهبا في اليوم التالي الى سراي الجزيرة ومنها نقل المفتش الى ظهر سفينة ثم شاع انه سافر الى دقله وتوفي فيها وهذا هو السبب في تضارب الاقوال وكثرة التخمينات في سبب موته . ونحن لانريد ان نثبت اقوالا لم يقم عليها برهان رسمي ولا نجد سوى جرح عواطف يجب احترامها .

ولما ذهب المستر غوشن الى لندن دعا حملة الاوراق المالية من ابناء وطنه فقام فيهم خطيبا وحمل حملة شديدة على اسماعيل باشا المفتش اتهمه فيها بخراب الذمة وبيع الحصول مرتين للحصول على ثمنين وبتزوير اوراق مالية وبإصدار اوراق أخرى تبلغ قيمتها خمسة ملايين جنيه وبتلاعبه في اوراق قتال السويس الى غير ذلك من المطاعن التي اوجبت الشك والارتياب في أسباب هذه الحملة الشديدة . فقال بعضهم ان المستر غوشن راح مطيب الخاطر ثقيل الجيب ولكن الامر لم يثبت حتى الآن .

ولما رأى أصحاب الديون القابلة لموامل التأثير من حيث الزيادة

والتقصان أقاموا قضية على الخديوي اسماعيل باشا لدى المحكمة  
المختلطة فحكمت لهم على الخديوي . وكان هذا الحكم من بأكورة  
الاصلاح القضائي الذي تم على يد نوبار في عهد اسماعيل باشا نفسه .  
ثم ان الأرقام التي أدتها النظارة المالية لغوشن وجورجين ارادا  
الاطلاع على حالة الخزينة المصرية كان معظمها ملفقاً مكذوباً وزد  
على ما تقدم ان الدائنين تعاضلهم شكهم منذ قابلوا بين الأرقام التي  
أثبتها المستر كاف في تقريره وبين الأرقام المثبتة في دفاترهم . ولو  
كان الضيق المالي الذي وقع فيه اسماعيل باشا يقف عند هذا  
الحد لكان عليه الامر ولكن الاخبار التي وردت عن حملته في  
ذاك الحين أنبأته باندحارها وتقلب الاحباش عليها فاضطر الى  
التفتيش عن مبلغ جديد من المال ليقوم بنفقاتها . فذاك  
كله زاد الموقف حرجاً كما زاد الدائنين ارباباً وشكاً وأول الامور  
التي اقلقت خواطر أصحاب الاموال ماشرته الجرائد الاوربية في  
سنة ١٨٧٧ عن حالة المالية المصرية وشدة الارتباك الذي وقعت  
فيه . فذهبوا يطلبون الى حكوماتهم ان تسمى في اجراء تحقيق مستقل  
يظهر لهم الحقيقة الواضحة ليعرفوا أي الطرق تؤدي الى صيانة  
مصالحهم من العبث والضياع . فبعد البحث والمناقشة رضيت فرنسا  
وانكلترا بتأليف لجنة جديدة للتحقيق . فخضع الخديوي لإدارة  
الدولتين وفي سنة ١٨٧٨ أصدر أمراً بتأليف لجنة التحقيق المطلوبة .  
وكانت الغاية لهذه اللجنة ان تضع في قبضتها المصاريف والابرادات  
العمومية بدون ان تعرض لأسلاك الخديوي نفسه . ثم الحق



الخديوي الأمر الأول بأمر آخر في السنة نفسها قال فيه : « ان التحقيق يشمل حالة المالية بجميع الفروع التي يخق للحكومة ان تشرف وتسلط عليها » . وبناء عليه تألفت اللجنة وعين المسيو ديليسبس رئيساً لها والمستر ولسن ورياض باشا وكيلى رئيس والسفور باقارالي والمستر بارنج « اللورد كرومر » والمسيو دي بلنير والمسيو هرفون كرمر أعضاء .

ولم يكن اسماعيل ليود ان تؤلف لجنة التحقيق كما تقدم بل كان يريد ان تؤلف من اثنين وهما المسيو ديليسبس - والجنرال غوردن على ان المسيو ديليسبس لم يكن لينظر في اعماله الى غير المصالح الفرنسية وغوردن كان من جهة اخرى يكره المالىين كرها شديداً وذلك ما جعل الخديوي يفضل تعيينه وتعيين المسيو ديليسبس في اللجنة .

وقد بقيت جلسات اللجنة الجديدة منذ ١٣ افريل سنة ١٨٧٨ الى ٢٩ منه وكان اسماعيل باشا يؤمل ان اعمال هذه اللجنة تقتصر على النظر والتحقيق في ديون مصر العمومية . وكان مناط آماله المسيو ديليسبس رئيس اللجنة ورياض باشا مندوب الحكومة المصرية الا ان ديليسبس ما لبث ان ترك الرئاسة . وفي تلك الاثناء طلب أعضاء الانكيز في لجنة التحقيق ان لا يقتصر عملهم على ديون الحكومة فقط بل يتناول أملاك الخديوي لانهم كانوا يرون ان الخديوي والحكومة متلازمان لا يفرق احدهما عن الآخر . وقد اراد أولاً المسيو دي بلنير ان يمارض في هذا الشأن غير ان الأمر انتهى

به خيراً الى الموافقة لانه وان يكن مندوب الحكومة الفرنسية  
فقد تم اختياره على ايدي السندىكا المالية الفرنسية المؤلفة في باريس  
من مديري البنك العقاري والكريدي ليونه وبنك باريس وبنوك  
هولاندا وغيرها من المصارف التي تملك عدداً كبيراً من الاوراق  
المالية المصرية . اما المندوب الايطالي السنيور بافارالي فقد حاول  
ان يقاوم كل عنف وشدة في معاملة اسماعيل باشا وربما كان خطته  
علاقة تاريخية لان اسماعيل باشا اقترض في ايام عزه مبلغاً من المال  
للملك فكتور عمانويل واما المندوب النمساوي هرفون كرامر فانه لم  
يتبع في المناقشات خطة مخصوصة بل كان مع الغالبية .

وقد جاء في المادة الثالثة من الامر العالي الصادر بتأليف لجنة  
التحقيق المالية ان جميع الموظفين قد صدرت اليهم الاوامر ببلاغ  
اعضاء اللجنة كل ما يطلبونه من المعلومات ولكن شريف باشا ابي  
الا ان يجيب اللجنة بالكتابة فلما انتهى جوابه الى اللجنة عرضته على  
الخديوي غير ان شريف باشا مالبث ان قدم استقالته من  
نظارة الخارجية لمرط ما قام في وجهه من المصاعب والمتاعب .  
وبعد ذلك طلب مدير الاملاك الخديوية ( اي الدائرة السنية )  
الى امام لجنة التحقيق فابي الحضور قبل ان يصدر اليه امر  
صریح من مولاه فطلبت اللجنة الى اسماعيل باشا ان يصدر هذا  
الامر فاجاب انه مريض فلا يمكنه ان يهتم بهذه الاشغال . وقس  
على ذلك مصاعب حجة ظهرت في سبيل اللجنة المذكورة حين ارادت  
ان تنظر في شأن الاملاك الخصوصية التي امتلكها اسماعيل باشا



من افراد الامة .

وفي تلك الاثناء كان اسماعيل باشا يفاوض نوبار ليحصله على الرجوع الى منصبه فرضي نوبار بأن يعود اليه أملاً ان يتنعم الخديوي بضرورة تسليم الاملاك الخصوصية للحكومة في وقت قريب فاذا تم له هذا الامر عمد الى السعي في تخفيف شدة الاتفاق الدولي الذي لا بد ان يكون نتيجة اعمال لجنة التحقيق .

وما يذكر هنا ان اللورد وادفجتون أوصى نوبار قبل سفره الى مصر ان يذهب أولاً ويسعى في حمل اسماعيل باشا على ارجاع جانب من الاملاك الخصوصية . وكان اللورد سالسبري يرى حيثئذ ان ارجاع جميع هذه الاملاك ضرب من المحال وان نوبار يفعل امراً كبيراً اذا تمكن من اقناع الخديوي بوجوب توزيع مبلغ من المال على الدائنين . وقد وصل نوبار الى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ فاستقبله الخديوي احسن استقبال وسأله عن رأيه في الحالة الحاضرة فقال انه يجب تسليم لاملاك الخصوصية الى الحكومة ولكن اسماعيل باشا لم يكن قد عدل وقتئذ عن عناده واصراره فأجاب نوبار : « ان هذا لا يكون أبداً » . الا ان مصاعب الحالة أخذت تتعاضد وتتفاقم ففي ١٠ يونيو استحق المال الذي تدفقه مصر للدولة العلية ووقعت أمور أخرى تدل على قرب الفشل المالي . وأخذ أعضاء اللجنة من جهة أخرى يلحون في دفع الدين بأية واسطة كانت ما خلا الوسطة التي عرضها الخديوي وهي رهن أملاكه .

فلما ضاقت الخيل بين يدي اسماعيل باشا وشق عليه ان يجد  
مناصراً من الضغط وعرف حق المعرفة ان الدول لا بد وان تقوم  
بعمل عاجل اذا رجع مندوبوها يخفي حنين رضي حيثما بأن يقع  
على الأمر القاطي عليه بوضع جميع الاملاك الخصوصية التي أخذها  
من الأمة بين أيدي الحكومة .

ولما كانت المراقبة التي قام بها غوشن وجوبر غير كافية لضمانه  
مصالح المالكين تقرر تأليف وزارة مصرية فرنسية انكليزية وتمهد  
اسماعيل باشا ان لا يتدخل في شأنها بسلطته حتى لا يؤثر في شيء  
من أعمالها .

وفي ٢٨ أغسطس أرسل الخديوي كتاباً الى نوبار عرض عليه  
فيه ان يمينه رئيساً لهذه الوزارة المسؤولة ثم أبلغ معنى الكتاب الى  
حكومات الدول الاوربية وانتهى خبر الى المستر ولسن بأن الخديوي  
يريد أن يمرض عليه منصب ناظر المالية تحت رئاسة نوبار . فسافر  
المستر ولسن من مصر الى انكلترا ليستطلع رأي حكومته ويعلم  
ما اذا كان يجب عليه أن يقبل هذا المنصب أو يرفضه . ثم  
طلبت فرنسا ان يمين موظف فرنسي كبير في وزارة نوبار  
فساعدتها انكلترا في هذا الطلب رغبة منها في أن تكون المداخلة  
البريطانية أقل ظهوراً مما كانت في الشؤون المصرية . ومن  
الامور المهمة التي حدثت في ذلك الحين أن الحكومة المصرية  
كلفت المستر ولسن قبل سفره الى أوروبا ان يعقد لها قرصاً قدره  
ثمانية ملايين جنيه مضموناً باملاك « الدومين » وبناء على ذلك



أخذ في مفاوضة محل روتشيلد وتم الاتفاق على شرطين : أولهما ان تجعل  
املاك الدومين تحت مراقبة لجنة دولية ، وثانياً ان يعين مندوب فرنسي  
في مصلحة الدومين رغبة في ارضاء الحكومة الفرنسية . فكتب المستر  
ولسن الى الخديوي وابلفه هذين الشرطين فقبل اسماعيل باشا ونوبار بهما  
ثم صدر بمذئذ الامر بتعيين المسيو دي بلينير ناظراً للاشغال المصرية بمذ  
ان عين نوبار رئيساً للوزارة .

وليس من العبث هنا ان نذكر أمراً يدل بعض الدلالة على الخطة  
التي اتبناها نوبار في ذلك الحين وهو ان نوبار زار الرئيس سميرك في كينسين  
قبل قدومه الى مصر وفأوضه في شأن الحالة المصرية ورأى منه استعداداً  
الى المساعدة على اصلاح الحال وانتشال هذه البلاد من وهدة الضيق والعسر .  
ولنعد الآن الى ما كان من أمر املاك المغفور له اسماعيل باشا . فإنه  
وان يكن رضي ووعده بارجاع الاملاك التي أخذها وبوضعها بين أيدي  
الحكومة المصرية فلم يكن يرغب في التوقيع على الاتفاق الذي ترجع بمقتضاه  
هذه الاملاك الى الحكومة بل أخذ يؤخر التوقيع من حين الى حين لئلا  
يجل في مقدمة شروط التوقيع ان تدفع له الحكومة بمذ ارجاع الاملاك  
مبالغ خمسمائة الف جنيه في السقفات ووزارة نوبار ان تقبل هذا الشرط وافق  
في تلك الاثناء ان محل روتشيلد أتى ان يقبل اقراض الحكومة الخديوية  
المبلغ الذي طلبه المستر ولسن كما تقدم الا اذا ارجع اسماعيل باشا اموال  
الدومين كلها بلا قيد ولا شرط فحينئذ اضطر الخديوي الى التوقيع  
على الاتفاق الذي يجعل الاملاك تحت سلطة الحكومة .  
أما استلام المستر ريفرس ولسن والمستر دي بلينير لوظيفتهما

( نظارة المالية ونظارة الاشغال ) فقد كان في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٩ وفي خلال تلك المدة كان جماعة من الدائنين قد أقاموا القضايا على الحكومة لأن ديونهم لم تكن مقررة مع ديون الآخرين فربحوها . ثم أتى محل روتشيلد من جهة أخرى أن يدفع بقية القرض قبل أن يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية ودائنيها .

ولما رأى اسماعيل باشا أن الوزارة الجديدة عازمة عزماً أكيداً على مواصلة العمل طبقاً لما اقتضاه التحقيق الذي اجري في المالية المصرية أخذ يبذل الجهد ويصرف الحمة لاسقاط نوبار والوزيرين الاجنبيين لا وقد وجد من الحوادث التي جرت حينئذ وسيلة الى تحقيق أمله من بعض الوجوه . وذلك أنه صدر الأمر بمد تلك الازمة المالية لئلا ينزل عدد من الضباط المصريين رغبة في تهيئة نفقات الحكومة واضطرت نظارة المالية أن تؤجل ما كان يجب دفعه لهم عند عزلهم لأن الخزينة لم يكن فيها مال كاف . ففي ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع في نظارة المالية أكثر من اربعمائة ضابط يطالبون بدفع المتأخر لهم من رواتبهم في أقرب الاوقات لما وكل من يعرف مجرى الاحوال في تلك الايام ويعلم ما كان يحتاج صدر المغفور له اسماعيل باشا يدرك ان اولئك الضباط لم يجسروا على فعل ما فعلوه بتلك المظاهرة الا لاحد اسرين اما ان الخديوي نفسه اوعز اليهم أن يتظاهروا حتى يبلغ ما يريد من الوزارة واما انه اظهر رضاه على الاقل بما فعلوه

ثم ورد ضباط آخرون واستمر ورودهم ثلاثة ايام وكلهم كانوا يقومون بالمظاهرة نفسها . وفيما كان نوبار ذاهباً في احد الايام الى نظارته اوقفوه



قبل وصوله وافق عندئذ أيضاً مرور المستر ولسن فترك مركبته وقفز الى مركبة الرئيس . وحينئذ هتف الضباط : « فليت النصاري » على ان الوزيرين تمكنا من الوصول الى مكنتيهما وبعد ساعتين وصل اسماعيل باشا نفسه فطيب خواطر الضباط ووعدهم خيراً . وفي اليوم ذاته كتب الى قناصل الدول الجنراية يطلب عزل نوبار عن رئاسة الوزارة فكتب القناصل الى دولهم فأبت فرنسا وانكلترا ان تقبلا اجبار نوبار على الاستقالة وقد ساعد المستر ولسن والمسيو دي بلينير نوبار وعضداه لدى حكومتيهما . وبعد ايام قليلة أرسلت كل من فرنسا وانكلترا بوارج حربية الى مياه الاسكندرية لتأييد ارادتهما فبقي نوبار ولكن بقاءه كان مؤقتاً بصفة ناظر للخارجية ومنذ اعتزاله عن الرئاسة انقضى فعلاً أمر الوزارة المسؤولة التي ألقت لاجراء الاصلاح الوافي وكان المغفور له نوبار باشا ولي عهد الخديوية رئيس الوزارة . ولما كانت مدة الوزارة « الانكليزية الفرنسية المصرية » قصيرة كانت فائدتها قليلة بحكم الضرورة

.....

ولنتظر الآن في أمر قوميون التحقيق فانه عقد جلسته الاخيرة في سنة ١٨٧٨ ثم صرح انه يعود الى عقد جلساته قبل آخر السنة لينظر في الاسباب التي أدت في عهد اسماعيل باشا الى افلاس الخزينة المصرية . على ان بعض اعضائه ولا سيما المساجور بارنج « اللورد كرومر » حاولوا أن يؤخروا الجلسات الى أجل غير معين ولكن المستر ولسن والمسيو دي بلينير كانا على رأي مناقض لرأيهم والسبب في ذلك انهما كانا يريان ان تمام التحقيق من الامور الجوهرية لنجاح سياستهما في الوزارة .

ثم انهما طلبا بعض اصلاحات مالية موافقة لمصلحة مصر وأصحاب الديون  
مما فلم يكن في الوسع ان يظهر حسن هذه الخطة الا بعد ان تبان  
جليا المبالغ المالية الطائلة التي توزع مصر تحت اعبائها سواء كان بسبب  
الاموال التي أنفقها اسماعيل باشا او بسبب مفاذته في استعمال سلطته  
المطلقة . وليس لذلك وسيلة مثل انعام أعمال قومسيون التحقيق المالي .  
وبناء عليه اجتمع القومسيون في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وأصدر  
الخديوي نصرا بسن القوانين اللازمة لاجراء أعماله . وكان من جملة  
الامور التي حملت الخديوي على ذلك رغبته في قرب التخلص من  
الوزارة المختلطة . وفي ٧ افريل سنة ١٨٧٩ ذهب النظار الى الدواوين فوجد  
الناظر الفرنسي والناظر الانكليزي في محليهما ناظرين وطنيين . فحينئذ  
كتب الميودي بلنير والمستروايسن الى باريس ولندرا يخبران حكومتهما  
بحقيقة هذا الامر ويستطلعان آراءهما فيه . وفي ٢٥ من الشهر المذكور  
أرسلت حكومتا فرنسا وانكلترا تطالبا الى الخديوي ارجاعهما الى  
منصبيهما فأجاب اسماعيل باشا ان ذلك ضرب من الحال فلم ترد  
الحكومتان على هذا الاعتراض . وفي ٢٠ افريل من السنة نفسها اجتمع  
قومسيون التحقيق للمرة الاخيرة وكانت الاعمال جارية في الظاهر  
على ما تمنى اسماعيل من اسقاط الوزارة وتقييد القومسيون . وزد على  
ذلك ان فرنسا وانكلترا لم تكونا راغبين في استعمال القوة لاجبار  
الخديوي على عمل ما ترومان ولكنهما كانتا متحققتين ان عدم استعمال  
القوة والحول يفي الحالة على ما هي عليه .  
وقد وقعت اضرية على اسماعيل باشا من حيث لم يكن ينتظر .



وذلك ان المانيا اظهرت عزمها على العمل والتشديد اذا لم تنفذ الاحكام  
التي صدرت للدائنين الالمانيين . فدهشت فرنسا وانكلترا من خطة  
المانيا التي لم تكن تظهر قبل ذلك اهتماماً عظيماً بالامور المصرية ورضيت  
حكومتا باريس ولندرا ان تنضما اليها لطلب خلع اسماعيل باشا وتولية  
نجله الكريم المغفور له توفيق باشا . وبعد مفاوضات مستمرة رضي الباب  
المالى بخلع اسماعيل باشا وفي ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ وردت التلغرافات على  
قنصليتي فرنسا وانكلترا تنبئ بذلك الخلع . فابلق القناصل حالا الخديوي  
مضمون التلغرافات وذهب المرحوم شريف باشا وكان حينئذ رئيساً  
لمجلس النظر فبحث سموه على النازل لابنه اجتناباً للخلع الرسمي فأبى  
اسماعيل باشا ان ينزل عن السدة الخديوية قبل ان ترد عليه الاوامر من  
الاستانة العلية . غير انه قبل ان تغيب شمس ذلك النهار ورد تلغراف  
من الاستانة بهذا عنوانه : « الى اسماعيل باشا الخديوي السابق »  
ومضمونه العزل وتولية توفيق باشا وهذا تعريب صورة التلغراف المؤذن  
بتولية سمو المغفور له توفيق باشا :

« بناء على ان الخطة المصرية هي من الاجزاء المهمة لجسم ممالك  
السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار انما هي  
تأمين اسباب الترقى وحفظ الامن والعمارة في الممالك وبناء على ان  
الامتيازات والشرايط المخصوصة المنوطة للخديوية المصرية مبنية  
على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء على  
تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري ناشئاً عما وقع فيه من  
المشكلات الداخلية والخارجية القائمة المعادة وجب تنازل والد

جنا بكم العالي اسماعيل باشا . ثم انه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية  
الآصفية من الرشيد وحسن الروية وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة  
الاسمي من أن جنا بكم الداودي ستوفقون الى استحصال أسباب الامنية  
والرفاهية لصنوف الاهالي والى ادارة أمور المملكة على وفاق ارادة  
الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة  
الى عهد استئصال آصفائيتكم وبناء على فرمان الي الشان الذي سيصدر  
حسب المادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التي صار شرف  
صدورها وبناء على ما كتب في التلغراف الى حضرة المشار اليه اسماعيل  
باشا من تخليه عن النظر في أمور الحكومة وتفرغه منها بصورة وقوع  
انفصاله قد تحرر تلغراف هذا العاجز لكي يمان حال وصوله للعناء  
والامراء والاعيان وأهل المملكة جميعاً وتباشر من بعده أمور الحكومة  
وهذا من التوجيهات الوجهية الى أثر استحقاق آصفائيتكم لتجري التنظيمات  
والترقيات مبدأ ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة  
الفخيمة السلطانية ولذلك صارت المبادرة الى اداء لوازم التهيئة لحضر بكم  
أيها الخديوي المعظم والامر والفرمان على كل حال لمن له الامر اخذهم .  
الامضاء

خير الدين

فقبل اسماعيل باشا ما قضى به الحظ واظهر من علو النفس وسمو الخلق  
في ذاك الحادث ما يجدر برجل كبير مثله . وبعد خلعها بأسبوع واحد  
برح هذا القطر على يحد الحروسة قاصداً مدينة نابولي حيث نزل في  
قصر فافوريتا . ويقال انه خاطب ابنه توفيق باشا عند مغرده قائلاً :



« لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم ان تكون يا عزيز البين خديوي مصر فاوصيك باخونك وسائر الآل برأ واعلم اني مسافر وبودي لو استطعت قبل ذلك ان ازيل بعض المصاعب التي اخاف ان توجب لك الارتباك على اني واثق بحزمك وعزمك فابع رأي ذوي شورك وكن أسعد حالا من أهلك » .

ثم أخذ يسبح متقلا من مدينة الى أخرى حتى دعاه جلاله السلطان الى الاستانة العلية حيث فاضت روحه الكريمة بداء السرطان في الساعة الثامنة من صباح اليوم الثاني من شهر مارس سنة ١٨٩٥ وهو في الخامسة والستين من عمره بعد اعتلال طويل انهك قواه وحنين الى الوطن فارقه ثم لم تكتحل عينه بمراة

هكذا كانت آخرة رجل ملاء ذكره الشرق والغرب ونال من الذ والرفعة ما لم يتله تابع يمتو لساحة متبوع .

قال المقطف : ولما بلغ نعيه الديار المصرية اجتمع اعضاء الاسرة الخديوية يعززون الجناح العالي ويعزي بعضهم بعضاً واقبل سراة القوم يعزوتهم عن هذا المصاب الفادح وامرت السفينة الخديوية التي كانت حينئذ في مياه الاستانة العلية بحمل جثته الى هذه الديار فبلغت الاسكندرية في العاشر من الشهر . ومضى الجناح العالي الى الاسكندرية مع حضرات الامراء اعضاء الاسرة الخديوية ونظار الحكومة المصرية للاحتفال بتشييعها الى العاصمة فساروا بها في اليوم التالي بموكب عظيم من سراي رأس التين الى محطة سكة الحديد ومن ثم الى العاصمة بثلاثة قطار الاول يقل حرم القعيد وحاشيته والثاني وهو القطار الخاص يقل سمو الخديوي المعظم

وحاشيته والثالث يقل حضرات الاشراف اعضاء الاسرة الخديوية ونظار  
الحكومة المصرية ودوائلو راتب باشا السردار الاسبق وغيرهم من كبار  
رجال الحكومة ومنهم جثة الفقيد في مركبة خاصة . وبلغت الجثة العاصمة  
في المساء فتركت في غرفة من دار المحطة يحرسها الجلال والاعظام  
وفي الثاني عشر منه احتفل بتشييع جنازة هذا الفقيد العظيم فازدحم الناس  
من محطة مصر الى شارع محمد علي ازدحاماً يذكر الناظر بازدهام النفاة  
على باب الفقيد لاستجداء ناله الجلم وعطائه الجسيم . وقد اصطفت الجنود  
المصرية والانكليزية على طول الطريق التي تقرر ان تسير الجنازة فيها  
استيفاء لجلال الشهيد وحسن انتظامه حتى اذ كانت الساعة النامية اطلقت  
لمدافع ايذاناً بتشييع النمش . فنارت الجنازة من المحطة ومدافع الحزن  
تطلق كل دقيقة وقد وقف مشيمو عافراً فافرقاً في مواضع متعددة من الطريق  
الى ساحة الاوبرة حيث وقفت كوكبة من فوارس البوليس وبجانبها  
الكفارة وهي عشرون رجلاً على كل منها صندوقان مملوءان طعاماً ووراء  
الجمال ست جاموسات كبار . وكلما وصل موكب الجنازة الى فرقة من  
المشييعين سارت في مقدمته حتى تصل الى الفرقة التي قبلها وهكذا الى ان  
سار الموكب كله في مشهد ما رأى أهل مصر أعظم منه وربما لم يروا  
مشهداً مثله في العظمة والابهة وتفاوت الرتب والطبقات وتمدد المناصب  
والمذاهب والازياء والهيئات وزاد عليه اكتساء الشوارع بالسواد وتدلي  
الرايات المنكسة وشارات الحداد وإيقاد مصابيح الغاز على جانبي الطريق  
كلها وتجنيلها بالسواد وارتفاع تمثال ابراهيم باشا في القيد وقد امتلأ  
صهوة جواده وأشار بيده الى جهة نمش ولده كأنه يخاطب على الجموع في



تأنيته ويقول انا اجتمعنا بعد طول البعاد

ولما تكامل الموكب واتصل سارت كوكبة من فوارس البوليس  
في المقدمة ثم سارت وراءها الكفارة فقسم من البوليس الراكب ووراءه  
الموسيقى الراكبة مستكملة العدد والآلات ولكنها صامتة كالصور لا  
تقرع طبلا ولا تنفخ في صور . ووراءها فرسان الجيش يدهم الخراب  
ثم المدفعية على خيل تجر المدافع في عجالات ثم مدفعية آخرون قد حملوا  
مدافعهم على البغال كلهم سارون لقتال العدو على قم الجبال . ووراءهم  
تلامذة المدرسة الحربية بلباسهم المدرسية السوداء وعلى ايديهم القفايز  
البيضاء وبأيمانهم البنادق الفضية وهم يخطون خطوات منسوفة ووراءهم  
ضباط الجيش مشاة على الاقدام بلباسهم العسكرية ثم حرس السردار  
على متون الجياد بلباس زرقاء عليها صدر في زي الدروع بيضاء ووراءهم  
نخبة الجنود المصرية وهم أركان حرب السردارية يقفون سائر من في  
الجيش بحسن الهيئة والملبس ووراءهم على قيد تضع عشرة خطوات منهم  
سردار الجيش المصري على متن جوادد وتلوهم الاعلام والبيارق والرايات  
وامامها وبينها ووراءها الفقهاء ومشايخ الطرق والذاكرون وتلاوة البردة  
والاحزاب والاوراد يتلوهم الاشراف ومشايخ الشكايا والدرابيش  
وراءهم طلبة العلم في الجامع الأزهر وبينهم وبين تلامذة المدارس  
الاميرية تلامذة دار العلوم ويتلوهم التجار والاعيان الوطنيون فالاجانب  
وموظفو الحكومة ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح والاعيان المتقاعدون  
ويتلوهم رجال المحاكم المختلطة والاهلية والمحامون ومديرو صندوق الدين  
وسائر المصالح المختلطة أفواجا أفواجا حسب مصالحهم ووراءهم المستشار

القضائي ومستشار الداخلية

ثم الرؤساء الزوجانيون حسب طوائفهم ووراءهم قائد جيش الاحتلال  
وكبار ضباطه على الاقدام بافخر الحلال العسكرية ووراءهم وكلاء الدول  
وقضايلها وكلهم بملابس دولهم الرسمية والنياشين ويليهم حضرات النظار  
وحضرة المستشار المالي

ثم تلا هذا الجمع كله اعلامهم قدراً واسماهم شأناً المقفورة له سمو  
الخديوي السابق ماشياً وابصار الناس جميعاً متجهة اليه خصوصاً ومشى  
صاحب الدولة النازي مختار باشا عن يساره ، وقد كانت سموه لابساً  
ملابس المشير ولوائحه الحزن تلوح على وجهه قزيبه مهابة واجلالاً

ومشى بعده اصحاب الدولة الامراء الفخام وتلاههم رجال المعية ورجال  
دولة النازي وبعدهم العلماء الاعلام ووراءهم حملة القمام والمباخر  
والمصاحف وبعد هؤلاء كلهم نمش الفقيد ملفوفاً بشال من الكشمير وعليه  
حلمة الرسمية وسيفه ونيشانه المرصع وعلى اعلاه طربوشه . والنمش محمول  
على اكتاف الحرس الخديوي مخفوف بهم من كل جهة ووراءه الموسيقى  
العسكرية صامتة يتلوها عسكر من المشاة قد نكسوا بنادقهم وفي الختام  
كوكبة من البوليس كما في بدء المشهد

ولما وصل الجناح العالي الى ساحة الاوبرة انفصل عن المشهد وكانت  
مركبته تنتظره فركبها وعاد قاصداً سراي القبة العاصرة وعاد وكلاء الدول  
وقضايلهم الى منازلهم

وما زال النمش يسير حتى جيء به الى مقبره الدائم فوض عليه في جامع  
السلطان حسن ودفن في مدفنه بالرعاي .



# ملاحظات

في

النظام القضائي المصري

لقد كنت أفكر على الدوام ان كل ترتيب في الادارة المصرية أو  
بالاخرى كل نجاح أدبي أو مادي لمصر يعد ضرباً من المحال اذا لم  
تنظم محاكم مستقلة تمام الاستقلال ضامنة لجميع المصالح بعيدة عن التشيع  
سائرة على نور العرفان . وتلك حقيقة أصلية راحنة في كل بلد ولكن اهميتها  
مضاعفة في الديار المصرية حيث يوجد سبع عشرة محكمة قضائية في جانب  
مايسمونه محاكم اهلية .

وأول ما يخطر في خاطر من يرغب في انقاذ الوطنيين من « قانون  
الأميال والاهواء » وفي تخليص البلاد من الدوضى القضائية وفي توفير اسباب  
النجاح لها ادبياً ومادياً - هو أن يجمع كل تلك الهيئات المدلية في هيئة  
واحدة تجري على قانون موافق للاهالي والاجانب معا وتستقل عنه الحكومة  
المصرية والقنصليات الاجنبية .

فقياماً بتلك الشروط وبلوغاً الى تلك الغاية انشئت محاكم الاصلاح  
« أي المحاكم المختلطة » ولكن العوامل السياسية في الاستانة ورغبة حاكم

مصر في عدم مس سلطته الاستبدادية على رعاياه المصريين وميله الى نهذ  
الاحترام اللازم لنفس قوانينه . كل ذلك كان السبب في جعل الاصلاح  
محدوداً فبطلت المحاكم المختلطة مقصورة على النظر في علاقات الحكومة  
المصرية بالاجانب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وعلاقات الوطنيين بهم ثم  
علاقات اصحاب التابقيات المختلفة بعضهم ببعض وذلك بدلا من أن تكون  
سلطانها عامة شاملة في كل الاحوال

على أن هذه المحاكم وإن كان اختصاصها محصوراً كما تقدم فانها جاءت  
بنتيجة جزئية الخير والفائدة وانقذت مصر من قيود ثقيلة ونفقت النزلاء  
الاجانب ادبياً وأول الدلائل على صحة هذا القول هو أن الحكومة المصرية  
كانت قبل انشاء المحاكم المختلطة في شغل شاعل وهم متواصل بالقضايا التي  
كانت تقضي الى مشاكل سياسية . وهاتيك المشاكل تؤدي الى الزامها  
بدفع الملايين من التعويضات . أما الآن فلما لا يرى لديها شيئاً من تلك  
المشاكل وإذا حدثت صعوبات قليلة في شؤون الجرك فلها لا تلبث أن  
تزول في القريب العاجل .

ولقد كانت الاشغال العمومية واشغال الحكومة نفسها ثم بالضرورة  
قبل المحاكم المختلطة ولم يكن في الوسع استبدال هذا المتوال المؤدي الى  
الخراب ادبياً ومادياً بالوسائل المألوفة والآلات الاوربية على ان استعمال  
ذلك كله قبل انشاء المحاكم لم يكن في الامكان لان عدم وجود الضمان  
وعدم تأمين الحكومة الاجانب كانوا حائزين دون اجابة اصحاب رؤوس المال  
وجماعة المهندسين المارقين من الاوربيين لدعوة الحكومة لهم . اما الآن  
فان المحاكم المذكورة تضمن حقوق الاجانب الضمان اللازم . والسفيرة



أخذت تزول على التوالي ازاء العلوم الميكانيكية ورؤوس المال الاوربية .  
وبناء على ما يراه الاجانب من التأمين على حقوقهم في معاملاتهم لاطنيين  
تمكنوا من انشاء البيوت المائية التي تعود بالنفع العظيم على الزراعة والصناعة  
المصريتين . ومجمل الكلام ان المحاكم المختلطة اذ كانت مصر في طور جديد  
وادخلت على المجتمع الشرقي رأياً جديداً الا وهو انشاء هيئة عدلية منظمة  
مستقلة . نعم ان هذه الهيئة تجري على قانون تصدره وتصادق عليه  
الحكومة بيد ان الحكومة نفسها خاضعة لذلك القانون . وهي المرة الاولى  
التي رأى فيها الشرق تحت سبالة هيئة منظمة لا تنفذها الاحكام في الرعية  
حسب الاهواء والاعراض فاذا كان لهذه الحكومة حقوق فان عليها  
واجبات وفروضاً ازاء هذه الحقوق .

غير ان فائدة تلك المحاكم لم تكن عامة شاملة كما قلنا آنفاً لان دائرة  
عملها محدودة اسوء الحظ : فيتنا القانون المادل في تلك المحاكم المختلطة  
يقضي بين الحكومة والاجانب وبين هؤلاء والوطنيين نرى « قانون  
الاميل والاهواء » يقضي بين الحكومة والموظفين والوطنيين .  
وانقد كان حصر تلك السلطة موجهاً للاسف لان البلاد لم تستطع  
ولا تستطيع ان تصح النجاح المادي الذي يمكن ان تناله من مواردها اذ  
ان البين الواضح ان ابن الوطن المصري لا يستشر ما تنهه من رأس  
المال ولا يجازف به في المشاريع وعلى الجملة لا يستغنى ولا يتداوله لانه  
يرى تحبشه آمن له وأضمن . نعم ان الاوربي أيضاً لا يرى مصالحه ورأس  
مائه في امان وضمان لان الوطني الذي يعامله لم يكن في مأمن مثله لدى  
الحكومة والموظفين

أما من الجهة الادبية فيمكننا ان نقول بلا حرج ان تنظيم الهيئة المدنية  
أفضى الى هبة افكار جديدة لم يكن لها اثر قبل المحاكم المختلطة : لان  
الوطني رأى لأول مرة في حياته قوة عدلية تستطيع المقاومة وتناهض  
استبداد الحاكم ورأى أيضاً ان ذلك الحاكم الذي كان ذا طول وحول  
في سالف الزمن مضطراً الى ارجاع الاملاك التي اغتصبها قوة واقتداراً  
« يريد المرحوم اسماعيل باشا »

لا بل رأى ذلك الحاكم ممزولاً والحكومة مضطرة ان تنفذ الاحكام  
التي أصدرتها المحاكم المختلطة وتدفع الى الذين صدرت لهم تلك الاحكام  
ما تقتضيه حقوقهم

وهناك أمر آخر رآه الوطني وهو وان يكن أقل تأثيراً مما تقدم  
فان حسن نيته جاءت أعجل من نتيجة غيره وذلك ان الاوربيين  
الذين كانوا منتشرين في القرى ورجال القنصليات على اختلافهم كانوا  
يظلمون الوطني ويستزفون خيره دون ان يستطيع استعادة حقوقه  
لان ابواب العدل كانت موصدة في وجهه عند معاملتهم . أما بعد تنظيم  
المحاكم المختلطة فان استئناف مال الوطني أصبح غير ممكن وليس ذلك  
فقط بل ان كثيرين من الوطنيين أخذوا تمويضات من رجال القنصليات  
وكبار التجار الاجانب ولا شك ان الوطنيين قالوا حينئذ في نفوسهم « ان  
القانون والمحاكم تحمي منا من الذين كانوا يتنصون خيرنا في سالف الزمن  
فلماذا لا يحمينا ذلك القانون وتلك المحاكم نفسها من حكومتنا ولا سيما من  
المظالم والمغارم التي نلاقها من موطننا هذه الحكومة »

وانقد تحولات انظار لجنة التحقيق الى عدم تأمين الوطنيين والى



وجوب اعطائهم ذاك التأمين . ولا يخفى في أي ظروف عمدت الدول  
الى اجراء التحقيق سنة ١٨٧٨ فان أعضاء اللجنة ما أبطلوا ان شعروا بما  
استأثرت انظار المستر غوشن والمسيو جوبر وهو ان مسألة الخلاف بين  
الخدوي ودائيه : يكن في اوسع حلها بوضع نظام مالي محض بل كانت  
تلك المسألة منوطة بحسن الادارة أو بسوءها . وان كل ما كان يمكن فعله  
لتحسين المالية لم يكن له قوة او شأن الا بقدر ما تبلغ اليه الادارة من  
النظام والاستقامة وقدر ما يعطى للوطنيين من التأمين على أموالهم  
وعقاراتهم اسوة بالاجانب المقيمين في وادي النيل . وعليه فان من الواجب  
حماية الوطنيين من مظالم الحكومة وموظفيها وأتباعهم وجعلهم في حرز  
لا يسلط عليهم يد الظلم

أما اللجنة فقد حصرت ما ترأته في الاقتراحين الآتيين .

أولا تأليف هيئة قانونية منظمة مستقلة يعرض عليها ما يتعلق

بجمع الضرائب .

ثانياً انشاء هيئة قضائية تحمي الوطنيين حماية فعالة من مظالم

أصحاب السلطة .

ولقد صرحت لجنة التحقيق ان الشرط الاول لسعادة البلاد وتحسين

حالة المالية هو تأليف هيئة مستقلة ترتب الضرائب باستقلال وعدالة

وتشرف على تأمين الاعمال

وقد حصلت بعد تأليف تلك اللجنة من الخديوي ليس فقط على

ارجاع أملاكه الى الحكومة بل على تأليف وزارة مستقلة عنه بشروط

معينة . وجعل استقلالها مبنياً على اتحاد أعضائها (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

على أنه كان لابد من اتسام النظام المذكور في الأمر الذي صدر بتأليف  
الوزارة على ذلك الخط . وطريقة ذاك الاتسام معينة في النتائج  
والتحقيق الذي جعلته يروجها وبلغته الى التفاصيل . ولكي احقق  
الامنية رأيت أن أعرض على زملائي تأليف لجنة اوضع القوانين ورأيت  
من الواجب أن يعرض كل تدير اداري أو مالي على تلك اللجنة القانونية  
فمنصة ثم قبله أو تعدله بالاتفاق مع مجلس النظار قبل أن يعرض على حاكم  
مصر واذ ذاك لا يوقع عليه والى مصر الا بعد الاتفاق والتمسك المدقق  
من هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين  
يدفعون الضرائب . اما تلك اللجنة القانونية فكانت يجب أن تألف من  
النظار القدماء والموظفين السابقين المتقنين من أماس حاصلين على كل  
الاخلاق السريفة لدى الامة ومن كبار فائزين بالاعتبار والاحترام يدفعون  
الضرائب الكبيرة ويهمهم أن تكون الادارة سائرة على محور العدل والنظام  
والا كان من الواجب أن تكون تلك اللجنة القانونية المشار اليها حاصلة  
على روح الاستقلال بعيدة عن التشيع مما لا يتأتى لها اذا أتت من  
المصريين وحدهم . أردت أن ادخل في سلكها أعضاء صندوق الدين  
العمومي وعم الدين من بينهم الحكومة بمشراكة أرباب الديون . ولا يخفى ان هذه  
الهيئة المكلفة بوضع القوانين وجدت منذ زمن قديم في الديار المصرية  
تحت أسماء مختلفة وفي المدة الاخيرة كانت تحت اسم المجالس الخصوصية .  
ولكنها كانت عديمة النفوذ لا تؤدي كل الواجب لان أعضاءها كانوا  
يأثمرون على غير هدى بالأوامر السرية الصادرة اليهم من الحاكم في مسائل  
الضرائب والاشغال العمومية .



« ملاحظة » « ان الهيئة القانونية التي تنظر في الضرائب والاشغال العمومية التي تهتم البلاد موجودة الآن باسم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على ان اعضاء صندوق الدين غير منتظمين في سلكهما كما اراد نوبار . ثم انها غير مستقلة الاستقلال التام الذي اراده هذا الفقيه العظيم لان الحكومة حفظت لنفسها الحق في قبول او رفض ما يطلبه المجلس كما ترى في احدى مواد قانون مجلس الشورى . ومعلوم ان الذين وضعوا القانون للمجلس المذكور قيدوه بتلك المادة رغبة في ابقاء طوع بناتهم وظل جسامهم وخوفاً من اعتراض اهل الضياع الحرة من اعضاءه »

عود - فبحفظ تلك الهيئة القانونية وتأليفها من أناس مشهورين في البلاد وبإدخال اعضاء صندوق الدين الاوربيين المستقلين بالصفة والوظيفة يتسنى للهيئة المشار اليها ما يرام من الاستقلال ولقد كان في وسع الوزارة حينئذ ان تتخذ منها قوة عظيمة لان الضرائب التي يراد ضربها والتي يراد تعديلها والتدابير المتعلقة بالاعمال العمومية كل ذلك يصدر اذ ذاك مصادقاً عليه من أشخاص تتعلق مصالحهم الادبية والمادية بمصالح البلاد العمومية بدلاً من أن تصدر مصدقاً عليها من ناظر او نظارة يشبه فيها ويحتوي على أناس لهم علاقة بحكومات أجنبية

« والخلاصة انه لو انشئت تلك الهيئة القانونية كما اشرت لمكانت التدابير المهمة والضرائب والاعمال العمومية التي تهتم البلاد هماً عظيماً غير منوطة فقط بقرار او بارادة من مجلس النظار الذي يؤثر فيه السلطة الاستبدادية الشخصية حاكم مصر تأثيراً كبيراً بل تنجيء مصدقاً عليها من هيئة تمثل

مصلحة الامة . ولا ريب في أن مسألة تأمين الوطنيين في شؤون الضرائب  
والادارة المنتظمة على المنوال المذكور هي مسألة العدل نفسه .

....

ولما كانت محاكم الاصلاح او المحاكم المختلطة قد أنشئت وبرهنت  
على كفاءتها سواء كان من جهة الاستقلال او عدم التجيز أصبح الجدير  
الامثل ان يشمل اختصاصها كل البلاد وجميع الاشخاص من اوربيين  
ووطنيين . فانها لو رقت على هذا المنوال بناء على روح الرسالة التي  
قدمتها للجنة الدولية سنة ٧٠ - ١٨٦٩ وبينت فيها لها كيف يجب ان  
تكون المحاكم المصرية الحقيقية لكان ذلك معقولاً وافياً بالمرام غير ان المفاوضات  
السياسية التي جرت بعد ذلك أفضت الى تنظيم المحاكم المختلطة على غير  
الرأي الاول الذي عرض عند الشروع بها . فان الدول تداخلت مداخله  
فعليه شبهة بالرسمية على أيدي رجالها في تعيين قضاة المحاكم وفي  
اختصاص كل منصب لكل قاض من القضاة فجعلت بذلك للمحاكم صفة  
ان لم تقل أجنبية فانها على الاقل صبغة دولية بينة . مع انه كان من الواجب  
انشاء محاكم مستقلة ومصرية محضة لانه كان من المراد انشاء هيئة  
عدلية تنظر في علائق الوطنيين بعضهم ببعض وتحميهم من مظالم رجال  
الحكومة . ولكي تكون تلك الهيئة العدلية المستقلة جديرة بتأدية المهمة  
التي تطلب منها وجب كل الوجوب ان تؤلف من قضاة وطنيين  
وأجانب كما ألفت محاكم الاصلاح . ولكي تجتنب المخاطر القضائية  
ومشاكل الاختصاص بين هيئتين عدليتين وتنفذ كل واحدة منها احكامها  
على حدة في جانب الاخرى - كان من الضرورة ان تجري الهيئة الجديدة



بناء على القوانين النافذة في المحاكم المختلطة . فالواضح مما تقدم ان اناطة  
الهيئة العدلية الوطنية بالمحاكم المختلطة كان أمراً ضرورياً وكان من الواجب  
أن يفعل كل ذلك مع المحافظة على صفة العدلية الوطنية المحضة للمحاكم  
الاهلية . ولكي تحفظ تلك الصفة كان يكفي ان نرفع ايدي الدول عن  
المدخلة في انتخاب القضاة الاجانب وفي تعيينهم .

أما الطريقة التي رأيت اتباعها حفظاً للعدالة الوطنية وجرياً على الشروط  
التي ذكرتها فهي : أن لا يعرشي في المجالس القضائية الوطنية . وان يكتفى  
بتعيينها فيضم اليها عدد من القضاة الاجانب يحولونها الاستقلال والنزاهة  
وعدم التحيز والعلم مما كانت تحتاج اليه كل الاحتياج . وان يبقى المجلس  
الاستثنائي لهايك المحاكم الابتدائية التي تنظم على المنوال المذكور بعد  
ان يحول المجلس الاستثنائي الى محكمة خصوصية وفرع خاص مضاف الى  
محكمة الاستئناف المختلطة . حينئذ يجعل للمجلس الاستئناف الاهلي  
اختصاص محكمة الاستئناف المختلطة . ويجعل لها حق النظر في القضايا  
التي تنظر فيها المحاكم الوطنية الابتدائية بعد اصلاحها . ولا حاجة الى  
القول ان هذا المجلس يجب ان يكون مؤلفاً من قضاة وطنيين واجانب .  
وان هذا المجلس الاستثنائي يجري بالمحاكم الابتدائية على القوانين المصرية  
التي اتخذتها المحاكم المختلطة قاعدة لاجرامها .

وكان من الواجب ان يعطى حق رئاسة محكمة الاستئناف الوطنية  
المنصوصة لرئيس محكمة الاستئناف المختلطة . واذا قضت الضرورة حق  
لاعضاء محكمة الاستئناف المختلطة ان يقضوا في محكمة الاستئناف الوطنية  
المنصوصة فبذلك يصبح نظام المحاكم الوطنية تحت مراقبة محكمة

### الاستئناف المختلطة .

فتأليف الهيئة القضائية على ما تقدم يكون له مرتبتان . الاولى : انشاء طريقة قضائية فريدة للهيئة المدلية الوطنية وللهيئة المختلطة . والثانية : اجتناب كل مشكاة متعلقة بالاختصاص والمحافظة على نظام المحاكم الاهلية بمنزل عن الحكومة ثم إلزام الحكومة باحترام أحكام المحاكم الوطنية كما تحترم أحكام المحاكم المختلطة . والخلاصة ان الهيئة الوطنية والهيئة المختلطة لا تؤلفان اذ ذلك الاهية واحدة جارية على قانون واحد وقضاء واحد فلا يكون بينهما خلاف الا في أمرين وهما طريقة الحكم في المحاكم الابتدائية وكيفية تعيين القضاة .

هذا وان الطرق القانونية التي يجب ان توضع في الشرق للعمل بمقتضاها في الامور المدلية هي النقطة الجوهرية التي يجب ان تحول اليها الانظار . فان الشرقي ميال الى مخالفة القانون أي الى الامر الذي لا يمكن ان يكون عدل حقيقي بدونه .

فان الطرق القانونية المتبعة في المحاكم المختلطة وان يكن المسيو مونوري قد وضعها سهلة بسيطة فانها لا تزال مبهمة بالنظر الى عقل الوطني وأخلاقه فيجب له طرق قانونية أخرى تكون على نوع ما بعكس تلك القواعد . ولذلك ان المسيو مونوري وضع مؤامراً ثانياً بهذا المعنى في نظارة الحقانية في القاهرة . وبناء على هذه القواعد فان قاضي التحقيق يجري تحقيقات لدى المتقاضين ويرتب ما يجب عرضه على المحكمة التي تنظر في القضية . فبذلك جرى المسيو مونوري تماماً حسب ما يقتضيه خلق الوطني وأفكاره وعوائده .



فلما ان الامر الثاني الذي يختلف به المحاكم الوطنية عن المحاكم  
المختلطة هو كيفية تعيين القضاة . فاما من جهة المحاكم المختلطة فان  
الحكومة التزمت في انتخاب القضاة ان تستشير نظار المدليات في البلاد  
الاجنبية التي تريد ان تنتخب منها القضاة وان لا تميز الا من حصل على  
اذن ناظر عدليته . ثم ان الدول حادت من جهة أخرى عن روح النظام  
المنفق عليه فأخذت تضغط ضغطاً شديداً المفمول وان يكن شبيهاً بالرسمي  
وذلك في تخصيص المناصب القضائية بهذا او ذاك من القضاة واشترط  
ان يكون من هذه التابعية او تلك .

فلو نظمت المحاكم الوطنية على ما ذكرت كانت الحكومة غير ملزمة  
بكل ما تقدم نحو الدول الاجنبية فلا تجري الا بمقتضى ما أوجبه على  
نفسها في انتخاب قضاتها رغبة في تأييد ركن العدالة . فان في وسعها ان  
تنتخب القضاة من اوربا أو من المستعمرات حسب حاجاتها وحسب  
كفاءتهم من حيث اللغة والصفات . فلا ينالها من هذا الوجه نفوذ  
حكومة اجنبية وان يكن هؤلاء القضاة من رعايا مختلفة . وبمجرد تعيينهم  
في خدمة البلاد يصبحون في نهونها قضاة مصريين كالقضاة الوطنيين  
نفسهم .

وبعد أن تؤدي تلك الهيئة القضائية الجديدة وظيفتها مدة من الزمن  
وتحصل باستقلالها وعدم تحيزها على احترام المتقاضين وثقتهم يمكن حينئذ  
الحكومة المصرية أن تعتمد الامل بان تعفيها الدول الاوربية مما ألزمتها  
به رسمياً أو شبه رسمي في شأن انتخاب قضاة المحاكم المختلطة رغبة من  
تلك الدول في تأييد العدالة وحينئذ تصبح المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية

محكمة واحدة . وبذلك تستطيع الحكومة المصرية ان تستأثر وتستغل  
بقضاءها .

هذه هي الروح والتفاصيل العمومية لهيئتين القضائيتين اللتين كنت  
أرغب في انشاءهما رغبة في أن تكون كل واحدة منهما وان تكونا معاً  
وسيلة لتأمين الامة وزيادة موارد الخير في البلاد .

....

واني أرى من الواجب ان اكرر ما قلته في الختام بالاختصار والابحار  
فأقول : ان تنظيم لجنة وضع القوانين ليست هيئة جديدة في البلاد مهما  
سميت به من الاسماء فان ما عرضته هو تحسين للهيئة التي وجدت  
قبل اليوم . أجل انها لم تقم بوظيفتها بترتيب ونظام ولم تنجر على  
منهج الصواب ولكنها لم تخرج عن كونها وطنية لازمة ولزومها  
الآن أشد منه في كل آن . فاذا نظمت على القواعد التي أشرت اليها  
وأظهر الزمان والاختبار وتقدم الامة وجوب توسيع نطاقها الاختصاصي  
وأعطي لها الاختصاص الذي أشرت اليه بوجه عام اكتسبت منها  
الوزارة قوة عظيمة . لان المراقبة تصبح مقبولة من الامة بدلا من  
أن يكون للجانب يد فيها ويرى الاهالي حينئذ نفوسهم في أمان  
و ضمان ولا يلقون من طريقة وضع الضرائب ولا من التدابير  
الادارية المتبعة لانهم يرون أناساً لهم مصالح عظيمة في البلاد يشتركون  
في المراقبة على مصالح الامة .

ثم ان تأليف هيئة عدلية مستقلة عن الحكومة تزيل عدم المساواة  
الذي نراه الآن بين الاجنبي الذي يحميه القانون والوطني الذي يعد



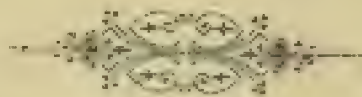
رهناً لأرادة موظفي الحكومة . فيرتفع الوطني الى مرتبة الاوربي  
وهذا أخص الغايات من الاصلاح القضائي على ما أعلم ثم ينتفي  
بذلك كل شعور يمكن انقلابه الى حسد فيؤدي على وجه من الوجوه  
الى حوادث موجبة للأسف وهناك تجد الحكومة وأهل المراقبة  
قوة عظيمة لان المحاكم حينئذ تؤكد تنفيذ القوانين التي يجب على  
الحكومة أن تؤيدها .

وصفوة الكلام ان الحكومة ورجال المراقبة والامة يستفيدون  
من تأليف الهيئتين المشار اليهما . وحينئذ فان فرنسا وانكلترا اثنتين  
تؤثران باعمالهما مباشرة في الادارة المصرية بواسطة مراقبيهما المعدودين  
جزءاً من الوزارة تستطيعان حين تجدان الفرصة مواتية ان تنظرا  
فيما اذا كان يوافقهما ان يبقيا على عملهما وتأثيرهما في الادارة المصرية  
أو ان يمدلاه أو ان يمدلاه عنه وفيما اذا كانتا تستطيعان أن تفعلوا  
ذلك كله دون أن تخافا من وقوع مصر بين مخالب الاضطراب  
والفوضى القضائية .

التوقيع

نوبار

باريس في أول مارس سنة ١٨٨٦



# توفيق باشا

وما جرى في عهده

ما برح اسماعيل باشا وادي النيل بعد انزاله عن السدة الخديوية حتى  
ورد الفرمان السلطاني على المغفور له توفيق باشا مؤذناً بتعيينه رسمياً  
خديوياً لمصر وذلك في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ بين امور مختلفة واحوال  
مربكة بسبب المضاعف التي طرأت على احوال القطر المصري قبل  
توليته . ولم يكن توفيق باشا رحمه الله قد سافر الى اوربا ليعرف رجالها  
واحوالها ولم يتعلم في المدارس الاوربية بل تلقى ما عرفه على اساتذة من  
العرب والأتراك . ولم يكن المغفور له ابوه يحبه حباً خاصاً لاسباب  
اختلفت فيها الأقوال واهمها ان اسماعيل باشا لم يكن يثق به كل الثقة على  
ما يزعم بعضهم ولكن هذه كلها أقوال تناقلها جماعة من المقربين فلا  
يجب تصديقها قبل التدبر والتحيز . وكانت فائحة اعمال توفيق باشا بعد  
جلوسه على السدة الخديوية انه ارسل تلغرافاً الى نوبار الذي كان وقتئذ  
في اوربا يأمره فيه بالبقاء هناك الى صدور امر آخر . والراجح ان السبب في  
هذا التلغراف هو ان المغفور له الخديوي السابق علم ان نوبار كان في مقدمة



الذين سموا في اسقاط اية انقاذاً للبلاد من ارتبا كها المالي الشديد فأحب ان يبقية بعيداً عن مصر حيث لا تؤثر معارضته في الامور المصرية بقدر ما تؤثر لو كان في وادي النيل . لكن نوبار قدم الى هذه الديار قبل اواخر هذه السنة نفسها .

وفي تلك الاثناء طلبت فرنسا وانكلترا تعيين مراقبين أحدهما فرنسوي والآخر انكليزي وطلبتا ايضاً اعطاءهما من السلطة ما يضاهي السلطة التي أعطيت للناظرين الفرنسيين والانكليزي في الوزارة المسؤولة ثم انهما تقاضتا فوق ذلك كله ان لا يمزلا الا بعد استئذان حكومتيهما . ثم تم تأليف لجنة التصفية التي وكل اليها اتمام العمل الذي شرعت به لجنة التحنق وكانت مؤلفة من السير ريفرس ولسن بصفة رئيس خلفاً لـ « سير ديليبس ومن الماجور بارنج » اللورد كرومره والمستر اوكلاند والكونت بالين دي بوجلاس وعضو وطني بطرس بك غالي « بطرس باشا غالي » لينوب عن الحكومة المصرية . وقد ابتدأت هذه اللجنة في ١٠ افريل سنة ١٨٨١ . وكانت تسمية اعضائها ظاهرياً بناء على الاوامر الخديوية ولكن المغفور له الخديوي لم يكن له في الحقيقة سلطة عليها لان حكومات فرنسا وانكلترا والمانيا والنمسا وإيطاليا هي التي عينت اعضاءها . وقد شرعت اللجنة أولاً بقبول المطالب القانونية الواضحة وتركت كل ما كانت تخافه الرية وبعد ان اشتغلت شغلاً شاقاً مدة ثلاثة اشهر تمكنت من التوفيق بين مصر ومداينها وحللة قراطينها المالية . فجعلت اراضي الدائرة السنية تحت مراقبة الفرنسيين والانكليز وربت كل ما ذكر في قانون التصفية المشهور .

ومنه ما يأتي .

أولاً ان صافي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره اما فائدته فتبقى خمسة بالمائة عن القيمة الاسمية . والقيمة التي تدفع سنوياً لفائدة واستهلاك هذا الدين تكون ١١٥٧٧٦٨ جنبها سنوياً

ثانياً ان صافي إيرادات الكمارك وعوائد الدخان الوارد ومديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط بما فيه جميع الرسوم المقررة الا ايراد الملح والدخان البلدي . جميع صافي هذه الإيرادات تبقى مخصصة لتسديد الدين الموحد والفائدة باعتبار أربعة بالمائة

ثالثاً ان املاك الدائرة السنية واملاك الدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات والرهونات العقارية المسجلة وغيرها تكون ملكاً للحكومة وهي تكون مخصصة لضمان دين الدائرة السنية العمومي .

رابعاً تسوية الدين السائر تكون من البواقي من سلفة الاملاك الاميرية ومن النقود الباقية لغاية سنة ١٨٧٩ في خزانة النظارات والمديريات والمصالح التي لم تخصص للدين المنتظم والزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي ومن المبالغ التي يمكن تحصيلها من التأخرات لغاية ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت ومن العقارات الجائز للحكومة التصرف بها ولم تكن مخصصة وما ينتج من تغيير الهونات أو السندات ومن سندات الدين الممتاز التي توجد على مقتضى المدون في البند السادس من قانون التصفية ومن الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في البند ١٥ من القانون ومن الزيادات التي تظهر في



الموازن كما هو مبين في البند السابع من قانون التصفية .  
هذه شذرة صغيرة من قانون التصفية المؤلف من ٩٩ بنداً وبرفته  
كشفتان عن التسويات التي حصلت وغيرها .

واستمرت المراقبة الثانوية في تلك الاثناء آخذة بأعمالها وكانت من  
جهة الاسباب التي تسوء الاهالي وتحرك روح الغضب على الاوربيين .  
وفي تلك الاثناء جاهر المهدي بالمعصيان بعد ان استمر توفيق باشا نحو  
عشرين شهراً لم يجد حادثة كبيرة في وادي النيل ولا في البلاد السودانية  
ولما امتلأت الصدور بيران الغضب ابتدأت الثورة المصرية .  
والاسباب المعروفة لهذه الثورة هي أولاً الاستياء العام من الحالة الحاضرة  
ثانياً ضعف سلطة الخديوي ثالثاً تدخل ايدي الاوربيين في الاعمال المصرية  
رابعاً اعتقاد كبار الجنود ان الحكومة ليس لها من سلطة ولا حول بدون  
الجيش وهذا الفكر تولد منذ عهد اسماعيل باشا حين هيج الضباط  
لإسقاط الوزارة المختلطة كما تقدم الكلام على ذلك . ولا يخفى ايضاً أن  
من اعظم الاسباب لهذه الثورة هو الرغبة في خلع توفيق باشا واعادة  
اسماعيل باشا من منفاه الى السدة المصرية .

على أن فريقاً من الامة كان يعتقد ان جلالة السلطان هو الذي اراد  
عزل اسماعيل باشا ولولا ارادته لما استطاعت فرنسا وانكلترا والمانيا أن  
تفعل شيئاً والمراقبة لم تكن شيئاً مذكوراً لولا رضى جلالة بها .

وفي عهد اسماعيل باشا كان عدد الجيش المصري ٢٦ الف جندي  
وايكن الباب العالي اغتم فرصة عزله وارسال الفرمان الى المرحوم الخديوي  
السابق فطلب ان ينقص عدد الجيش المصري الى ١٨ الف جندي فقط

فنشأ عن ذلك الانقاص الكبير ان كثيرين من الضباط أصبحوا بلا وظائف ونزعوا الى تعصيد الراغبين في الثورة . وزد على ذلك ان الحسد كان شديداً بين الضباط المصريين وضباط الشراكسة لان اولئك كانوا يرون هؤلاء حاصلين على اكرام ونعمة في البلاط الخديوي بعكس ما كان يراه المصري في كثير من الاحيان . ثم اتفق في ذلك الوقت ان علي فهمي ( علي باشا فهمي ) الذي كان ضابطاً عربياً في حرس عابدين عزل من وظيفته وعين بدلاً عنه أحد ضباط الشراكسة فازداد الاستياء وكان هذا الحسد في مقدمة البواعث على تعجيل الثورة فتألفت جمعية ثورية من الضباط المصريين برعامة عبد العال ( عبد العال باشا حلي ) واحمد عرابي ( احمد عرابي باشا ) وعلي فهمي ( علي باشا فهمي )

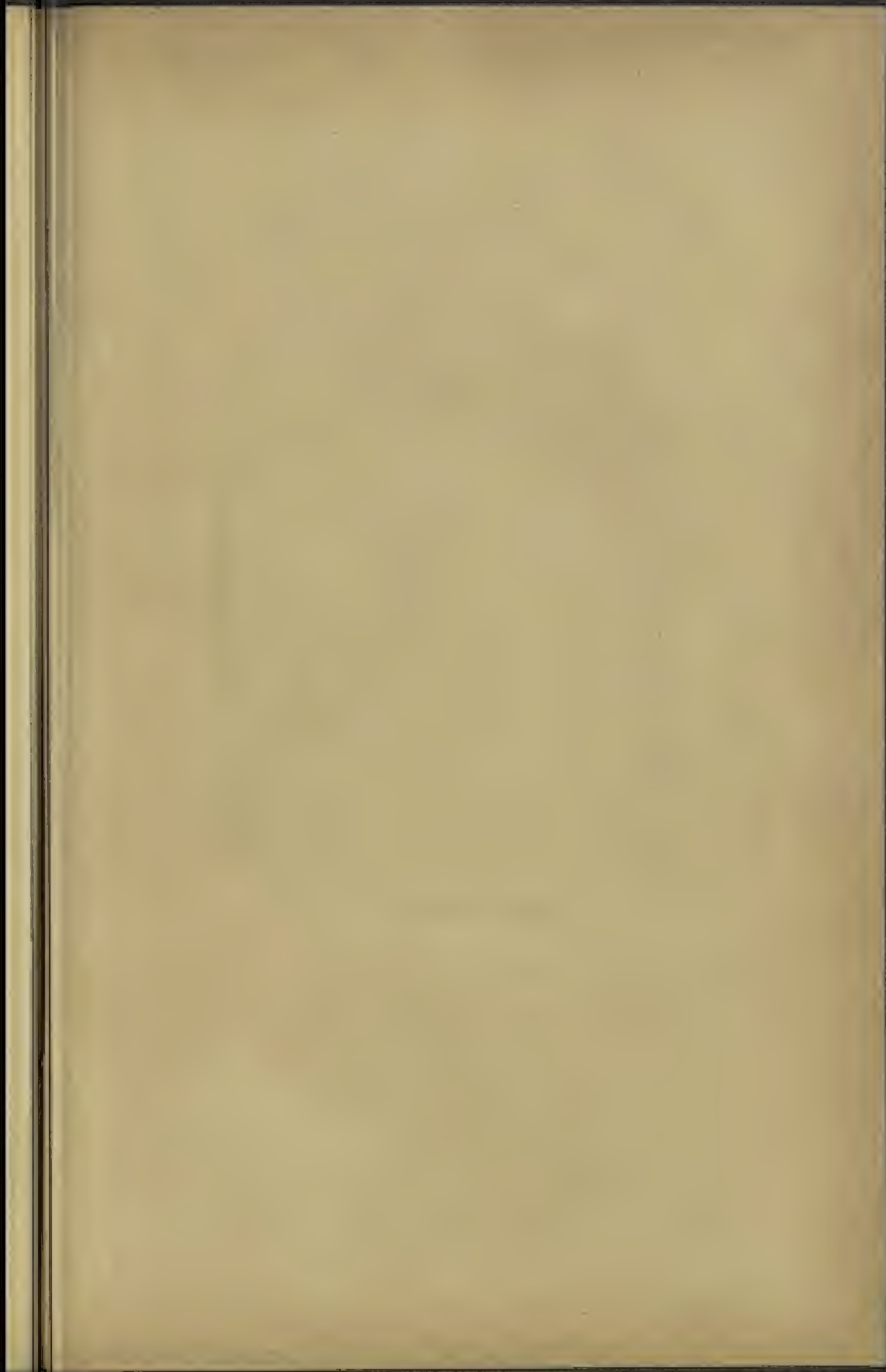
وكان عرابي الذي نسبت الثورة اليه ابن فلاح ولد في قرية ههريه بمرزة بمديرية الشرقية على ميلين من شرقي الرافدين . ولما ترعرع قليلا ذهب الى الاسكندرية واستخدم عند أحد التجار براتب زهيد . وبعد حين انتظم في سلك الجندية ، وبقي غير مشهور بشيء الى عمر ثمانية وثلاثين عاماً ولم يذكر ان أمره ذكر جيلاً في أحد التقارير العسكرية . ولما توفي سميد باشا أتى بعض الامور المختلفة في وظيفته وعلى أثر الحرب الحبشية عزل من الخدمة العسكرية فبقي مدة من الزمن وهو في جملة المغضوب عليهم . وفي خلال تلك المدة أخذ يتردد الى الازهر فلقى شيئاً قليلاً من العلوم الاسلامية . ثم عاد الى الخدمة العسكرية في عهد المغفور له اسماعيل باشا وانتظم في سلك جمعية سرية وقيل انها كانت معادية كل المعاداة للاجانب فلما علم اسماعيل باشا بأمرها ازاد ان يستميلها اليه ليستخدمها في مقاومة





عبد المال حلمي احمد عرباني علي فهمي

زعماء الثورة العراقية





الموظفين الاجانب في الحكومة المصرية . فدعا زعماء هذه الجمعية الى سراي عابدين وبدلاً من ان يعاقبهم اتفق معهم اتفاقاً حبيباً على بعض الشروط منها ان سبعة ضابطاً مصرياً - وكان عرابي في جملتهم - يرقون الى رتبة اميرالاي . ولقد حافظ هؤلاء الضباط على شروط اسماعيل ولبثوا يؤيدون اعماله الى حين انزله من السدة الخديوية . وقيل ان عرابي أقسم انه يخاطر بحياته في سبيل المداومة عن اسماعيل باشا ضد أية دولة أجنبية تريد خطمه ولكنه لما علم ان جلالة السلطان الاعظم كان يريد ذلك وان اسماعيل باشا كان مدعياً لارادة جلالة رأى انه يحق له الرجوع عن يمينه وفي تلك الاثناء انضم محمود سامي ( محمود باشا سامي ) احد اعضاء الوزارة الرياضية الى جماعة المتأمرين وهو رجل تزي الاصل حاذق قدير على استمالة الناس فاصبح بهذه الصفات رأس القوم النازعين الى الثورة . وبناء على رأي محمود سامي هب الضباط الوطنيون للاعتراض على انقاص الجيش بمدقولة توفيق باشا والخوا كل اللاح بان يكون ناظر الجهادية رجلاً وطنياً . وحيث ان اجتمع مجلس الوزراء في سراي عابدين وقرر ان يدعو الزعماء الثلاثة أي عرابي وعلي فهمي وبعد المال حلعي الى الاجتماع وان يأمر بالقاء القبض عليهم اذا اقتضت الحال . على ان محمود سامي الذي حضر بجلاسة مجلس النظارتير الخبر الى مخالفيه الضباط الآتي الذكر وهؤلاء اجتمعوا وقرروا ان يديروا بالجيش المصري كله الى جهة قصر النيل وان يعضدوا الزعماء الثلاثة بالقوة اذا اضطرتهم الحال الى استلال السيف . ولما وصل الضباط الثلاثة ( وكانوا في رتبة اميرالاي ) قيل لهم ان في النية محاکمتهم لدى مجلس

عسكري كآسرين على سلطة مولاهم . على انه ما ابتدأت المناقشات في هذا الشأن حتى دخلت الجنود الى الثكنة لانقاذ رؤسائهم فخرج هؤلاء وساروا بالجنود الى ساحة عابدين تحت قيادة عرابي وعبد المال وعلي فهمي . ثم صعد الثلاثة المذكورون الى سراي عابدين لخطابة الخديوي وبقيت الجنود باسلحتها ومدافعها في الساحة . وكان موضوع الكلام بين الضباط والخديوي انه يجب اسقاط الوزارة وتأييد مجلس نواب وزيادة عدد الجيش والمصادقة على القانون العسكري الجديد وعزل شيخ الاسلام وتعيين محمود سامي ناظرًا للجهادية . فاستشار الخديوي المراقبين البريطانيين والجنرال ستون القومندان الاول للجيش المصري ودولتو رياض باشا فاشاروا كلهم بوجوب المقاومة . غير ان الخديوي لم يكن ليجد لديه قوة عسكرية تعضده في المقاومة فلذلك اضطر الى التسليم بتعيين محمود سامي ناظرًا للجهادية . فرجعت الجنود الى ثكنتها وازداد نفوذ الزعماء الثلاثة بعد هذا الحادث حتى اصبحت السلطة في قبضتهم مدة من الزمن ولم يرغب عرابي وعبد المال وعلي فهمي ان يزيدوا الامر خطراً ويدفعوه الى اقصى الحدود بعد تسليم ما يرغبون ولكن محمود سامي ناظر الجهادية كان يعلم حق العلم ان حياته واملاكه تبقى بأمن مادامت ازمة السلطة في قبضتهم اما اذا عاد الخديوي الى نفوذه الاول فقل السلام على حياته وحياته اصحابه ( كما قال مراراً ) ...

ثم ان المنفور له توفيق باشا كان ممثلاً رغباً بسبب ما رآه من تناقص سلطته تناقصاً هائلاً على عهد محمود سامي في نظارة الجهادية . ولطالما



سمعنا وكتب الكتاب ان عرابي كان روح الثورة وأنه كان ظاهراً  
في مظهر المصلح للبلاد الراغب في استقلالها والحقيقة ان هذا الوهم تولد في  
رؤوس مواطنيه لانهم كانوا مثل آله في ايدي جماعة من اصحاب النفوذ يقودونهم  
كيفما شاؤوا . وكان في مصر حينئذ رجلان انكليزيان الاول يدعى السير  
ويلفرد بلانت والثاني السير وليم جريجوري فطلبوا الشهرة بين مواطنيهما  
الانكليز بالمداخلة في المسألة العرابية . وهما الاذان كانا يقدمان له النصائح  
وهما اللذان جعلوا الجمهور الانكليزي يعتمد حيناً من الزمان ان عرابي هو  
امام الوطنية المصرية الراغب في استقلال مصر عن كل سيطرة اجنبية .

أما محمود سامي فقد لبث في اثناء ذلك يبذل كل جهده رغبة في  
استمالة الجنود اليه حتى يكونوا رهن اشارته عند الحاجة . فلما رأى المنفور له  
توفيق باشا ان نفوذه يخط يوماً فيوماً ونفوذه المتآمرين عليه يعظم ويتعالى  
هاله الأمر وأوجس خيفة مما يضمه له المستقبل فأصدر فجأة  
أمره بعزل محمود سامي ناظر الجهادية وبتعيين داود باشا يكن خلفاً  
له وكان تركي الاصل معروفًا بالشجاعة والبسالة . وكانت فاتحة أعماله  
انه أصدر أمره الى الاليات التي اشتركت في القتلة بأن تسافر الى  
المديريات وأصدر الأمر الى الاي عرابي بأن يسافر الى الاسكندرية .  
فكان جواب القواد بنظارة الجهادية ان جنود حامية القاهرة ستذهب  
في هذا اليوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ الى عابدين تطلب اسقاط الوزارة  
وترتيب مجلس النواب لاعلاء منار الجيش ورفعه الى المقام الذي يستحقه .  
فوقع هذا الجواب موقفاً سيئاً عند المنفور له توفيق باشا وكان القناصل  
الجنرالية غائبين في ذلك الوقت فلم ير أحداً من الكبراء السياسيين يعتمد

عليه في رأي أو مشورة سوى المراقب العام الانكليزي فنصحته المراقب بأن يلقي القبض على عرابي ووعدت بكل مساعدة يستطيعها . ولكن الخديوي التفت يمينا وشمالا فلم يجد المضد الكافي المضمون فقطل ان يسكن الخواطر بقبول مطالب عرابي وأصحابه مرة أخرى . وعادت السكينة قليلا بعد ذلك .

ثم أمر الخديوي أيضا بجمع مجلس للأمة فبدئ بانتخابه وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ تم انتخاب أعضاء المجلس وعددهم ٨٢ عضواً وعين المرحوم سلطان باشا رئيساً له والمرحوم عبدالله باشا فكري رئيساً للكتابة . وكان جميع الأعضاء ميالين الى الحزب المسكري الذي كان صاحب الكلمة الأولى في ذلك الوقت فلم يكونوا يفعلون شيئاً الا اذا عرفوا ان نظارة الجهادية جانحة اليه راغبة فيه ولو كان الخديوي نفسه لا يريد ولا يرتاح اليه . ولقد زاد الدسائس في النظارة المذكورة ان شريف باشا عين عرابي وكيلها فكانت فاتحة أعماله انه أخذ يسمى مع رئيسه محمود سامي لاسقاط شريف باشا عن كرسي رئاسة الوزارة .

ولما تم تأليف مجلس النواب طبقاً للأئحة الموضوعة اجتمع في نظارة الاشغال وافتتح الخديوي جلسته الاولى وألقى خطاباً أظهر فيه شدة رغبته في افتتاح المجلس وفي تمضيده وتنشيطه وامل ان يكون مساعداً له في نشر العلوم والمعارف مخلصاً في خدمة الحكومة ومصالح الأمة . وفي ٢ يناير سنة ١٨٨٢ قدم شريف باشا رئيس الوزارة لأئحة جديدة تضمن احكاماً حرة وحدوداً مطلقة تجعل للنواب حق النظر في القوانين والنفقات العمومية فلا ينفذ قانون ولا ينفق مبلغ مالي ولا يجري نظام الا بعد اطلاع



المجلس عليه والمناقشة فيه بالحرية التامة . اما البروغرام الذي اراده الحزب  
السائد فيزيد على ما تقدم أن الوزراء يكونون مسؤولين لدى المجلس وان  
النواب يحق لهم مراقبة الادارة . وبعد المناقشة في اللائحة المذكورة مراراً  
عديدة قررت اللجنة التي عينها المجلس لمراجعة اللائحة أكثر بنودها ، ووقع  
الخلاف بين النظار والنواب على مسألة الميزانية وبعد مدة أعاد النواب  
اللائحة هذه الى النظار بعد ان ينووا ما يريدون تعديله فرأى النظار  
أن يغيروا شيئاً من تعديلات النواب فلم يقبل هؤلاء واصروا على وجوب  
تنفيذ ماقررتهم . وفي ٣١ يناير أعاد النظار اللائحة الى النواب ومنها  
افادة فقواها : « ان وكيلى الدولتين الفرنسية والانكليزية يريان ان  
مجلس النواب لا يحق له ان يقرر الميزانية » فاحال المجلس المسألة مرة  
أخرى على اللجنة فصادقت على أكثرها واغفلت مايتعلق بالميزانية  
وقررت في الوقت نفسه انه لا يحق للمنصلين ان يتدخلوا في ذلك .

وفي ٢ فبراير ذهب وفد مؤلف من ١٥ نائباً وطلبوا الى الخديوي  
عزل الوزارة فدعا الخديوي شريف باشا وأبلغه ما طلبته اللجنة فأبى شريف  
ان يتنازل عن شيء من آرائه التي أبلغها الى لجنة مجلس النواب وقدم  
استقالته . ثم استدعى الخديوي لجنة النواب وسألها ان تختار رئيساً  
للوزارة فاجابت ان ذلك من حقوق الخديوي واكتفى بريد وزارة تغذ  
مطالبها . فدعا الخديوي حينئذ محمود باشا سامي وقدمه منصب الوزارة  
وعهد اليه في تأليف الوزارة فألفها وعين عرابي نائزاً للجهادية والبحرية  
وأتم عليه برتبة لواء فسر الحزب الوطني سروراً ببلغاً بفوزه ووردت  
التهاني من جميع الأنحاء الى زعمائه واجتمع الضباط من رتبة صاغفول اعالي

ومثلوا بين يدي الخديوي ورفعوا اليه الشكر . وما جلس عرابي على كرسي نظارة الجهادية والبحرية حتى أخذ يرقى اصدقائه ومجازيه ويطارد اعداءه . واتفق ان عرابي علم بان بعض ضباط الشرا كس طعنوا عليه فقبض على ثمانين منهم وفي جملتهم عثمان باشا رفيق ناظر الجهادية السابق وسجنهم في قصر النيل وعاملهم بأشد الغلظ وأثقل الجفاء وألف مجلساً حربياً لحماكتهم فحكموا عليهم بالنفي الى اقاصي السودان ولكن الخديوي عدل هذا الحكم واستبدله بالابعاد عن القطر المصري . ولكن هذا التعديل أفضى الى خلاف شديد جديد بين النظار والخديوي في هذا الشأن فمقد النظار جلسة في ١١ مايو وحضر اذ ذاك بعض وكلاء الدول وسألوا مجلس النظار عما اذا كان الخطر يحمق بالاوربيين فأكد النظار ان الحالة لا توجب الخوف .

وفي تلك الاثناء كان النظار قد كتبوا الى النواب في البلاد يدعونهم الى الحضور فاجتمعوا وحاولوا ان يؤلفوا بين رأي الخديوي ورأي المجلس فاختفوا سميّاً وقد ذهب وفد منهم الى سراي الخديوي وطلبوا منه ان يجيب سؤالهم فأبى واعتذر . ثم عينت لجنة وذهبت في ١٤ مايو لتعرض على سموه قبول الاقتراح وانزال رئيس النظار فقط ارضاء لسموه وتعيين مصطفى باشا فهمي بدلاً منه فرضي الخديوي ولكن مصطفى باشا أبى ان يقبل رئاسة تلك الوزارة ومنذ ذاك الحين أخذ الخلاف يتجسم والشر يحدق بميانه .

وقيل ان في ذلك الحين ظل لاجماعيل باشا حزب يسمى لارجاعه الى السدة الخديوية وكان هذا الحزب مؤلفاً من حافظ باشا (وعليه اعتماد



الحزب التركي) ومصطفى بك العناني (وعليه اعتماد المصريين الميالين الى اسماعيل باشا) والشيخ حسن العدوي والسيد حسن موسى العقاد سر تجار مصر في ذلك الحين . وكان مدير حركة هذا الحزب الكونت ماكس لافيزون فرأوا ان الفرصة موافقة لما قام من الفتن والاضطرابات وأخذوا يخاطبون اسماعيل باشا تلقائياً بالارقام فعمد اسماعيل باشا الى مخاطبة الدول من جهة أخرى . ولما تحقق ان بعض الدول لاتعارض في ارجاعه الى منصبه العالي كتب الى الكونت المذكور ان يفاوض عرابي وأتباعه في مسألة مساعدته على الرجوع وان يمرض عليهم المبالغ المالية التي يريدونها . وفي يوم واحد قبض الكونت من بعض المحلات واحداً وستين ألف جنيه ليوزعها على مساعديه . وقيل ان أحد الذين تقدم ذكرهم قبض في « كردخانة » بولاق عن يد الميسو فلادمير لافيزون ١٦ ألف جنيه وان واحداً آخر قبض ثمة آلاف جنيه من جهة أخرى .

وسار حزب اسماعيل باشا في سبيل التندم شيئاً فشيئاً وتم الاتفاق بينه وبين عرابي وعبدالمال نحاسي وعلي فبحي على ارجاع اسماعيل باشا واسقاط توفيق باشا . وروى شهود البيان ان الشيخ العدوي كان يدخل على عرابي في كل صباح ويقول له ان النبي صلى الله عليه وسلم ظهر لي وأوحى الي ان أوصيك بالجهاد لارجاع اسماعيل لانه الرجل القادر على تأييد سطوة المسلمين وارجاع العز والمجد الى المصريين .

ولقد كان عرابي في بدء الامر معارضاً في مسألة ارجاع اسماعيل باشا فاخذ يبذل الجهد في مقاومة الذين كانوا يرغبون في ارجاعه . على

انه لما لمعت الوجوه الصفراء الوضاح في يد الكونت لا فيزون على  
عراي ورفاقه النفس بالغنى والمقام الرفيع ولا سيما بعد الوعود الكثيرة  
التي كانت ترد عليهم من اسماعيل باشا وكبار حزبه .

وفي تلك الاثناء قدم المسيو جول رانسون مكاتب جريدة  
الكايرون من باريس ليسانس اسماعيل باشا بقلعه . ولما وصل الى مصر  
سار قوا الى مقابلة الكونت لا فيزون فاستقبله أحسن استقبال ثم تعرف  
المكاتب بعراي وكبار الضباط المصريين وأخذ عراي يدعو الى  
المآدب ويريه الأسلحة . فلما علم قنصل فرنسا بمصره دعاه اليه ونصح  
له بالكف عن مثل هذه المداخلة فأبى وقال اني مراسل جريدة حرة  
يجب علي ان أخدمها . وفي ذلك الحين دعا المراسل عراي وعبد  
العال حلبي وعلي فهبي الى مأدبة في الاوتيل رويال فحضروا كلهم الا  
عراي لانه كان مريضاً . وقد صرح عبد العال وعلي فهبي وغيرها  
انهم راضون بأرجاع اسماعيل باشا وطالبون اسقاط توفيق باشا . وفي  
اليوم الثاني اتفق الكونت لا فيزون وزعماء الحزب العراي والمراسل  
الفرنسوي على ارسال التفراف الى اسماعيل باشا فاسلموه الى قصر فاقورتا  
باسم الكونت مافيه .

وقيل ان موضوع هذا التفراف هو طلب حضور اسماعيل وان الحزب  
العراي يحافظ عليه واذا صحت رواية من كان له يد في تلك المسألة فان  
اسماعيل باشا نزل الى البحر وأزمع السفر الى مصر ولكنه علم في تلك  
الانثناء ان انكثرا عقدت النية على مصادرة ومقاومته فرجع لعدم ثقته بالنجاح .  
وفي خلال ذلك دارت المفاوضة بين فرنسا وانكثرا وكان غمبتا



متربعا في منصب الوزارة الفرنسية فاقترح المداخلة السياسية أولا  
واتفق مع انكلترا على ارسال كتاب جاء فيه : ان تعضيد سموه على  
العرش بناء على فرمان السلطاني الذي وقعت عليه الدولتان رسميا هو  
وحده جدير بضمان النظام في الحاضر والمستقبل وذلك مما يهتم الدولتين  
كل الاهمية . ثم ختم الكتاب بان فرنسا وانكلترا تبدلان جهدهما لمنع  
كل سبب للقلاقل الداخلية أو الخارجية تلافيا لما يخيم من المخاطر .

غير انه لسوء الحظ ورد في ذلك الحين على زعماء الثورة من  
انكلترا ان الحكومة الانكليزية لا تتوقع المداخلة بالسلاح وان المسألة  
لا تعدى حد الكلام والمفاوضة السياسية . ثم اقترحت الحكومة  
الانكليزية ان ترسل الدولة العلية جنودا للاحتلال وتوطيد الأمن  
فأبت فرنسا عليها هذا الرأي . وكان في نية الوزارة الفرنسية ان لا تنكف  
عن المداخلة مع انكلترا . ولكن وزارة غمبتا سقطت فجأة لسوء حظ  
فرنسيين والمصريين وخلفه المسيودي فرسينه ذلك الضعيف الذي كان  
منقادا لافكار المسيودي ليسبس . فاعتصمت انكلترا فرصة سقوط غمبتا  
للمضي الى غايتها وأرسلت منشورا الى الدول تطالب فيه حل المسألة  
المصرية خوفا على الرعايا الاوربيين وعلى مصالحهم ومراقبتهم .

على انه قبل سقوط وزارة غمبتا اتفقت فرنسا وانكلترا على ارسال  
اسطول مختلط من الدواع الفرنسية والدواع الانكليزية . وفي ٩ مايو  
وفدت أول دارعة انكليزية على مياه الاسكندرية وفي صباح اليوم التالي  
وفدت دارعتان أخريان وثلاث دواع فرنسية . ثم جمعت الدواع  
ترد حتى تكامل الاسطول . وفي ٢٥ مايو ارسل اتصالا انكلترا وفرنسا

بلاغاً نهائياً من دولتيهما تطلبان فيه أولاً إسقاط الوزارة ثانياً اخراج  
عسافى من القطر مع حفظ القاب ونياسينه ونقي عبد العال وعلى فوجي  
الى جهة من الارياف . ثم وعدنا باستصدار العفو الخديوي العام . فلما  
انتهى هذا الطلب الى النظر حنقوا وأبوا ان يجيبوا عليه بحجة ان الدول  
الاوروبية لا يحق لها أن تتدخل في الشؤون المصرية وقالوا : « اذا  
ارادت الدول شيئاً للتفاوض الاستانة العلية . واذا اصررت على المداخلة  
بدون مخاطبة الاستانة فنحن مستعدون للمقاومة »

ثم استقالت الوزارة احتجاجاً فجار الخديوي في امره وطلب شريف  
باشا بناء على مشورة قنصلي فرنسا وانكلترا وكلفه ان يؤلف الوزارة فاعتذر  
الى مسووه لشدة ما رآه من ارتباك الحال والمصاعب العاتية . فحاول  
قنصل فرنسا ان يثبته عن عزمه واراه تلغرافا وارداً عليه من حكومته  
تظهر فيه الميل الى تعيينه رئيساً للوزارة وتمده بالمساعدة والتعاضيد فلم يقنع  
بل اصر على الرفض .

ولما تخرج الامر دعا الخديوي شريف باشا وكبار الضباط لمقعد  
جلسة وتفاوضوا ملياً في طلب فرنسا وانكلترا فقال شريف باشا اني ارضى  
بتأليف الوزارة على شرط ان ترضى الجهادية بتنفيذ ما طلبته الدولتان .  
فاجاب طلبة عصمت انه يستحيل علينا تنفيذه ولا سيما ان الدولتين لا يحق  
لها ان تطلبنا امراً مثل ذلك فالواجب عليهما ان تفاوضا الاستانة ثم  
خرج وتبعه الضباط . وفي ذاك اليوم نفسه هاج الجنود في الاسكندرية  
فورد على الخديوي تلغراف من رأس التين مؤداه ان الجنود تطلب إعادة  
عسافى الى منصبه في نظارة الجهادية فاذا مضى يوم على بقاءه معزولاً حدث



مر لا يستحب واصبح الاجانب في خطر عظيم . وفي مساء اليوم نفسه  
اجتمع نواب الامة برئاسة سلطان باشا فوقف عرابي ثم عبد المال واخذوا  
يخطبان في النواب ويطلبان تنازل المغفور له توفيق باشا عن السدة الخديوية  
وما طلبا هذا التنازل الا بعد اتفاقهما مع حزب اسماعيل باشا على ما تقدم .  
فتفاهم الامر على اثر ذلك ودارت الخطابة بين الخديوي والباب العالي  
فاخير سمود الباب المشار اليه باعتراض الجنود على استعفاء الوزارة وباقامتهم  
الحجة على طلب فرنسا وانكلترا . ولكي يؤمن الاجانب على ارواحهم امر  
بارجاع عرابي الى منصبه الى ان يصل الوفد العثماني . وفي الوقت ذاته تمت  
بمنشور الى القناصل الجنرالية يؤكده فيه ان الوزارة تبذل ما في وسعها  
لحماية سكان القطر كلهم سواء كانوا وطنيين واجانب مسلمين او غير مسلمين .  
ثم طلب مع ذلك ثلاثة مطالب ارادها عرابي اولها اعادة اللائحة التي  
قدمتها فرنسا وانكلترا وارجاع اسطوليها عن مياه الاسكندرية والثاني  
سن قانون اساسي توضح فيه حقوق الخديوي وحقوق وزارته وحقوق  
الامة والثالث هو ان كل دولة تود مفاوضة الحكومة المصرية يجب ان  
تفاوضها بواسطة الباب العالي . وظل الحزب العرابي يسمي في أثناء ذلك  
خلع الخديوي وقيل انه كان يرغب تولية حلیم باشا اذا اخفق مسعاه في  
اعادة اسماعيل باشا

ومنذ ذاك الحين كان الحزب المذكور يحسن ويمد الالهة لانه  
كان يتوقع مقاومة احدي الدول ولا سيما بعد ان صرح المستر غلادستون  
الذي كان وقتئذ رئيس الوزارة بان الحكومة الانكليزية تود ان تؤيد  
المغفور له توفيق باشا لما اظهره من دلائل الاخلاص والولاء لانكلترا

قلنا ان الباب العالي وعد بارسال وفد عثماني . ففي يونيو وصل درويش  
باشا الى ثغر الاسكندرية ثم سار توجاً الى العاصمة لينظر في مسألة الخلاف  
الواقع بين الخديوي والجنود .

وكان القلق قد عظم وتفاقم من قبل وصوله اي من شهر مايو فحجر  
كثيرون من الاجانب وغيرهم ومعظم الذين عزموا على المهاجرة قدموا ثغر  
الاسكندرية للاحتماء بالاسطولين ولظنهم ان كثرة عدد الاجانب يجعلهم  
في مأمن وطمأنينة . وكان المهاجرون والاجانب يحفظون في الاسكندرية  
ان الجنود ورعاع القوم يزدادون اقدماً ووقاحة على أي كان صغيراً او كبيراً  
وضيعاً أو رفيعاً ولا سيما من يوم وصول درويش باشا . فادرك الاجانب  
ان وراء ذلك ما يوجب الحذر فارسلوا يخبرون قائدي الاسطولين  
الفرنسي والانكليزي فصباحهم يوجب التاهب للدفاع ثم ارسلوا مبعوثاً الى  
قناصل الدول في القاهرة يسألونهم رأيهم في الامر فاستنكروا عليهم الاستعداد  
فلذلك بقي قوم مسلمين الى الاقدار . واتفق في ذاك الوقت « ولا أظن  
ان ذلك من باب الاتفاق » انه وقع خصام بين حمار ومالطي فاضتم  
الرعا ع واصحاب الفتنة هذه الفرصة « لم يفتنموها بل كانت من خطة عمراني »  
فهمجوا زمراً زمراً على الاجانب والمسيحيين ونهبوا الخازن ودخلوا البيوت  
وقتلوا بضع مئات من النفوس وقتل منهم نحو هذا العدد فلم تكن ترى  
سوى حمارين وسودانيين وبعض الجنود يتفانون في مقاتلة الاجانب  
وغيرهم من المسيحيين . ولقد أجمعت آراء المحققين ان الامر صدر  
اليهم من القاهرة وان البوليس كان عالماً حق العلم بما يجري ومساعداً  
للرعا ع ومن جهة البراهين الواضحة على ان تلك الحادثة المعروفة بحادثة



١١ يونيو ليست هبة تعصب طرأت ثم انقضت هو ان الرعاع عمدوا الى  
 أعمالهم وجناباتهم في ساعة معلومة كأنما اشارة وصلتهم للهبوب ثم انهم لم  
 يكفوا عن اجرام الجرائم وارتكاب المنكرات الا بعد ان ورد امر من  
 عرابي الذي كان وقتئذ في القاهرة . وما أصدر عرابي الامر الى الجنود بكف  
 أيدي الرعاع الثأرين الا بعد ان ورد عليه تفراف من درويش باشا في هذا  
 الشأن وقبل ان درويش باشا تلقى مبلغاً كبيراً من المال على يد قنصل انكترا  
 حتى يؤيد انكترا في سياستها وان حادثة ١١ يونيو كانت بايعاذ منه . وقد  
 جرت تلك المذبحة والاسطولان الانكليزي والفرنسوي لم يحركا ساكناً  
 لان القائد الفرنسي لم يكن لديه امر بالمداخلة بل بالاحرى كانت أفواه  
 مدافع أسطوله قد سدت بالاصفر الرنان ولان القائد الانكليزي كان يود  
 ان يتحاشى الخطب حتى يتداخل تدخلا فعلياً طبقاً لما توتة حكومته .  
 وكان في حلة الذين جرحوا في حادثة ١١ يونيو كثيرون من كبار  
 الاجانب منهم قنصل انكترا . وقد صرح عمر باشا الطفي الذي كان  
 وقتئذ محافظاً الاسكندرية بأنه لم يستطع ان يصدر أمره الى الجنود  
 الا بعد ورود امر من عرابي في هذا الشأن . ولم يرد امر زعيم الثورة  
 الا في الساعة الخامسة بعد الظهر فاذا ذلك أمر المحافظ الامير الای  
 سليمان داود بان يأتي بالجند وسار معه امامهم ينادون بالامان والطمأنينة  
 فسكنت الحركة ومضى اليوم على هدوء

وما كان اليوم الثاني حتى أسرع الى البحر نحو عشرة آلاف نفس بقصد  
 المهاجرة وتفرقوا في السفن اجتناباً لما كانوا يتوقعون . ثم انتشرت اخبار  
 المهاجرة في العاصمة والارياض فهلت القلوب وازدادت الهواجس . وفي

اليوم نفسه أي ١٢ يونيو قابل قناصل الدول درويش باشا وخطبوه بكلام شديد الفجة في شأن الحالة ورغبوا اليه أي يتخذ التدابير اللازمة لتأمين الاوربيين وسار الاجانب على حياتهم وأموالهم في جميع القطر . ثم عقد مجلس في سراي عابدين حضره الجناب الخديوي ودرويش باشا وقناصل الدول الجرالية وشريف باشا فتناقشوا تناقشاً طويلاً وأقرروا على اعطاء القناصل ضمانات لتأمين الاوربيين منها أن عرابي يقبل جميع الاوامر التي تصدر اليه من الخديوي . فقبل عرابي بذلك وقال درويش باشا انه صادق بوعده وشاركه في المسؤولية فرضي وكلاء الدول بتلك الضمانات ونشر عرابي المنشورات يطالب فيها منسح كل اجتماع يوجب القلق والارتباب . وكان الامر قد صدر بتعيين لجنة برئاسة عمر باشا لاطفي المحافظ وفيها مندوبون عن قناصل الدول لتحقيق حادثة الاسكندرية . ولكن عرابي كان يبذل سراً كل جهده لاختفاء سرأثرها لانه كان يعرف ماذا عمل وبماذا أمر وفي اليوم الثالث لمذبحة الاسكندرية سافر الخديوي الى الثغر ومعه درويش باشا فاطمته المدافع واصطفى الجنود للتسليم عليه وزاره القناصل الجرالية ماعدا قصي انكلترا وفرنسا لانهما كانا في العاصمة . فظاهر الخديوي شدة أسفه مما جرى ووعد ببذل جهده لتوطيد الامن ووعدهم درويش باشا أيضاً بمثل هذا الوعد على انه لما خلا سمو الخديوي بالمستر كوافن المراقب الانكليزي العمومي اسراليه بان الدلائل تدل على ان الراحة لا يمكن ان تزال وطيدة الاركان وان الجنود الممائية لا بد من محيطها الى القطر المصري لتوطيد اركان الراحة . فأبلغ المستر كوافن قناصل الدول . فأوعز هؤلاء ان رعايا دولهم باتخاذ اقرب السبل للنجاة مما يخشى حدوثه .



فلم يفه القناصل بهذا الكلام حتى جاب القطر المصري كله وانتشرت أخبار  
الربح فاسرع الناس من كل صوب وعينت كل دولة من الدول الأجنبية  
سفنًا لنقل رعاياها المهاجرين مجانًا . وكان هرب أكثر المهاجرين عن طريق  
الاسكندرية وطريق بور سعيد . واتفق في تلك الأثناء ان عرابي علم من  
بعض الاخبار ان الدول منقسمة في المسألة المصرية فازداد تقطرس حزبه  
وظنوا ان الجوخلاهم . ولما رأى القناصل ازدياد نفوذهم حملوا الجناب  
العالي على تغيير الوزارة فعين الخديوي راغب باشا رئيسًا لها ولكنه  
لم يجسر على عزل عرابي من منصب الجهادية والبحرية . ثم اجتمع سمو  
الخديوي بوزارته وقررت آراؤهم على ان الطريقة المثلى لتسكين الحواطر  
وملافاة الشر ان يصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في حوادث الهياج  
ما عدا حادثة الاسكندرية فاعلان العفو العام ونشر في البلاد . ولكن  
ذاك كله لم يكن كافيًا لتغيير حقيقة الحال فان سمو الخديوي كان حينئذ في  
أحرج المواقف تحيط به ألوف من الجنود من كل جانب في الاسكندرية  
ولا تخضع الا لأمره الحزب العرابي الذي كان يعمل كل شيء باسمه ولا يعمل  
الا بأمره في شأن من الشؤون . ولما رأى ريان الاسطول الانكليزي  
وفصل انكائرا ما يحدق بالخديوي من المخاطر الهائلة اغتصم الفرصة ليعرض  
عليه الانتقال الى الاسطول الانكليزي حيث يكون في مأمن من كل  
خوف فخار الخديوي في أمره وبعد التفكير الطويل رأى ان كرامة أصله  
وسمو مجده وكونه حاكمًا مسلمًا في البلاد كل ذلك لا يسوغ له أن يترك  
قصره ليحتجى باسطول أجنبي ففضل البقاء مخوفًا بالمخاطر على ترك القصر  
ونسبة الجبن والهلل اليه

وفي تلك الاثناء لبث عراقي يدس الدسائس ويدبر ما يبلغه الى غاية  
من الاستيلاء التام على ما قل وجعل في البلاد . وكان بمأى ويوافق القنصل  
الانكليزي في أكثر ما يطلبه حتى أوقع التهمة عليه واعتقد كثير من ان عراقي  
كان يضم شيئاً ويتظاهر بآخر ولما رأى السير بوشان سيمور فومندان  
الاسطول الانكليزي ان عراقي ورجاله مازالوا يمززون « الطواوي » طلب  
نزع المدافع منها وتهديد باطلاق القنابل على الاسكندرية اذا لم تنزع ويكف  
عن تسليحها

ولابد لنا قبل أن نذكر ضرب الاسكندرية بالقنابل الانكليزية ان نشرح  
ما تم في الاستانة العلية بين الدول . وخلاسته أن معتمدي سفراء الدول  
الاوروبية في الاستانة العلية أرادوا أن يقدموا مؤتمراً للنظر في المسألة المصرية  
فأبى الباب العالي ان يوافقهم بحجة ان التقارير التي كان يرسلها درويش باشا  
المعتمد العثماني في مصر كانت تشير الى أن الحالة لا توجب القلق ولا تدعو  
الى عقد مؤتمر . ولكن انكثرا ظلت تسمى الى عقده فيرفضه الباب العالي  
وقد تمكن من استمالة النمسا والمانيا وإيطاليا وروسيا لان هذه الدول كانت  
تخشى من مطامع الانكليز في وادي النيل . فلما علمت الحكومة الانكليزية  
بمخاطبتها من هذا الوجه ابلغتها انها لا تسمى الى ضم أرض اليها ولا على نيل  
امتياز سياسي أو تجاري فرضيت الدول بعقد المؤتمر . وفي ٢٤ يونيو عقدت  
الجلسة الأولى وقرر معتمدو الدول ما فتوا به : ان الدول التي وقع معتمدوها  
على هذا الاتفاق تعهد انها لا تقصد اغتنام أرض أو الحصول على امتيازات  
خاصة بدولة دون أخرى في وادي النيل . . . . . وبينما كانت المندوب  
الانكليزي يوقع على ذلك الاتفاق في الاستانة كانت انكثرا تستمد في مياه



الاسكندرية وتمدد الجنود ونهت المؤن والذخائر بدعوى انها تود  
تخويف عراقي

واتفق في ذلك الوقت ان جلالة السلطان نعم بنيشان على  
عراقي بناء على طلب درويش باشا وقيل ان المستر مالت القنصل  
الانكليزي هو الذي أوعز الى درويش باشا ان يطلب هذا النيشان  
لعراقي بعد ان ثقل جيبه . فأتخذ حزب الثورة هذا النيشان دليلا  
على رضى الباب العالي بأعمال عراقي . وكان زعماء الثورة يقولون  
للاهالي ان الاسطول الانكليزي لا يجسر على ضرب الاسكندرية لان  
الباب العالي وسائر الدول تمارسه في هذا الاعتداء . أما مؤتمر الاستانة  
فقد والى الجلسات وقرر في الجلسة السابعة ان يكتب لأتمة اجابية يقدمها  
الى الباب العالي ويطلب فيها ارسال جنود عثمانية الى مصر فاقى الباب العالي  
مرة أخرى ان يجيب هذا الطلب فتخذت انكلترا رفضه بحجة اندخالها  
بالقوة والحقيقة لها كانت تميل الى هذا التدخل من زمن طويل ولستات  
اليها الحزب العراقي أو زعماءه على الاصح . وفي أواخر شهر يونيو عقدت  
الحكومة الانكليزية بينها على ضرب الاسكندرية فاخذ الاميرال سيور  
يتحمل الاسباب الطفيفة لمباشرة العدوان . فكتب ما كتب عن تحصين  
القلع وقال ان هذا التحصين يخالف حقوقه وطلب الى الحكومة المصرية  
ان تكف عنه في اقرب الاوقات والا ذلك الاسكندرية بقتاله . وأوعز  
الانكليز سرأ الى الجناب المديوني ان يتنحى صيانة لحياته فاجاب انه  
لا يلقى لي ان اترك رعيتي في أبان الشدة وان اهجر بلادي في وقت  
الحرب . ثم توسط القناصل الذين كانوا في الاسكندرية بين الاميرال

سيمور والحربية المصرية فلم يفلحوا

وحينئذ أجبر الحزب العرابي مجلس النظار ان يكتب تقريراً مفاده ان  
الاميرال طلب ما فوق حقه وان مقاومته امر لا بد منه ولا مندوحة  
عنه وان عرابي ورجاله هم الموكلون بالدفاع عن البلاد . ثم ارسلوا هذا  
التقرير الى الاميرال وارسل عرابي منشوراً الى المدرسين يحثهم على ارسال  
المؤن والمدد والجند والمال . فلما اطلع الاميرال سيمور على التقرير ابلى  
الخديوي رسماً في ٩ يوليو انه عزم عزماً اكيداً على ضرب الاسكندرية  
ولحق على سوه بان يذهب الى سراي الرمل ليكون في مأمن من القنابل  
ثم كتب الاميرال الى هرويش باشا يطلب المحافظة على حياة الجناب  
الخديوي والى عليه نعمة كل ما يمكن ان يصيبه من البؤس والاضرار .  
وخرج رجال الوكالة الانكليزية من القطر المصري اشارة الى قطع الملائق  
وابلغت نظارة الخارجية الانكليزية سائر الدول ما عزمتم عليه وأكدت  
انها لا ترمي الى غرض خفي « كذا » بل ترغب في الدفاع عن مصلحة  
الحضرة السلطانية . وفي الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ١١ يوليو سنة  
١٨٨٢ ضرب الاسطول الانكليزي الاسكندرية بقنابله واستمر يقذف  
عليها نيراناً حامية حتى الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر فهدم معظم مبانيها  
وقوض قلاعها ونسف بارود المستودع في قلعة أطه . فلما رأى الحزب  
العرابي ما حل بالاسكندرية ارسل طلبة باشا الى الاسطول ليفاوض  
الاميرال ورفع رجال الحصون المصرية العلم الأبيض . فبعد مفاوضة قليلة  
عاد طلبة باشا وابلى الخديوي ان الاميرال يطلب احتلال ثلاث قلاع والا  
فهو يستأنف القتال في الساعة الثانية بعد الظهر . ومن غرائب التناقض



المضحك ان راغب باشا ذهب في بدء اطلاق المدافع على الثغر واخبر  
الجناب الخديوي ان الحصون قاومت مقاومة شديدة وان اكثر سفن  
الانكليز اصبحت في قعر البحر وبمدفيل حضر عرابي بين يدي الخديوي  
فسأله عن حالة الحصون فاجاب انها لا تستطيع المقاومة وان الافضل بنا ان  
نتساعل مع الاميرال الانكليزي . وبعد ان رفعت الحصون العلم الابيض  
وكف الاسطول الانكليزي عن اطلاق القنابل علم الثأرون ان هذا  
التسليم يتلوه احتلال الجنود الانكليزية فارسلوا في غلى اليوم الثاني  
الفرسان المصرية الى احياء المدينة يدعون بها لوطنيين الى الخروج  
ويأمرونهم بحرق ما بقي من المدينة . فاقبل الوطنيون عليها فهبوا مخازنها  
وسلبوا بيوتها واضرموا النيران في انحاءها حتى اصبحت منظرها مما تقشعر  
له الابدان وتقذى به العيون فلم تكن ترى الا سالبا هاربا او منزلا خربا .  
وكان مع الجناب الخديوي في سراي الرمل نحو خمسين شخصا بينهم  
اسماعيل باشا وعثمان باشا الشركسيان والجنرال ستون وتيكران باشا  
وزهراب بك وزهراب باشا ولزوير باشا السوداني . وبينما كانوا جالسين  
في السراي بعد ظهر اليوم الثاني واذا باربعمائة فارس وصلوا واحاطوا  
بالسراي فسلخوا عن الغاية قالوا اننا آتينا للمحافظة على سمو الخديوي  
والصواب التجمع عليه انهم اتوا يريدون الايقاع بالحضرة الخديوية واحراق  
بالسراي وقتل كل واحد يخرج منها . ومما يدل على صحة هذا القول ان  
أحد البكباشية تخاف من هؤلاء الفرسان لما دعاهم عرابي ومثل بين يدي  
الخديوي واخبره بسوء نية رجال الثورة وأقسم لديه انه مستعد للموت  
مع رجاله في سبيل الدفاع عن سموه والراجع ان عرابي لم يأمر أولئك

الفرسان بالرجوع عن سراي الخديوي الا بعد ان ارسل الاميرال  
سيمور ثلاث دوارع من اسطوله ليرسو امام السراي وتصور حياة  
الحضرة الخديوية . وهذا الحادث كان من جملة البراهين التي دلت على  
سوء مقاصد عرابي في اواخر عهد الثورة وعلى ترجيح رأي المعتدين  
ان هذا الرجل كان في بدى الثورة حسن النية ثم اصبح خائناً فاسد  
الطوية .

وبعد ظهر ١٣ يوليو رحلت جنود عرابي عن الاسكندرية وجاء  
زهراب بك الى سراي الخديوي يخبره برحيلها وبان الاميرال سيمور يريد  
انزال جنود بحرية الى رأس التين ويدعو الحضرة الخديوية الى بارجته فشكر  
الخديوي واعتذر وافصح عن رغبته في التوجه الى سراي رأس التين .  
وما وصل اليها حتى وجد الاميرال وبعض اركان حربه ينتظرونه في ساحاتها  
ثم ارسل الاميرال ثمانية جنود من الانكاز ليحموا السراي وارسل  
فرقا غيرها تطوف بالمدافع في شوارع المدينة تسكيناً لخواطر العدد  
القليل الذي كان باقياً فيها .

أما الخسائر التي نجمت عن ضرب القلع والتفريق فقد بلغت ٦٠٠ من  
الوطنيين وخمسة من الانكاز ما عدا الذين قتلوا في تلك الاثناء في طنطا  
والحله الكبيرى وسمنود وبعض الجهات الأخرى .

ولما رأى عرابي انه لم يبق قادراً على الدفاع في الاسكندرية فر هو  
ورفاقه الى كفر الدوار وأخذوا يحصنون على نية الدفاع ثم دعا الخديوي  
راغب باشا وامره ان يبلغ الاميرال سيمور ان كل ما يجريه عرابي مخالف  
للاوامر الخديوية وان الخديوي لا يسأل عن شيء يأتيه عرابي . وكتب



الجناب الخديوي أيضاً الى عرابي يأمره بالكف عن التجهيز واعداد العدد الحربية لأن الانكليز مستعدون لتسليم الاسكندرية بعد استناب الأمن وتوطيد أركان الراحة وأمره بأن يأتي الى رأس النين ليفاوضه في الأمر فأبى عرابي ان يطيع مولا بهدوى ان مقاومة الاسطول الانكليزي لم يكن الا باقرار مجلس النظار وبموافقة درويش باشا المعتمد العثماني وان النظار أو بعبارة أخرى الحكومة هي التي أعلنت الحرب . فإذا كان الاميرال يطالب الصلح فهو يميل اليه بشرط ان يحفظ شرف البلاد والحكومة وطالب ان يسلم الاميرال المدينة ويرحل ببوارجه الى جهة أخرى . ثم أبى ان يحضر الى الاسكندرية وكتب الى يعقوب سامي في القاهرة يطمئن على الحضرة الخديوية ويتهمها ببيع الوطن للانكليز . وما انتهى كتاب عرابي الى يعقوب سامي حتى كتب يدعو الاعيان ورجال الدين الى ديوان الحرية « ١٧ » يوليو سنة ١٨٨٢ « فمقدّمتهما تحت رئاسة يعقوب سامي وكيل الداخلية قام في أثناء جماعته من الخطباء المتطرفين اتهموا الخديوي بخيانة الوطن وقرروا ان عملهم مخالف للشرع الشريف وان تستمر البلاد على الاستعداد الحربي . فلما علم الخديوي بما جرى أصدر أمراً بعزل عرابي قال فيه مانعه :

« ان سفرك الى كفر الدوار مصحوباً بالجنود بدون ان تؤمر بالخروج منها وتعطيك المخطوط الحديدية والبريد وأسلاك التلغرافات ومنعك المهاجرين في الاسكندرية من العودة لاوطانهم واستمرارك على اعداد التجهيزات الحربية وعدم قدومك الى الاسكندرية يوم استقدمتك اليها كل ذلك الجأني الى عزلك من وظيفتك فانت بمقتضى هذا الأمر معزول

من الآن من نظارة الجهادية والبحرية . ثم كتب الى الباب العالي  
يخبره بعصيان عرابي وخروجه عن الطاعة .

ولما انتهى الامر الخديوي بعزل عرابي الى العاصمة عقد مجتمع آخر  
في نظارة الداخلية تقرر فيه ابقاء عرابي في منصبه للمدافعة عن الوطن وان  
تتخذ الاوامر الخديوية لانها مخالفة للشرع وللمصلحة الوطنية . وهذه  
صورة القرار الذي أصدره المجتمع بهذا الشأن :

« بعد تلاوة الاوامر الصادرة من الخديوي أولاً وآخراً وفيها الامر  
الصادر بعزل أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا وبعد سماعنا  
معارضته وكيل الجهادية بصفة كونه رئيس المجلس المشكل لادارة اشغال  
الحكومة . وهو هل وجود الخديوي في الاسكندرية هو ونظارة تحت  
محافظة عساكر الانكليز يقتضي عدم تنفيذ اوامره أم لا : واذا صدرت  
له اوامر من الخديوي هل يعمل بها أم لا : رأينا ان وجود العساكر في  
الاسكندرية والمراكب الانكليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي  
باشا للمدافعة المدوية يقتضي وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية  
والبحرية مداوماً على قيادة العساكر ومتبعاً في اوامره المتفقة بالمسكرة  
وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ورأينا وجوب توقيف اوامر الخديوي  
وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الاسكندرية كائناً ما كانت لاي  
من الجهات وعدم تنفيذها حيث ان الخديوي خرج عن قواعد الشرع  
الشريف والقانون المشيف ويلزم عرض قرارنا على الاعتبار العالية الشاهانية  
بواسطة وكيل النظار »

ولبت عرابي يحصن في جهة كفر الدوار ويشيع في البلاد ان الخديوي



متفق مع الانكليز على بيعهم الوطن فيزداد المصريون هياجاً وانحيازاً الى حزب الثورة . وقد بلغت القوات التي كانت تحت امره عراقي في كفر الدوار اذ ذاك اربعة آلايات من المشاة وآلايا من الفرسان وآلايا من الطبجية وبطارية من مدافع الرش وعدد عديد من العربان . فلما رأى الانكليز اصرار عراقي اتخذوه حجة لارسال حملة تقايله وتخدمه للثديوي فجاءوا أكثر حامياتهم في مالطا وقبرص وجبل طارق واخذوا يرسلونها عن طريق السويس حتى بلغ مجموع القوات الانكليزية ١٥٠٠٠ من المشاة واربع فرق من الفرسان والاف جندي من الطبجية ونحو ست فصائل من المهندسين وتسعة آلاف جندي من المنود .

وفي تلك الاثناء كانت انكليزا قد اقنعت الباب العالي بوجوب ارسال امر يمان فيه عصيان عراقي فاصدر منشوراً بذلك وهذا نصه حرقياً :  
« ان الدولة العلية السلطانية تعلم ان وكيلها الشرعي بمصر هو حضرة فخامتاه والي محمد توفيق باشا . ثانياً : ان اعمال عراقي باشا جاءت مخالفة لارادة الدولة العلية ثم التمس من الجانب الخديوي العفو فعفا عنه ونال ايضاً من الحضرة السلطانية العفو العام . ثالثاً : ان الشرف الذي ناله اخيراً من الحضرة العلية السلطانية انما كان من تصريحه بالطاعة لاوامر مولانا السلطان المعظم الخليفة الاعظم . رابعاً : قد تحقق الآن رسمياً ان عراقي باشا رجع الى ذلته السابقة ولستبد برئاسة المساكر المصرية بدون حق فيكون قد عرض نفسه لمسؤولية عظيمة لا سيما وانه تهدد اساطيل دولة خليفة للدولة العلية السلطانية . خامساً : بناء على ما تقدم يمد عراقي باشا واعوانه عصاة ليسوا على طاعة الدولة العلية السلطانية . سادساً : يتعين

على سكان الافطار المصرية حالة كونهم وعية مولانا وسيدنا الخليفة الاعظم  
ان يطيعوا أوامر الخديوي المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة وكل من  
خالف هذه الاوامر يعرض نفسه لمسؤلية عظيمة . سابعاً . معاملة عرابي  
باشا وحركاته واطواره مع حضرات السادات الاشراف هي مخالفة للشريعة  
الاسلامية الفراء ومضادة لها بالكيفية . »

وفي واسط أغسطس وصل الجنرال واسلي الى الاسكندرية واستلم  
قيادة الجنود الانكليزية وكانت حينئذ نحو خمسة وعشرين ألفاً وارسل  
الانكليز فرقا من جيوشهم عن طريق الاسماعيلية في ٢٣ أغسطس لتدخل  
في مصر فقابلهم العرايون في معارك عديدة نذكر اهمها :

معركة القصاصين ومعركة التل الكبير

معركة القصاصين - هجم العرايون على سرا كز الانكليز في القصاصين  
بقصد الاستيلاء على سدود التربة التي كانت في حوزة فرقة من الجيش  
الانكليزي . فاستمر القتال بين العرايين والانكليز حتى هجوم الليل  
فلجأ حينئذ العرايون الى الفرار تاركين على الخضيض قتلاهم ومضرجين  
بدماهم بعد ان قاسوا من الاهوال اشدها وكابدوا من الخسائر اجسامها  
كما ذكر ذلك الجنرال غراهم في تقريره بعد انقراض القتال . قال :

« بينما كان جيشي مستقراً عند سد التربة في القصاصين اذ ظهر العدو  
في الصباح وكان يروم الكفاح . ففي اوان الظاهر أطلق المعصاة علينا نارا  
حامية شديدة من مدافعهم فلم يلحق بنا اقل ضرر وفي الساعة الثالثة بعد  
الظهر أمرت فرساني بالرجوع الى سرا كزهم فمادت فرقة الخيالة الى المحسنة  
وفي الساعة الرابعة تقدمت فرقة المشاة الاعداء نحونا وحاولت التغلب على



مهيئة جيشي واكرامه . فبعد ذلك أمرت فرقة الخيالة وفرقة المشاة بالتقدم نحو الحصنة وفي الوقت ذاته أشرت الى فرقة مشاة البحرية بالتقدم والسير على طول خط التربة الجنوبي قصد الوقوع بالاعداء عن جوانبهم فأتى الكولونيل تيرون هذه الحركات الحربية بتمام المهاردة وكان رجاله يرمون العصاة بنار لا تخطئ الرمي الا فيما ندر . وفي الساعة الخامسة أمرت الجنرال لاو بالتحمل على مسيرة العدو بما لدينا من الخيالة فعمل . وفي الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والاربعين أمرت الجيش بان يزحف على مواقع العصاة زحفاً عمومياً ثم وصات اليها فرقة المشاة البحرية من الحصنة وتقدمت معنا مسافة فرسخين أو ثلاثة فلما رأنا العدو على هذا الانظام واتخاذ الساليب الضيق عليه زحف الى الوري وفي الساعة الثامنة اتصل بي الخبر بفوز فرقة الخيالة وبعد ذلك بثلاثة ارباع الساعة عدت الى معسكري ناعم البال وكان رجالى تحت نيران العصاة في ثبات تام وقد ظهر لي ان قوة الاعداء كانت مؤلفة في هذه الواقعة من ألف خيال وثلاثمائة ألف من المشاة

معركة النل الكبير - كان في ذاك النل نحو ثلاثين ألف مقاتل وسبعة وسبعين مدفعاً . فزحفت الجنود الانكليزية اليهم بقيادة الجنرال واسلي وكان عددها نحو ثلاثة عشر ألفاً ومعها ستين مدفعاً . واتفق ان جريدة الجوائب التي كان يطبعها أحمد فارس في الاستانة نشرت منشور جلاله السلطان القاضي باعتبار عرابي عاصياً . فأخذ الانكليز نسخاً منه وأرسلوه مع جواسيسهم الى العراقيين فوزعوه على الضباط وكبار الجيش فما اطلعوا عليه حتى يتسوا من الفوز لان عرابي كان يوههم كذبا ونفاقاً انهم يحاربون صوتاً لسلطة الحضرة السلطانية والمصلحة الوطنية معاً . ولما

علم عرابي بتوزيع المنشور جمع الضباط وشاورهم في الامر وحشهم كذبا ورياء  
على مواصلة الدفاع وأخبر قومه ان العدو لا يخرج ليلا من معسكره وأمر  
جنوده ان تستريح . على ان الجنود الانكليزية كانت تنوي عكس ذلك  
فأخذت تجدد منذ أوائل الليل وفي ظلماتها جماعة من الضباط المصريين  
المخلصين للمحضرة الخديوية وعدد غير قليل من العربان يهدونهم الطريق  
ويدلونهم على المواقع . وكان الامير الاني علي بك يوسف قائد المستظلمين  
العربيين عالما بذلك كله ففتح طريقا للجنود الانكليزية فمرت بين المساكن  
وأطلقت نيرانها على الخنادق والاستحكامات وفنكت بالجنود المرافية  
فألقت أسلحتهم وفرت لا تلوي على أحد . وكان عرابي في مقدمة الفارين  
على جواد كريم وقد حاول بعض فرسان الانكليز ان يدركوه ولكنهم  
أخفقوا سعيا فتمكن عرابي من الوصول الى محطة ابي حماد ومنها ركب  
القطار وأمر السائق بالمسير فتوقف ففرع عليه بالسيف تخاف وسار حتى  
وصل الى القاهرة في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وقد كتب الجنرال والسلي تلغرافا الى الاسكندرية عن تلك الموقعة  
يقول فيه :

« في ليلة أمس أمرت جيشي بالاستقرار في القصاصين تحت الخيام  
فاستقر الى الساعة الواحدة والدقيقة عشرين بعد منتصف الليل مستعدا  
للمسير وحينئذ رجعت الى النل الكبير بقوة ١٦٠٠٠ من المشاة المتسلحين  
بالحراب والفين من الفرسان حاملي السيوف وستين مدقة الى عزم ان  
نهمهم على النل الكبير عند الفجر . وكان عرابي ضاربا في ذلك الموقع  
الحصين بقوة عشرين الف مقاتل من المشاة و ٢٥٠٠ من الفرسان و ٦٠٠٠



من امربان وسبعة وسبعين مدفعا . فسرت ليلا فقطعت مسافة ستة اميال  
كانت بيني وبين المعصاة من غير ان التى مرعجا وكان مع فرسانى في مينة  
الجيش بطارتان والميسرة فرسان بأمره الجنرال غراهم ووراهه فرسان  
بأمره نجل الملكة وكان عن يسار الخيالة سبع بطاريات واثنان واربعون  
مدفعا وكان فرسان المينة مأمورين بقطع خط الرجعة على المعصاة عند  
طلوع النهار . وكان هذا الترتيب مبنيا على نية الهجوم مرة واحدة على  
اتل الكبير وكان كذلك . فاننا اندفعنا عليه بثبات وبأس وقد امتاز في  
البسالة الاي الملكة الارلندي وعلى الخصوص على الكيفية التي استولى  
بها على مهمات المعصاة . وقد استولينا على عدة قطارات وكميات وافرة من  
المؤن والمهمات الحربية اما المدافع التي اغتبتها فلا اعلم عددها الى الآن  
ولكنها كثيرة .

« وقد رأينا المعصاة منهزمين الوقت بالوقت ساعة هجوم الفرسان عليهم .  
فانهم القوا اسلحتهم وشعروا عن ساق الفرار بعد ان انكبوا بخسائر جسيمة  
جدا . وجرح منا الجنرال ولسن جرحا خفيفا والكولونل ونشرسون  
جرحا بليغا . واصيب الماحوز كولفل واندروود وسمرفيل وقتل القائدقام  
ادوار واصيب الطبيب كايف برصاصة جرحته جرحا خفيفا وقتل السرجان  
هولس وجرح اربعة . غير هؤلاء من الضباط . اما عمراي فقرر الى الزقازيق  
على جواد سريع وجرح راشد باشا في رجله وعلى باشا فجي في ذراعه . »  
ولما وصل عمراي الى القاهرة عقد مجلسا من كبار الجندية واخبرهم  
بما حل برجاله فتباينت الآراء فيما اذا كان من الواجب مواصلة الدفاع او  
التسليم . فلما رأى البرنس ابراهيم باشا ابن عم الجناب العالي تضارب اقوالهم

نمض فيهم خطيباً يخبرهم على مواصلة الدفاع فوافقوه الحاضرون ولكن موافقتهم كانت ظاهرياً لانهم كانوا موقنين ان النجاح لا يتم لهم والخط لا يساعد . ولما ذهب عرابي وبعض المهندسين الى العباسية للنظر في التحصين والدفاع عارضه بعض الضباط قائلاً له : « انك تجهلك وسوء طويتك قد احرقك الاسكندرية وتريد ان تحرق مصر فاذا لم يكن لك فيها ما يهلكك فاعلم ان لنا فيها نساء واطفالا واملاكاً لا نسلم بضائعها تنفيذاً لاغراضك الشخصية الا تدرى انك تعرض مصر للخطر بانشاء الاستحكامات وتجعل منازلها عرضة لكرات المدافع فمنع لا نوافقك على ذلك واني أقول لك بالاصالة عن نفسي وبالنسبة عن جميع الضباط الحاضرين فلا ترج منا مساعدة وقد كفي ما جرى » . وكان اكثر الضباط الآخرين موافقين لآية وحيث برح عرابي العباسية واخبر أصحابه بما جرى . وبعد المفاوضات الطويلة قررت آراؤهم على طلب الخضوع والعفو من الجانب العالي فارسلوا عريضتين . فاقب الجانب الخديوي ان يقبلهما وامر بسجن علي باشا المروبي الذي اتاه بالعريضة الاولى واراد ان يقبض على عبد الله نديم الذي جاءه بالعريضة الثانية ولكنه تمكن من الهرب وبقي مختبئاً حيناً ثم سافر بعد سنوات الى الاستانة العلية حيث توفي .

وكان الانكار جواسيس في نفس القاهرة فاخبرهم واحد منهم بالخطط عزائم العرابيين فزحفوا بعد استيلائهم على التل الكبير واخذوا يستولون على المدن التي يملكون بها بدون ان يجدوا مقاومة تذكر حتى اذا وصلوا القاهرة نزلوا في سنج المقطم يوم ١٤ سبتمبر وفي اليوم التالي دخلوا المدينة بلا ضرب ولا حرب ونزلوا في قصر النيل والمقطم والعباسية والقلمة

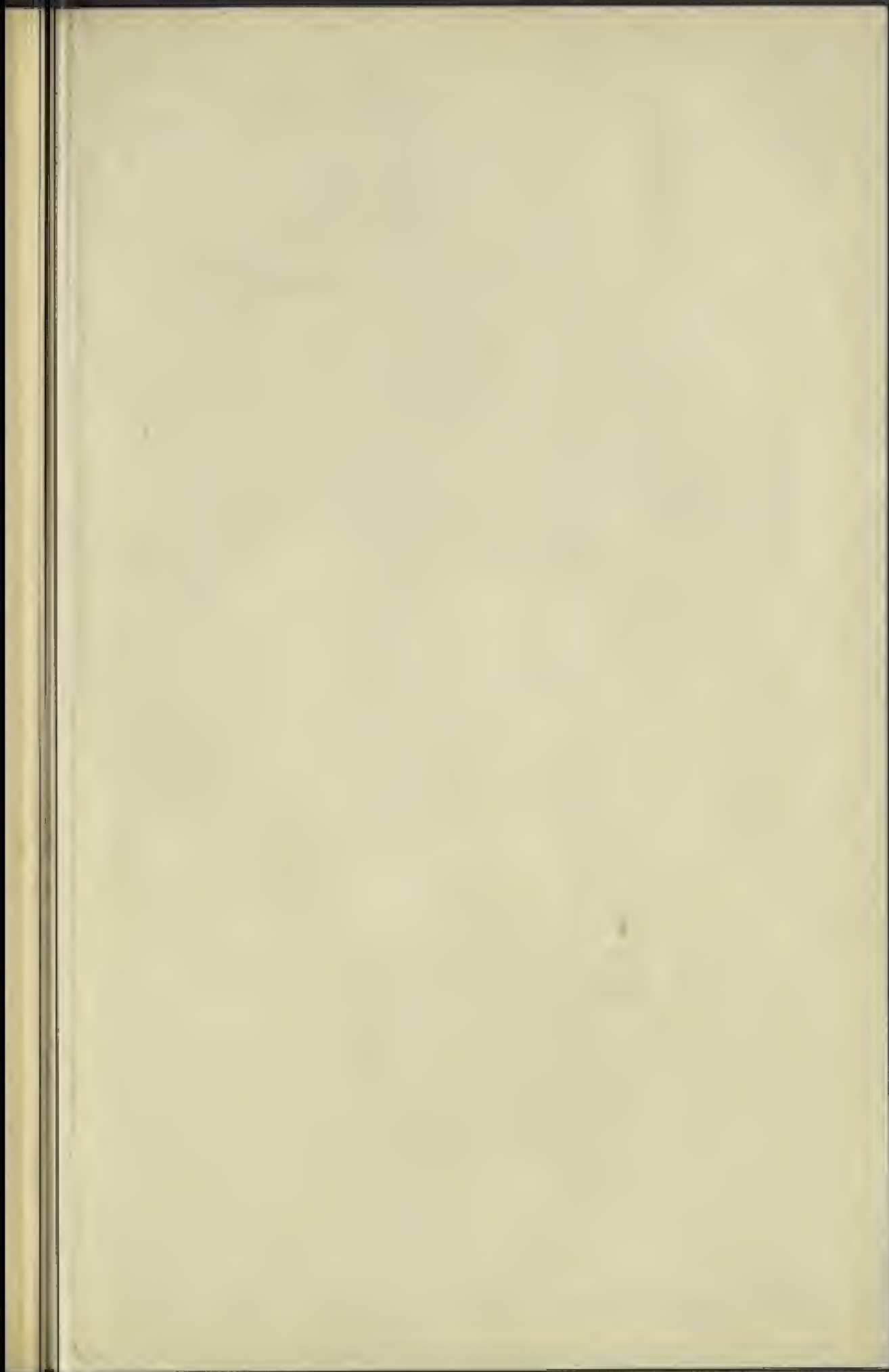


ملاک دوفین



شریف باشا







وكان في لجنة الضباط الدوق دي كونوت شقيق جلالة الملك أدوارد. وكان في مقدمة ما فعلوه أنهم قبضوا على عرابي ومحمود باشا سامي وبعض الزعماء وأودعهم السجن. وبعدئذ انصرفت الأفكار كلها إلى تسكين الخواطر ومحاكمة العرابيين وعزل المديرين الذين لم يصدقوا القول والعمل للحضرة الخديوية. وأمر الخديوي بتعيين لجنة لتحقيق السرقة والقتل والحرق في القاهرة وتعيين لجنة أخرى في طنطا وصدرت الأوامر بإرسال من تقع عليهم الشبهات في المديريات. وفي ٢٥ سبتمبر حضر الجناح العالي إلى القاهرة ومعه شريف باشا وسائر النظار والدوق دي كونوت والجنرال واسلي والمستمر مالت فنصل انكثرا. فأقيمت الزينات واطمأنت القلوب لقطع دابر العصاة وإرجاع الأمن إلى البلاد. ثم أمر الخديوي بتأليف اللجان لمحاكمة الزعماء العرابيين فتعينت هذه اللجان « وكانت محاماة عرابي ورفاقه في اللجنة التي تحت رئاسة اسماعيل باشا أيوب في مصر » وأمل حل عقد الجيش المصري وتجديد تأليفه والاكتفاء بمحاكمة الضباط دون سواهم. فحكم على كثير منهم بالقتل. فأمر بتعديل الأحكام واستقرت الآراء على نفي أحمد عرابي وطلبية عصمة وعبد المال حلمي ومحمود سامي وعلي فهسي ومحمود فهسي ويمقوب سامي وذيل الحكم بأن كل واحد منهم يعود بغير المفويقتل. ثم أرسلوا إلى جزيرة سيلان.

وهذه هي صورة التلغرافات التي أرسلها عرابي بشأن الثورة إلى الاستانة العلية يطعن بها على الحضرة الخديوية :

صورة تلغراف في غرة رمضان سنة ٩٩

« في يوم الثلاثاء ٢٥ شعبان سنة ٩٩ ابتدأت الانكاث بالضرب بمدافع

الدونماغة على اسكندرية واستحكاماتها والضرب بسبب عن طلبات من  
الاميرال الانكليزي وبلغت الى حضرة الخديوي وهو عرضها على مجلس  
النظار الذي عقد تحت رياسته بحضور دوللو درويش باشا مندوب  
الحضرة السلطانية وكثير من ذوات البلاد ولما تحققت عند جميعهم ان  
الطلبات مضره بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن الدولة العلية قرأهم على  
معارضة طالب الاميرال ولو أدى ذلك للحرب وبناء على ذلك قرر المجلس  
المذكور بلزوم المدافعة وان لا تطلق المدافع من جهاتنا الا بعد اطلاق  
خمس مدافع من السفن الانكليزية وحين ابتدأت السفن بالضرب على  
مدينة الاسكندرية لم تقابلها الطوابي الا بعد عشرين طلقة حالة كونها على  
غير استعداد لاستمرار الاوامر وعدم الاستعداد فبهذه الاسباب تعتبر هذه  
المحاربة واجبة بوجه الحق والشرع وحيث انها صادرة من الانكليز  
ظالماً وعدواناً وان العسكرية المصرية الشاهانية ثبتت غاية الثبات في مراكزها  
وبذلت غاية جهدها في مدة الحرب التي استمرت نحو عشر ساعات ونصف  
الى ان تخربت الاستحكامات ومدينة الاسكندرية هدماً وخرقاً من مقذوفات  
السفن ذات الموايد الاتمانية ثم تأخر الجيش خارج المدينة في موقع يصلح  
للقنال برآ وفي حال القيام من المدينة دخل اليها الخديوي بحرمه ورفقته  
دوللو درويش باشا وانزل حرمه في البحر وأظهر انخيازه الانكليز وترتب  
الحرس عليه وعلى القره قولات من عساكر الانكليز واتخذ المصريون  
والجيش الشاهاني اعداء له وأرسل رساله الى المهاجرين ينادونهم بالصلح  
ويحثونهم على العودة الى المدينة وبعد ان دخل بعضهم حرض عليهم  
عساكر الانكليز يقتلون ويبطشون بهم وبالعساكر المصرية الشاهانية



الذين كانوا خفراء عليه ثم صدرت أوامره الى المديريات بحصول الصلح وترك جمع المساكر والتجهيزات الحربية فكان أمره كامر بايتونس سواء بسواء وقد تحقق ما كنا عرضناه على الحضرة الفخيمة السلطانية فترجو عرض ذلك على حضرة أمير المؤمنين نصره الله

صورة تفراف تاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٩٩

أشكو بني وحزني الى الله وارفع لسدة أمير المؤمنين ما حل ببلادنا من تواضي الخديوي مع الانكليز وميل دولتا درويش باشا كل الميل لتعزيد الخديوي حتى بعد تحقيق انخيازه الى الانكليز ومرافقته له حين توجه اليهم بعد خلو مدينة الاسكندرية من المساكر مع انه كان الواجب على دولته ذمة وديانة ان ينصح للخديوي بان يتوجه معه الى العاصمة مقر الحكومة فيكون خلف الجيش الآن يترك جيش الاسلام الشاهي وينحاز الى جيش العدو المحارب. فما ذكر يتضح جلياً ان المدوان الذي حصل من الانكليز ما كان الا باتحادها معهم ولذلك صدر اعلان من الاميرال الانكليزي مقتضاه ان الخديوي مفوض له ادارة الاسكندرية مؤقتاً فنؤمل عرض ذلك الى اعيان الحضرة الملوكانية أيدها الله

صورة تفراف تاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٩

اعرض للسدة العلية السلطانية ان الشعب المصري الشاهاني لما رأى اتحاد توفيق باشا مع دولة الانكليز على وقوع الفرق بيننا وبين متبوعنا مولانا أمير المؤمنين لشق عصا الاسلام معاذ الله وتحقق له ذلك من الحرب التي اثارها علينا الانكليز بقتلة اجتمعت كلمة اهل البلاد على حفظها والدفاع عنها وتسابقوا للنظام في سلك الجهادية حتى انتظم عندنا

جيش عظيم جرار وكذاك تجمع من قبائل العربان كل شاي السلاح  
وقد رتبنا المساكر والعربان في النقط المهمة وأصبحت قوتنا البرية عظيمة  
مع اعداد الذخيرة والمأونة لهذا الجيش الشهاني وفي كل وقت تنطلق  
الالسة بالدعاء لأمير المؤمنين وتأييد شوكته والشعب باجمعه واثق بان  
المظمة الشهانية تحمل مشا كله التي جلبها عليه توفيق باشا اما المدافعة  
عن البلاد واهلها والحقول السلطانية فهي من الواجب علينا وفي كل حال  
الامر لمن له الامر انقدم .

.....

وبعد استتاب الامن قدم اللورد دوفرين فدرس الاحوال المصرية  
ووضع تقريره المشهور وأرسله الى لندن في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ وقد بحث  
فيه مليا في حالة السياسة والمالية والقضاء ودين الفلاح . ثم ارتأى الناء المراقبة  
الفرنسوية الانكليزية فاستأب فرنسا ولكن أحجامها عن مشاركة انكلترا  
في احتلال مصر جعل حجتها ضعيفة في المقاومة ثم عين السير أوكلاند كوفن  
بصفة مستشار حالي يحق له أن يحضر جلسات مجلس النظار .

ومنذ ذلك الحين أخذ الانكليز يصرحون في الظاهر أنهم لا يريدون  
البقاء في مصر بل يرغبون في تأييد سلطة الجناب العالي . الا أنهم أخذوا  
يفعلون كل ما يؤيد سلطتهم ويمحووا السلطة المصرية . وشعر دولة الوزير  
الخطير رياض باشا أنهم يميلون الى التساهل مع العرايين فقدم استقالته من  
نظارة الداخلية وكان دولته أول من أراد اعدام عرايين لكن السياسة  
الانكليزية حالت دون مرامه . فكان لعمله وقع عظيم ولهجت به الالسن  
والاقلام واتخذ دليلا على افته وصدقه في خدمة البلاد . وفي أول مايو



سنة ١٨٨٣ صدر الامر الخديوي بناء على رأي اللورد دوفرين بتأليف مجالس  
المديريات ومن حقوقها أن تضع رسوماً جديدة بعد موافقة الحكومة .  
وبتأليف مجالس شورى القوانين ومن حقوقه النظر في كل قانون أو لائحة  
غير أنه لا يستطيع أن يجبر الحكومة في شيء . وتأليف الجمعية العمومية ومن  
حقوقها النظر في الضرائب الجديدة ورسوم المقارنات والمتقولات والموائد  
الشخصية . وبعد حين قليل تمكن الانكليز من المالية والحرية والقضاء  
والبوليس وابشوا يتدرجون حتى أصبح حكمهم مطلقاً . واستصدروا العفو  
الخديوي عن عرابي في العام الماضي وعن محمود سامي قبله بعد أن مات بعض  
الزعماء المنفيين في جزيرة سيلان . وليس مجالس الشورى ولا للجمعية العمومية  
ولا لمجالس المديريات أن يفعلوا شيئاً الا بعد موافقة الانكليز وليس في وسع  
الجندي المصري الآن أن يستل سيفاً أو يغمده الا باذن رئيسه الانكليزي .  
وكما دقق المرء في حوادث الثورة العرابية واستطلع فيها آراء المارفين ازداد  
ترجيحاً لثلاثة أمور . الاول ان الانكليز كان لهم يد في الثورة العرابية وانهم  
استمالوا عرابي وأصحابه ان لم يكن في أول الثورة ففي أواخرها . والثاني ان  
الذهب كان له دور مثل دور المدافع . والثالث ان فرنسا أخطأت في عدم  
مشاركتها للانكليز في الاحتلال لأن احتلال دولتين يرحى معه الجلاء  
أكثر مما يرحى بعد احتلال دولة واحدة مثل انكلترا . أما عود الانكليز  
بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة العرابية والله أعلم متى تحقق ...

...

وبينا كان عرابي وأصحابه ينفمون الصدى بلقوم الاحتقاد والبعضاء في  
وادي النيل ( سنة ١٨٨١ ) استعدداً لبلوغ غايتهم . كان رجل نوبي يدعى

أحمد محمد بن عبد الله يدعي انه المهدي ويسمى لشق عصا الطاعة على الحكومة المصرية في السودان ويجمع المديرين والاتباع فالتف حوله عدد كبير من السودانيين . ولما أبى أن يحضر الى الخرطوم عملاً بأمر رآوف باشا الذي كان وقتئذ حكام السودان أرسل لمقاتلته ٣٠٠ من رجاله فلم يتأثروا منه مراراً بل رجعوا خاسرين فازداد عدد أنصاره حتى خشي استفحال أمره فأرسل سعيد باشا مدير كوردفان جيشاً كبيراً الى جبل الغور الواقع شمالي فشوده فلم تغز الحكومة السودانية منه بشي ثم أرسلت راشد بك فقتله المهدي وشنت رجاله وغنم مؤنه وذخائره . وما كانت أوائل سنة ١٨٨٢ أي سنة الثورة العربية حتى عظم شأن المهدي في السودان . وبعد حين جمع ستين ألفاً وحاصر العبيد حيث كان نحو ستة آلاف جندي مصري فقط . ثم هاجمها دفعتين فصدمته الجنود المصرية التي كانت مسلحة بأثني عشر مدفعاً ولبت المهدي محاصراً للعبيد الى أوائل سنة ١٨٨٣ فاستولى اليأس على حاميتها واضطرها ضيق الحال الى التسليم فتم الامر بتسليمها للمهدي في كوردفان كلها . وكانت الحوادث المتقدمة الذكر أكبر مساعده على زيادة اتباعه وأنصاره .

ولما تفاقمت الحوادث السودانية أرسلت الحكومة المصرية في أول فبراير من سنة ١٨٨٣ حملة مؤلفة من ١١ ألف مقاتل بقيادة هيكل باشا لانتفاذ العبيد لان خبر تسليمها لم يكن قد ورد على مصر فوصلت الحملة أولاً الى الخرطوم ثم زحفت الى جهة العبيد . ولكن الأعداء كانوا قد نصبوا لها مكيدة في الصحراء فهلكت مع قائدها ثم تو الى فشل جنود الحكومة في جهات أخرى .



ولم يرد خبر هلاك هيكس باشا وحملته الا في ١٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٤  
وكانت وزارة شريف باشا قد اتفقت مع الحكومة المصرية قبل ورود  
هذا الخبر على ان ينقص عدد جيش الاحتلال الى ثلاثة آلاف رجل وان  
ينقل من القاهرة الى الاسكندرية وبور سعيد حيث يبقى الى وقت الجلاء.  
وبعد ذلك بتسعة أيام خطب اللورد دربي في قصر غلد هول فاعرب عن  
أمله بان جميع الجنود الانكليزية ترح الديار المصرية في أوائل سنة ١٨٨٥  
الا انه بعد اعادة حملة هيكس باشا طلبت الحكومة المصرية بناء على مشورة  
بعض كبار الانكليز ان ترسل انكثرا جنوداً انكليزية لمساعدة الجنود  
المصرية وتأييد السلطة الخديوية في الخرطوم فلم تحب انكثرا بشي من هذا  
الوجه بل أصرت على وجوب ترك السودان وكان أول المشيرين به السير  
افان بارنج . ولم تتبع انكثرا هذه السياسة الا رغبة في توطيد حقوقها  
بأهراق دم ابنائها في سبيل خدمة مصر اذ لا يخفى ان بقاء السودان متروكاً  
يجعل مصر في حاجة الى انكثرا من جهة ويوطد لانكثرا حق دم ابنائها  
من جهة أخرى . وهي سياسة بالغة منتهى البراعة ولكنها بالغة منتهى  
الطمع والشجع في وقت واحد . ولما رأى عقلاء المصريين اصرار انكثرا  
على اخلاء السودان عظم الامر عليهم وأبى شريف باشا رئيس الوزارة ان  
يرضى به . ولقد كان الاستياء شديداً الى حدان السير افان بارنج أشار  
بزيادة عدد جيش الاحتلال بعد انقاصه خوفاً من الهيجان . وفي تلك  
الثناء ارثأى المغفور له توفيق باشا ووزرائه أن يطلبوا ارسال جنود  
عثمانية لتأييد السلطة الخديوية في السودان . وقيل انهم لم يروا هذا الرأي  
الا رغبة في تخويف انكثرا من إحباط سياستها فاجابت انكثرا بانها

لا ترى مانعاً في ارسال الجنود العثمانية الى السودان على شرط ان تحصل  
الدولة العلية نفقات حملتها . فحينئذ عدل الخديوي ووزراؤه عن هذا الرأي  
اعلمهم ان الحكومة العثمانية لا ترضى بتحمل النفقات وربما لم تكن ترضى  
أيضاً بإرسال الحملة ولو جمعت النفقات على حساب غيرها اذ لو كان من  
رغبها ان ترسل جنوداً لا أرسلتها أيام الثورة العرابية . ولكن شريف باشا  
بقي مصرأ على رفضه اخلاء السودان متمسكاً بقوله المشهور « اننا اذا تركنا  
السودان فهو لا يتركنا » . وفي تلك الاثناء ورد تلفزيون من لندن مفاده  
ان كل وزير لا يتبع نصيحة الحكومة الانكليزية مادامت سجنودها في  
البلاد المصرية يجب عزله واستبداله بوزير آخر لا يعارض ولا يعاكس  
فيما يريد كبار المحتلين . وقد كان السير افان بارنج صاحب هذا الرأي .  
ولما استقال شريف باشا من أجل السودان دعا الخديوي رياض  
باشا وعرض عليه ان يكون رئيساً للوزارة فأبى . وفي تلك  
الانثناء أرسلت وزارة انكلترا تقول الى الخديوي انه اذا لم  
تؤلف وزارة جديدة في خلال أربع وعشرين ساعة استلم  
السير افان زمام الوزارة بنفسه . فحينئذ حار الخديوي في أمره ودعا  
اليه نوبار وفاوضه في الامر فرفض نوبار أولاً أن يقبل رئاسة الوزارة ولكنه  
عاد فرفض بها لعدة أسباب أهمها انه لم يكن يرغب في انتقال زمام الوزارة الى  
الانكليز بل كان يرى انه من القبح وسوء السياسة أن يقاوم المصريون  
دولة احتلت بلادهم حربياً بعد أن قهرت الثائرين ثم انه كان يؤمل أن يبدل  
كل الجهد في اخلاء السودان تباعاً على ما يوافق المصلحة المصرية أكثر مما  
لو كان اخلاؤه والوزارة انكليزية محضة لما وزد على كل ما تقدم أن جميع

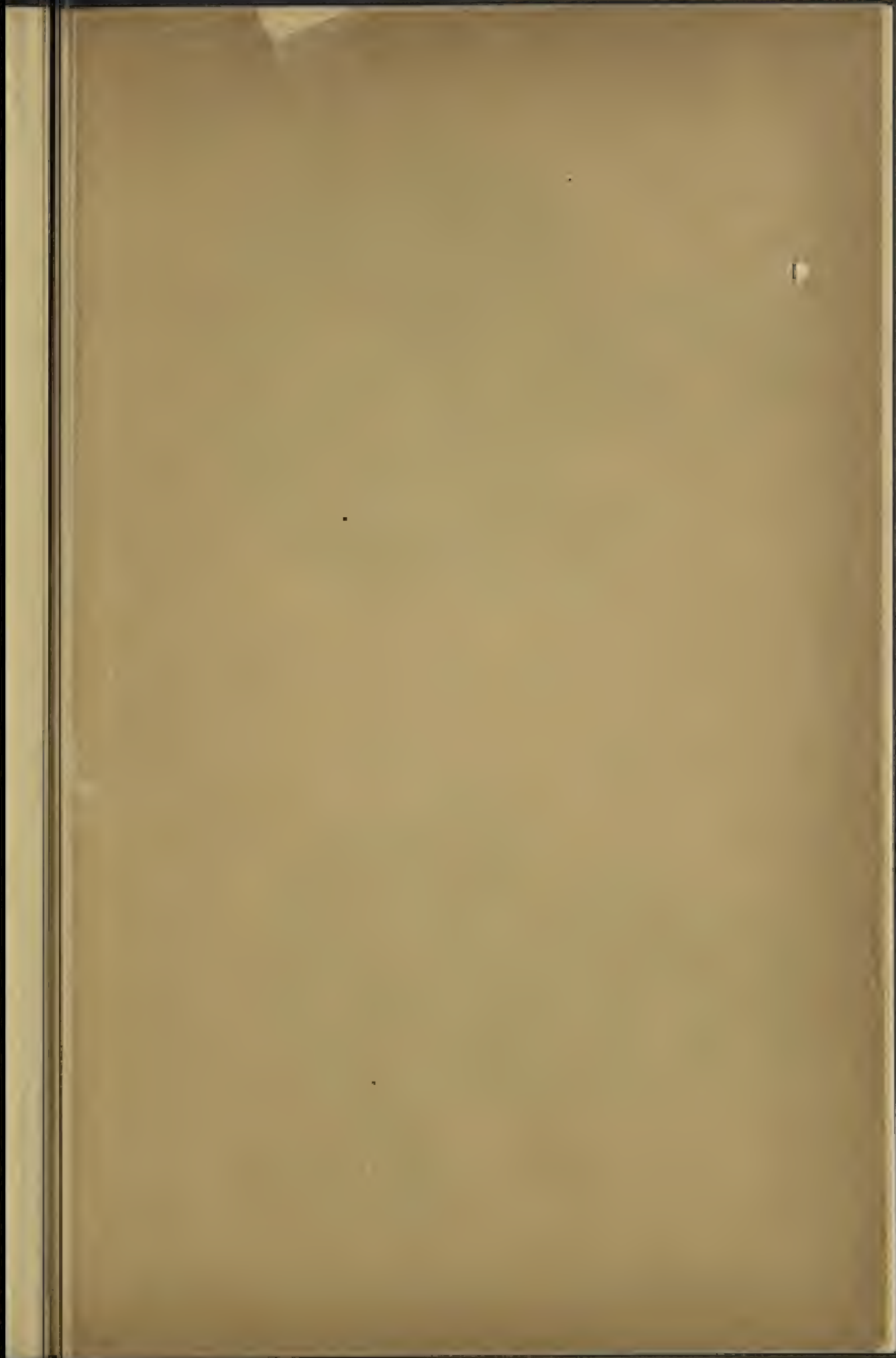


غور شون پاشا



میکس پاشا







المدول كانت معرضة في ذلك الوقت عن مصر لاعتمادها يداً ولا  
تعمدها بمساعدة

١٨ ولعد الآن الى تمة حوادث السودان فيرى القاري من شدة تفاقها  
عذراً آخر لنوبار الذي لم تكن المالية المصرية تساعد في ذلك الحين على  
تحمل النفقات العظيمة كما أن السياسة كانت تعاكس كل راغب في ابقاء الجنود  
المصرية في السودان لموزد على ذلك كله ان القشل كان متوالياً على الجنود  
المصرية في كل جهة من السودان فثمان دقنه أحد فواد المهدي كان يحاصر  
توفيق بك محافظ سواكن بمدد عظيم من الاعداء مع ان توفيق لم يكن  
لديه في سنكات سوى ستين رجلاً ولكنه أظهر من البأس والحزم ما يخلده  
التاريخ وبقي يحاول ويحاول حتى تمكن من التحصين فأبى أن يسلم لعثمان  
الذي تهدده بالقتل ان لم يقدم الطاعة . على أن قائد المهدي تمكن بكثرة  
رجاله من مهاجمة حصن توفيق بك وقتل بعض رجاله ولكنه لم يفر به . ثم  
حاصر الاعداء نوكار وتقدموا الى سواكن فارتدوا عنها خائبين . وفي أواخر  
سنة ١٨٨٣ أرسلت الحكومة حملة باكر باشا لتنفذ الحاميات ثم ترحف الى  
بربر لاعادة المواصلات بينها وبين سواكن . فسار باكر باشا عن طريق  
مصوع وحدثت معارك شديدة بينه وبين الاعداء اسفرت عن استيلاء  
هؤلاء على سنكات ونوكار وعن قتل توفيق بك . ثم اضطر باكر باشا  
لارجسوع الى سواكن وبعد حين رجع الى القاهرة وأرسلت انكلترا  
الاميرال هيوت بدلا منه الى سواكن حينئذ حدثت الازمة الوزارية التي  
تقدم شرحها . وفي أوائل سنة ١٨٨٤ أرسلت الحكومة الانكليزية  
غوردون باشا أحد رجالها المشهورين لينظر في حالة السودان وسلامة

الجنود المصرية بعد ان تقرر اخلاء البلاد الداخلية السودانية . فسار غوردون الى السودان ليرى أفضل الطرق لاقضاء الحاميات مع ابقاء سواحل البحر الاحمر وكان من العارفين بالامور السودانية . وفي اليوم الثاني لوصوله القاهرة أصدر الخديوي أمراً عالياً بتوليته جميع الاقطار السودانية . ولما وصل غوردون الى بربر قال للاهالي ان تجارة الرقيق مباحة وان السودان اصبح بلداً مستقلاً عن مصر وان المهدي اقيم سلطاناً على كوردفان . ثم سار الى الخرطوم فلقاه اهاليها بالترحاب فأخذ يستميلهم بأساليب اللين والكلام الموافق لآخلاقهم وأميلهم . ولكنهم ما لبثوا ان نزعوا الى النورة فأوجس غوردون خيفة من تعاطف شوكة المهدي وكتب الى الحكومة الانكليزية ينصح لها بوجوب تهره واخضاعه مخافة ان يزداد أمره استمخالا فيزحف على حدود مصر . ثم نشر بترك سواكن ومصوع وأخذ من جهة أخرى يسلم السودانين ريثما ترد عليه النجدات الكافية . وكان قد كتب الى المهدي انه أمر بتعيينه سلطاناً على كوردفان فاجابه المهدي ساخطاً ورفضاً هذه الهبة وعهد كتابة غوردون شيئاً وعاراً عليه وأخذ يرسل رجاله في السفن حتى حاصر الخرطوم وأصبح حصارها تاماً في أواخر مارس سنة ١٨٨٤ فازداد الحاح غوردون على الحكومة الانكليزية بوجوب ارسال النجدات وكتب الى السير افان مايلي : « علمت انك لا تريد ان تتجهدنا فاذا لم ترد كتب الى السير افان مايلي : « علمت انك لا تريد ان تتجهدنا فاذا لم ترد النجدات كنت حراً ان افعل ما تقتضيه الاحوال فاذا تمكنت من المقاومة كان ذلك خيراً والا فاني أرجع الى خط الاستواء ( لاعتقاده انها أفضل طريق للنجاة ) وحيثما يبقى العار على من يهمل حاميات سنار وكسلة



ودقوله وبربر . واني اعلم علم اليقين ان الحكومة الانكليزية ستضطر الى  
مخاربة المهدي في أصعب الاحوال اذا أرادت حفظ الامن في الديار  
المصرية . فلما رأى السير افلان بارنج الخاج غوردون كتب الى انكلترا وقر  
رأي الحكومة الانكليزية على ارسال حملة دعمها الحملة النيلية بقيادة اللورد  
ولسي ( قائد حملة سنة ١٨٨٢ ) وكانت مؤلفة من سبعة آلاف رجل . وقبل ان  
سارت الحملة ذهب الماجور كشنر ( اللورد كشنر ) في مقدمتها ليستطلع  
الاحوال فكانت جميع الاخبار تدل على سوء الحال . وفي ٤ نوفمبر من  
السنة نفسها كانت الحملة قد برحت دقوله وفي أثناء زحفها تلقى اللورد ولسي  
رسالة من غوردون قال له فيها اني لا أستطيع المقاومة في الخرطوم أكثر  
من أربعين يوماً . وبينما كان الجنرال وللي في كورتى ورد عليه خبر سقوط  
الخرطوم وقتل غوردون وعدد كبير من الاوربيين فارسل تلغرافاً الى  
حكومته يخبرها فيه بما جرى فأمرته بالرجوع . فآخبر الخلتين اللتين  
أرسلتا الى المتة وأبو حدودك بعد ان قتل الجنرال ستوارت والجنرال  
ارل وعدد غير قليل من الضباط والجنود الانكليزية . وكانت الحكومة  
الانكليزية قد أرسلت حملة الى سواكن بقيادة الجنرال غراهم لفتح طريق  
بربر فمدت سكة حديدية الى عطوة وطنبوك بمسد مقاساة العناء العظيم  
بسبب اعتداء العربان . وما كان شهر مايو سنة ١٨٨٥ حتى أخلي السودان  
من الجنود الانكليزية والمصرية الى حلفا وكروسكو وتركوا للمصاة ما  
وراءها الى ان تأتي الفرصة الموافقة . وبعد ذلك بقي المهدي في الخرطوم  
يحشد الجيوش لافتح القطر المصري ولكنه أصيب بمرض الجدري ومات  
فظن الناس ان موته يميت شيئاً من روح الثورة في صدور السودانيين

على ان الحالة بقيت على منوالها وجلس ابن أخى المهدي خلفاً له وعظمت  
التخاسة والمظالم والمغارم . ثم سافر اللورد والسلي وخلفه الجنرال غرنفيل  
على الحدود المصرية وحدثت بين جنود مصر والدرأويش عدة معارك  
كان النصر فيها للجنود المصرية . وبقيت الحال كذلك حتى مل الدراويش  
مهاجمة الحدود ولم تعد نسمع سوى أخبار مناوشات قليلة وتم الامر لخليفة  
المهدي عبد الله التعايشي . ولا نسل عما أحقه بالإسلام من المصائب  
والأهوال والضرائب الفواح وبث صاحب الامر والهي الى ان سار  
كتشتر باشا سنة ١٨٩٦ بمحملته وفتح أم درمان كما ستري .

أما ما كان من شؤون مصر فان الوزارة النوبارية فيها كانت كالسفينة  
الصغيرة تتقاذفها أمواج المتاعب والأغراض والسياسة الداخلية والخارجية  
اذ ان الحكومة كانت ضعيفة والأحوال مختلفة معتلة والمالية في أشد العسر  
ولو لم يكن عقل نوبار يدير دفة تلك السفينة لانقلابت في بضعة أشهر .  
وكان اذ ذاك المستر كليفورد مديراً عاماً للإصلاح فسر باستلام نوبار لزم  
الوزارة أبلغ سرور وانفق معه في بدء الامر اتفاقاً محكماً وقبل برأي نوبار  
الذي اراد ان يعينه وكيلاً للداخلية الا ان المستر كليفورد كان موصوفاً  
بالمناد والأصرار على رأيه فلم يلبث ان وقع الخلاف بينه وبين نوبار واشتد  
بينهما على وجه خاص في مسألة البوليس . فكيفورد لويد كان يطلب ان  
يكون البوليس كله تابعاً لمفتش عام مقره في العاصمة ونوبار كان يطلب ان  
يكون تحت أوامر المديرين والمحافظين وأموري المراكز كما نراه في هذه  
الايام وانفق في ذلك الحين ان الخلاف وقع أيضاً بين كليفورد والسير  
بنسن مكسويل في الحاقية . فلما رأى نوبار عناد الرجل وقلة احترامه



لآراء رؤسائه ضاق صدره ونفذ صبره وذهب الى السير افان بارنج وقدم  
استقالته فاجابه معتمد انكرا الى السير كليفوردي سيمزل ثم عزله في شهر  
ابريل سنة ١٨٨٤ أي بعد استلام نوبار لزامم الوزارة بنحو ثلاثة أشهر  
فكان ذلك فوزاً لسياسة . وقد أشاع بعض مبغضي نوبار انه لم يقنع  
السير كليفوردي بقبول وكالة الداخلية الا ليجعله مسؤولاً تحت أمرته ثم  
يقذف به من حلق كما فعل . ولكن نوبار كان أسى خالقاً وتبرأ  
مراراً من هذه الحيلة التي نسبت اليه كذباً وبهتاناً وقال انه لم يفعل  
ما فعله الا حباً بالاصلاح . ثم وقع خلاف شديد بين نوبار والسير  
ادغار فنتنت الذي كان مستشاراً مالياً بسبب التقرير الشديد  
الذي اراده المستشار وشفع بخلاف آخر مع السير كون سكوت منكريرف  
وكيل الاشغال لان نوبار كان يود تقييد مفتشي الري والوكيل يود اطلاق  
أيديهم . أما السير افان بارنج فقد انحاز في هذه المرة الى تعضيد المستشار  
المالي ووكيل الاشغال فتكدر كاس الصفاء بينه وبين نوبار  
وفي تلك الاثناء عقد مؤتمر في لندن حضره اللورد كرومر وكثيرون  
من اعضاء مجلس النواب الانكليزي للنظر في المسألة المصرية وترتيب  
احوال المالية التي كانت في أشد الضيق والاعسار . وفي هذا المؤتمر  
عرضت الحكومة الانكليزية ان تضرب موعداً لاجراء جنودها من  
مصر بشرط ان تنفق الدول الاوربية على مسألة الاموال اللازمة لمصر  
وعلى انقاص معدل الفائدة المذكورة في قانون النصفية ولكن لحسن حظ  
انكرا رفضت فرنسا ما اقترحتة الحكومة الانكليزية في الشؤون المالية  
ورغبة في حماية مصالح اصحاب الديون الفرنسيين وارثيآباً بكل تدبير تتخذه

انكثرا في اي امر من الامور الا انها اخطأت في هذا المؤتمر خطاء جديداً  
فلو وافقت انكثرا على مطالبها لما خسر الفرنسيون ولا اضطرت انكثرا الى  
اجلاء جنودها على وجه من الوجوه ثم انحل المؤتمر على غير نتيجة .  
وعاد جناب اللورد من لندن مسروراً في الباطن بما أفضى اليه المؤتمر  
وايث الخلاف بينه وبين نوبار . وكان نوبار يشكو من أن انكثرا تكلف  
المؤتمرين المصريين ما فوق طاقتهم وتعرض عليهم أموراً فاذا قبلوا بمشورتها  
وانفرت عن نتيجة غير راضية تخلت عنهم ويستشهد بمسألة البوسفور  
أجبيسان التي لم يفعل فيها نوبار شيئاً الا بمشورة انكثرا ثم اضطرت فرنسا  
للاعتذار رسمياً لأن البوليس دخل بيت فرنسوي ويستشهد أيضاً ببعض  
أمر مالية . ثم استمال نوبار اليه المرحوم الخديوي السابق وأرسل رسولا  
الى انكثرا يشكو من أن جناب اللورد كرومر ترك الخديوي صفراً في  
بلاده فقابلت الحكومة الانكليزية الرسول بالاعراض وأبلغت توفيق باشا  
انها تأمل قبول مشورتها في الداخل اذا كان يريد حمايتها في الخارج فظان  
حيث الخديوي ان نوبار لم ينصحه نصيح اخلاص وأصبح في جملة مقاوميه  
وفي شهر يونيو اسقطت وزارته لسبب طفيف ليس بالسبب الصحيح  
لأن الباعث الحقيقي خلافة مع الخديوي ومعتد انكثرا وكبار الانكليز  
وخلاصة ما اجمع عليه اكابر الكتاب من اللورد ملتر الى اصغر كاتب ان  
نوبار ادى للبلاد خدمات جليلة عظيمة في مدة هذه الوزارة واظهر من  
قوة الدراية ما يدل على سمو مداركه ورجاحة عقله . وانما الذي سبب سقوط  
وزارته هو انه كان يحب الاصلاح على رأيه . واذا كان معتقداً كل الاعتقاد  
ان هذا الرأي او ذاك حق وصواب فلم يكن يقول عنه مهما عظمت



معارضته ولم يكن اصراره لمجرد العناد بل لمجرد اعتقاد الصواب . ولذلك  
كان الانكليز نفوسهم حتى خصومه منهم يحلون ويعظمون شأنه . فان  
اللورد كرومر الذي كان اعظم عامل في اسقاط هذه الوزارة عاد فرضي  
بتسليم نوبار مقاليد الرئاسة الوزارية في سنة ١٨٩١ . ولم يلاق نوبار في  
هذه الوزارة شيئاً من المصاعب والمناصب التي لاقاها لان الحالة المالية  
كانت قد تحسنت والخوف من افلاس الحكومة قد زال او كاد . ولذلك  
كان الوفاق بينه وبين كبار المحتلين اكثر احكاماً مما كان عليه في الوزارة الماضية  
فنجح في اكثر المطالب التي لم ينجح بها سابقاً وليس من العيب ان نذكر  
ما كتبه يده من الآراء المتعلقة بالداخلية والبوليس قال :

« في أواخر مدة الوزارة الرياضية اشار اللورد كرومر بتعيين وكيل  
لداخلية عند اقتضاء الحال يكون من الرعايا الانكليز وكان اللورد يظن ان  
تعيين الوكيل يكون له تأثير حسن في اجراء الاشغال على محور الترتيب  
والنظام والمثابرة الواجبة في كل ادارة ومع ذلك فقد صرح لي اللورد بأنه  
كان مستعداً كل الاستعداد لفحص كل مشروع يراد به تنظيم نظارة الداخلية  
ويكون محتوياً على الضوابط الكافية لحسن سير الاعمال وموافقاً للمراقبة  
الانكليزية التي حفظها كبار المحتلين نفوسهم . واني منذ سنة ١٨٨٤ طلبت  
اعادة تنظيم الداخلية ولست بحاجة الى الكلام على نظام البوليس كما اراده  
اللورد دوفرين . فان الجميع يعرفون ان اللورد المشار اليه جعل السلطة مشاة  
في الداخلية أي سلطة المفتش العام وسلطة الناظر فجاء ذلك موافقاً لمصلحة  
المفتش العام المعروف رسمياً بأنه مسؤول عن الأمن العام في البلاد المصرية  
كلها فكان يفعل ما يشاء . ولست بحاجة أيضاً للكلام عن الاضطرابات

الادبية والمادية وقلة الأمن في القرى مما نشأ عن ثنية السلطة في الداخلية ولا يزال موجوداً في المديرية وفي نفس النظارة لان الجميع يعلمون ذلك كله . فبناء على ما تقدم كان الشرط الأول المحتوي على الضوامن النظامية لتنظيم الداخلية هو الشرط الذي يؤدي اجباراً الى الغاء وظيفة المفتش العام في البوليس والغاء نظام هذا البوليس نفسه والعودة الى النظام القديم الذي يقتضي بأن كل مدير يكون مسؤولاً عن الأمن في مديريته وبأن يعين في المديرية بوليس يكون المديرون رؤساء له .

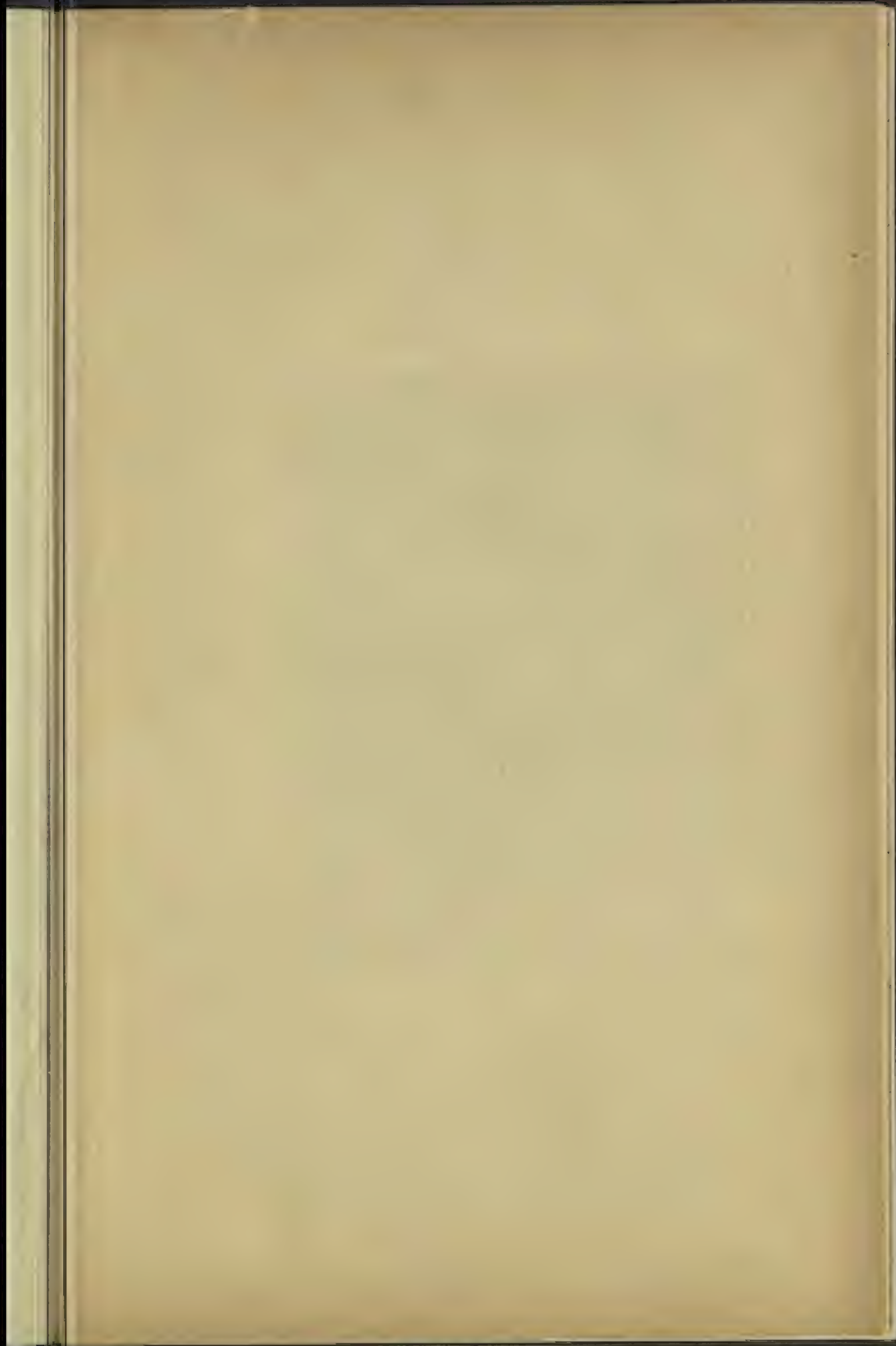
هذا ما سمعت اليه وقد أراد المستر غورست ان يعرضني فيه ثم ان قوة البوليس الحاضرة تبقى على هيئتها العسكرية ريثما تقدم تباعاً وتكتسب صبغة الهيئة الملكية التي كانت لها في سالف الزمان . وفي هذا التحويل في هيئة البوليس يعين ضابط من الداخلية لمراقبة الفصائل ونظامها وما لا يسها . أما الضباط الاجانب المقيمون في المديرية في وظائف ثانية فيدعون الى نظارة الداخلية في القاهرة وهي توجد لهم وظائف مع ضباط البوليس الحاليين وتلحق عدداً منهم بنظارة الداخلية بشرط ان لا يكون لهم شيء من الاختصاص الاجرائي بل يبتغون تحت امره الداخلية لاجراء التحقيقات أو القيام بمهمات معينة الغايات »

ثم ذكر نوبار انه كان يود أن يعين جناب المستر غورست مساعداً في الداخلية مع بقائه وكيلا لنظارة المالية ولكن اللورد كرومر عارض في الامر لاعتقاده ان مشاغل المالية تحول دون الوقت اللازم لمساعدة نوبار وانكسره رضي بان يترك المستر غورست المالية ليكون وكيلا للداخلية ثم يعين موظف آخر بدلاً منه في نظارة المالية .





کتشنر باشا





ويعلم القراء اليوم ان الحكومة لا تزال تجري مبدئياً على رأي نوبار فان بوليس الغاشمة مستقل عن بوليس كل مديرية من المديريات والمدير هو صاحب الأمر الاول . واذا لم تكن الحكومة جارية في كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة على رأي نوبار فان ذلك لا يمنع ان يكون هو الحاصل على النظام الحالي ولا يخفى ان البوليس لا يزال حتى الآن سبب الشكوى ولكن الشكوى من رجاله هي أعظم من الشكوى من نظامه .

وكانت مسألة البوليس أهم المسائل التي حدثت في مدة الوزارة الاخيرة لنوبار وقد نجح فيها نجاحاً تاماً ولبت موضوعاً للتجلة والاكرام محترماً في شخصه ورأيه غيوراً على مصر ومصالحها الى ان شاء الله ان يحرم هذه الديار من خدماته الجليلة . فاتفق انه وقع بئياً كان يوماً يماين أطيانه في شبرا فكسر رجله وانحرفت صحته فبقي مدة ثم استقال من تلقاء نفسه في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ . وقد استشاره المحتلون في مسألة استرجاع السودان فوافق عليها كل الموافقة وبعد حين سافر الى باريس ولبت فيها وكان الداء قد اشتد عليه نواضبه خراج في الامعاء فعمل له أشهر الاطباء عملية جراحية فلم تفلح .

...

وفي ٢١ مارس سنة ١٨٩٦ برح الجنرال كشنر سردار الجيش المصري القاهرة لاستلام قيادة حملة السودان وأول مناوشة حدثت بينها وبين الدراويش كانت في أول مايو من السنة المذكورة . وفي أول يونيو قسم السردار قواته الى قسمين سار أحدهما عن طريق النيل ثم التقت الحلتان وأول معركة كبيرة حدثت بينها وبين الدراويش خسر فيها هؤلاء نحو ألف رجل بين قتيل وجريح وخمسة أسير وفي حملة القتل نحو أربعين

ازعجا اما خسارة الجنود المصرية فلم تزد على مائة قتيل وجريح . وفي ١٩  
سبتمبر احتل السردار الحضير وبعد أربعة ايام دخل دنقلا وكورتى ومسروى  
ثم سائر تلك الجهات حتى الشلال الرابع . وفي اوائل سنة ١٨٩٧ اخذ  
السردار يد السكة الحديدية من وادي حلفا الى ابو حمد اجتناباً لمصاعب  
النقل ولما تم جانب كبير منها زحف الجنرال هنتر الى ابو حمد وقهر فيها  
الدرأويش في ٧ أغسطس وكان عددهم ألف وخمسمائة فقتل وجرح منهم  
نحو ألف وثلاثمائة ثم استولى على بربر وما جاورها . وفي ٣١ أكتوبر  
وصلت السكة الحديدية الى أبو حمد . وفي ١٨ ابريل سنة ١٨٩٨ قهر السردار  
الدرأويش في المطهر في معركة كبيرة وقتل منهم نحو ثلاثة آلاف وأسر  
ألفين ولم يخسر الحملة سوى ٦٠٠ بين قتيل وجريح . وفي ٢ سبتمبر حدثت  
المعركة الكبرى عند أم درمان وكان عدد جنود الحملة المصرية بين اثنى عشر  
ومصريين لا يزيد عن ٢٢ ألفاً مع ان عدد الدراويش كان نحو خمسين ألفاً  
ولكن معظمهم كان مسلحاً بالرمح والحراب وعطالاً من كل ترتيب ونظام  
وقد بلغت خسارة الدراويش ١١ ألف قتيل و١٦ ألف جريح و٩ آلاف  
اسير . فقر الخليفة التعايشي بمسد ان دفن أمواله وكانت هذه المعركة  
الضربة القاضية عليه . وفي ٢٤ نوفمبر من سنة ١٨٩٩ ادرك ونجت باشا  
الخليفة وقتله والف رجل من الذين فروا معه واسر ثلاثمائة . وهكذا خمد  
النفس الاخير من تلك الساطة الاستبدادية وقد شهد الجميع بان الجنرال  
كتشنر اظهر كل ما يلزم من التروي والثبات والدراية في مسير الحملة . فلم يكن  
يجتاز خطوة الا بعد ان يعرف عاقبتها لان الحملات الماضية علمته كيف  
نكون نتيجة التهاون والاقدام على المجهولات .



وكان نوبار في أثناء اشتداد المرض عليه يذكر مصر ويتشوق الى معرفة  
أخبار الحملة السودانية التي وافق على إرسالها فكان كلما بلغه خبر نصر يكال  
هامة كئشتر وجنوده يسر ويضطرب ويتمنى للحملة زيادة التوفيق ويود  
لو ان عينه ترى السودان زاهياً زاهراً بعد الظلم والخراب والاهوال .  
ولطالما أكثر من ذكر مصر في أيامه الاخيرة وطلب الى الله ان يمكنه  
من الرجوع الى عاصمتها . ولقد قال مراراً : « اود لو اني اجلس مرة  
أخرى على منبى منزلي عند غروب الشمس فأشاهد الانجم الزاهرة التي  
لا أرى مثلاً في أوربا » .

ولم يكن مع شدة اهتمامه بمصر يأنس وطنه القديم أعني البلاد  
الارمنية . وقد وضع مشروعاً لاصلاح أرمينيا وقدمه لمؤتمر برلين فوافقت  
عليه فرنسا وانكلترا والمانيا وهو ينحصر في ما يأتي : اصلاح ادارة البلاد  
تحت مراقبة الدول . وتعيين حاكم عام باختيار الدول وبموافقة جلالة  
السلطان . وتنظيم الحاقية والبوليس وغيرها على أيدي موظفين أوروبيين  
وتعيين فرقة جنדרمة برئاسة ضباط أجانب .

على ان البطريرك الارمني في الاسكندرية لم يساعد في هذا المشروع  
لانه كان يؤمل الاستقلال التام ولذلك لم يهتم به مؤتمر برلين كل الاهتمام  
ولاسيما بعد ما رأى من المعارضة الشديدة والمقاومة العنيفة من الدولة العلية .  
وكان من رأي نوبار أيام الحوادث الارمنية سنة ١٨٩٦ ان مداخله الدول  
لا يمكن ان تعتمد عليها الامال اذ لا توجد دولة مستعدة للمداخلة الفعلية حياً  
بأرمينيا . وقد قال يوماً : « ان الأرمن أبناء وطني يأتون الي لا اعتقادهم  
اني معروف أكثر من سائر الأرمن ويطلبون الي أن أسمي في أمر المداخلة

الدولية على أمل الاستقلال ولكن عظمي يقول لي انه ليس في أوروبا دولة واحدة مستعدة لاشهار الحرب على تركيا تحقيقاً لامنيتها أرمنييا وما دامت الحرب غير ممكنة فان كل وداد الدول وميلها الى الارمن لا يعد عديم النفع فقط بل يزيد الضرر والشر على الارمن . وهذه الاراء لا يمكنني أن أقولها الا لصديق أجنبي فلو قلتها لارمني لظن اني لا أعيا بأمتي »

وبقي نوبار سليم العقل تام الادراك حتى اخر نفس من حياته ولمّا عمل له الاطباء العملية الجراحية لم يكونوا يؤملون من ورائها أن يتقوده من الموت بل كانوا يرجون ان يمدوا اجل حياته ولكن الله شاء ان لا يمتد هذا الاجل . ففي الساعة الواحدة ونصف بعد ظهر يوم الجمعة ١٣ يناير سنة ١٨٩٩ طير البرق التلغراف الآتي الى اقارب نوبار : « مات فانتهت بموته حياة مجيدة وانطفأت شعلة ذكاء عظيمة فيحق لكم الافتخار بذكره الجليل » وكان له من العمر نحواً من ثمانين سنة وفي اليوم ذاته اذاع البرق منعاه في جميع عواصم الدول التي كانت تهتم به وتسال عن صحته . وكان في نية أسرته الكريمة ان تقيم له جنازة عظيمة في باريس ولكنها عادت فقررت دفنه في مصر طبقاً لما طلبه قبل وفاته فحفظ ووضع في نيمش بالغ غاية الاتقان وفي ٢ فبراير ارسل من باريس على احدى البواخر فوصل الى الاسكندرية في ٧ منه وكان سمادة نجله المنضال بوغوص باشا وسائر أسرته الكريمة ما عدا قريبته القاضية مرافقين لجثة الفقيد . وقد استقبل الجثة على الرصيف مندوب نصيب من قبل الجناب الخديوي وجميع قضاة المحاكم المختلطة وعدد كبير من جميع دوائر الحكومة . وارادت البلدية ان تضع النمش في محملها الى يوم الدفن وطلبت المحافظة مثل ذلك ولكن قضاة المحاكم المختلطة ابوا الا ان



خروج مركب جنازة نوبار باشا من محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية







توضع في ردهة المحاكم التي كان لنوبار افضل الاعظم في تأسيسها .  
ثم صدر امر عال باقتال دواوين الحكومة في ٩ منه أي يوم الدفن  
وقررت الحكومة ان تكون نفقة الدفن على حسابها اقراراً بفضل الفقيد وتعظيماً  
لشأنه وجراً على العادة المتبعة عند وفاة رجل كبير أدى الخدمات الجليلة للبلاد .  
وفي اليوم المعين للدفن خصت مساحة السكة الحديدية فطرين بنقل  
متمبدي الدول والكبراء الذين ارادوا حضور حفلة الدفن . وفي الساعة  
الثانية بعد الظهر انتظم المشهد في ميدان محمد علي وسير بالنعش من شارع  
شريف باشا وكان الجمهور غفيراً كبيراً من أهالي القاهرة والاسكندرية  
والارياق وكانت الجنود مصطفة على جانبي الطريق من سراي المحاكم  
المختلطة الى محل البورصة الحديدية . ومن شارع شريف باشا الى جامع  
المطارين كانت الجنود الانكليزية تقوم بالمحافظة على الجانبين . وقد مشى  
في مقدمة الجنازة البوليس المصري الركب ووراءه الموسيقى الانكليزية  
ثم ثلثة من جنود المطافي في الاسكندرية فحرس البلدية فخبراء السواحل  
فحراس المحاكم المختلطة والاهلية فتلاميذ المدارس من بنات وصبيان ثم  
الاكاليل الجميلة التي أرسلت للفقيد فنياسينه يحملها ثمانية رجال  
فالأكليروس الارمني والارثوذكسي يتقدمهم بطريركا الطائفتين . ثم  
عربية النعش تجرها ثمانية من عتاق الخيل وتكاد تحجب عن الانظار  
لكثرة الكاليل الازهار . وقد مشى سعادة بوغوص باشا وسعادة صهره  
تيكران باشا وسائر اقربائهما واصدقائهما وراء النعش تواً ثم سعادة حسن  
باشا عاصم نائباً عن الجناب الخديوي وحضرات النظارة والمستشارين  
الخديويين ومتمبدي الدول وقناصلها والقضاة والمستشارين في المحاكم

المختلطة والاهلية واكليروس جميع الطوائف ورؤساء المصالح والاقدام  
واعيان البلاد ووجوهها

ولم يكن على ممر المشهد مخزن واحد مفتوحاً وقد وضعت علامة الحداد  
على جميع الرايات والاعلام وعلى المصاييح الغازية التي كانت مضأة ساعة  
المسير بالمشهد . ولبت الجنازة سائرة على هذا المنوال بين الالوف العديدة  
من الاهالي الخشع حتى الكنيسة الارمنية حيث انزل النعش وابن غبطة  
البطريرك الارمني الفقيد العظيم . وبعد اتمام الصلاة عن نفسه نقلت الجثة  
الى المدفن حيث نزل نوبار الى جانب اخيه اراكيل بك مودعاً مصر للمرة  
الاخيرة . وحيث وقف سمادتلو نخري باشا ناظر الاشغال والمعارف  
العمومية ومندوب الحكومة المصرية وألقى تأييداً مؤثراً وهذا تعريبه :  
أيها السادة

لقد جئت انا وسائر المساعدين لي اودع نوبار باشا الوداع الاليم قبل  
ان ينزل في مرقدہ الابدي ويقفل عليه باب المقام الأخير . وليس من  
شأني الآن ان اشرح ما اتاه الفقيد في حياته الشريفة المملوءة من الاعمال  
الخطيرة . الا ان الحكومة التي انطق هنا بلسانها ارادت ان توضح على  
رؤوس الاشهاد ما داخلها من الاسف لفقد هذا السياسي العظيم الذي  
لبثت حياته نحواً من نصف قرن مرتبطة كل الارتباط بالتاريخ المصري  
والذي ادى لمصر ولجميع خديويها وولاتها خدمات جليلة باهرة مدة تقلبه  
في مناصبها . فالبلاد كلها لا تنسى الى الابد ذكرى الامتنان الواجب له  
وعسى ما نراه من الميل والانعطاف العام الى اسرة الفقيد الحزينة يخفف  
من اقتدتها وطأة الحزن الخلق بها في هذا المصاب .



وبعد ان فرغ سعادتلو نخري باشا من تأييده وقف المسيو موريس  
بجانبه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة « السابق » ولغظ خطاباً بالفرنسية  
هذا تعريه :

أيها السادة

لا اريد الآن ان اذكركم بسياسة الرجل الشهير الذي فقدته مصر  
واصبح شأنه ممنوطاً بالتاريخ لان المؤرخين سيدكروني كل ما قام به من  
الاعمال السياسية وهم يذكرونها اولي .

ولكني بصفتي رئيساً لمحكمة الاستئناف المختلطة اري من الواجب علي  
ان اؤدي للفقيه فرض الاكرام الاخير باسم زملائي .

ليس يخاف عنكم جميعاً ما كانت عليه حالة العدالة في مصر قبل سنة  
١٨٧٥ . وقد كان نوبار اول من أدرك بذكائه النادر المثال وما اتصف به من اصابة  
الرأي وبعد مرى النظر ان تلك الحالة تقتضي الاصلاح . فقال لاوروبا منذ  
سنة ١٨٧١ « ان الهيئة العدلية الحسنة هي التي تؤدي الى الحصول على  
ادارة حسنة » وتمكن بفضل النفوذ الذي حصل عليه بذكائه النير  
ومشوراته الحكيمة لدى حاكم مصر وبفضل المساعدة الثمينة التي اتيها من  
معتدي الدول وبفضل ثباته ونشاطه على وجه خاص من انشاء المحاكم  
المختلطة . وحصلت مصر على النتائج التي تكهن عنها نوبار لان تنظيم  
الادارة والمالية كان من النتائج الطبيعية الناشئة حتماً عن الاصلاح القضائي .  
وقامت المحاكم المختلطة باحكامها سداً وطيداً في وجه الفسار والمظالم واصبحت  
الحكومة نفسها واضطرت بالنظام العادل الحكيم الى تأييد الحق والعدل  
ووجوب احترامهما مما هو اساس نظام كل هيئة اجتماعية حديثة .

فلذلك كان نوبار أحد الناهضين بمصر الى أوج الاصلاح والتقدم ومهما  
كانت أعماله الاخرى خطيرة وموجبة الامتنان فان الاصلاح القضائي يبقى  
الصنيع الاعظم الذي قام به مدة حياته . وهو ما فضله نوبار نفسه على سائر  
الاعمال وما سهر عليه بغيره وعناية وتبع مجراه وتقدمه في سبيل النجاح  
وبعد فان جنة الفقيد أيها السادة قد استراحت في نفس دار المحاكم  
الاصلاحية التي طالما أحبتها قبل ان تدفن في جانب أخيه العزيز الذي لبث  
محافظة أشد المحافظة على ذكراه فتكون استراحتها هناك بمثابة رابطة أخيرة  
للفقيد بنا .

فلنطأ طيؤ الرؤوس أيها السادة امام هذا الفقيد العظيم . فان أجدر  
الرجال بالاحترام هم الذين يحبون العدالة . ولتكن هذه الشهادة بفضل  
الفقيد المقرونة بالاسف الشديد مبردة من نار الحزن الملم بأسرة فارقه  
والحزن ملء قواده وبأرملة فاضلة كانت رفيقة حياته وشملتة بالعناية  
والانصاف في أيامه الاخيرة وتجل كرمه كان يحق له أن يفخر به وقد أعد  
ليخلد بيننا اسماً لا يفنى

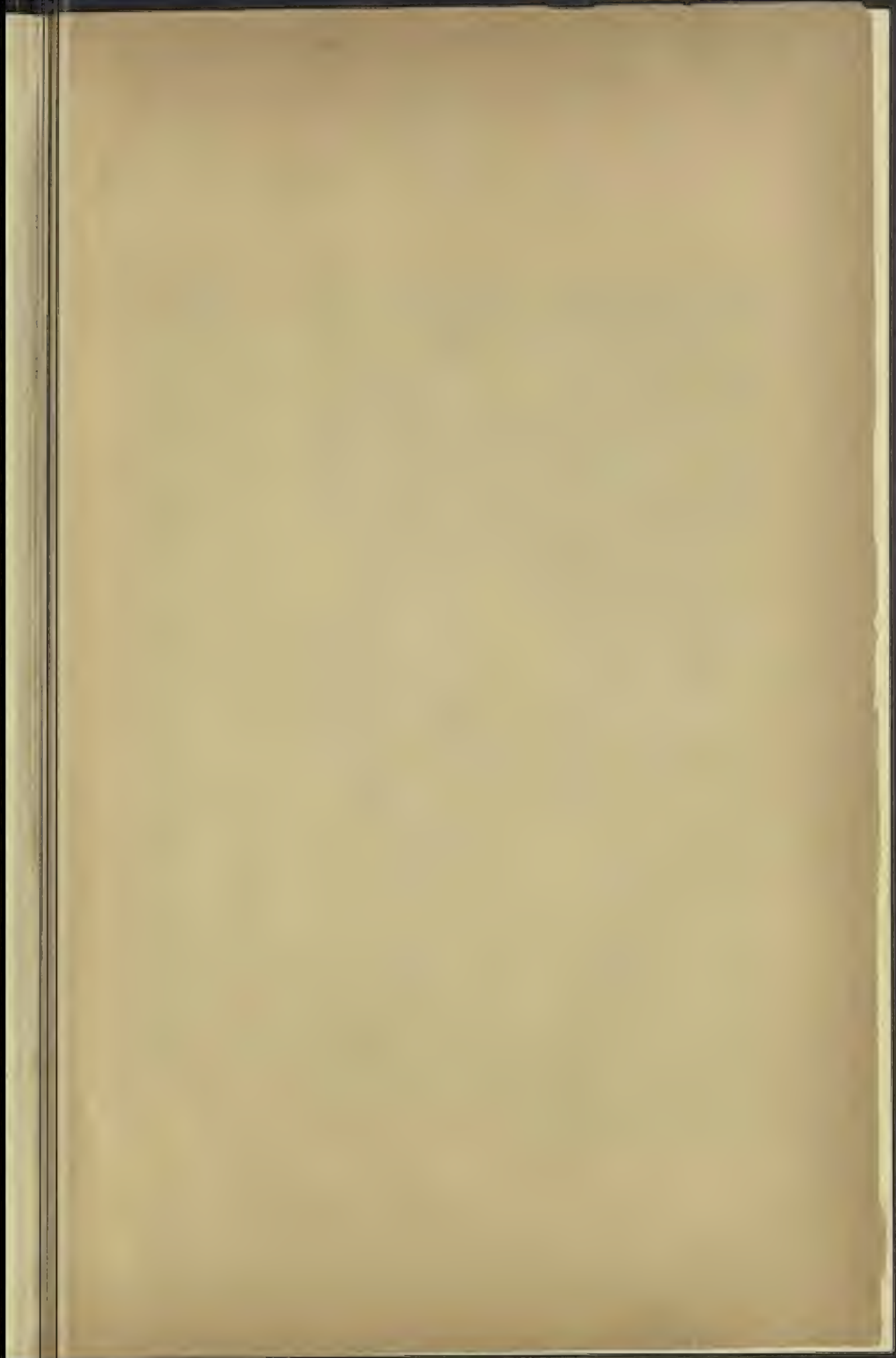
ثم أرفضت الجموع تردد عبارات الانسى والاسف على رجل ملاً  
ذكره الشرق وتحدث به الغرب وعاش مثال العدالة والنزاهة حتى باتت  
سيرته جزءاً كبيراً من تاريخ مصر وقدوة لكل وزير يستلم زمام الامر . على  
أن لقومه تعزية وسلاوى تتجل بحيي ذكر ابيه بفضائله وقواضله  
ومعارفه وعوارفه







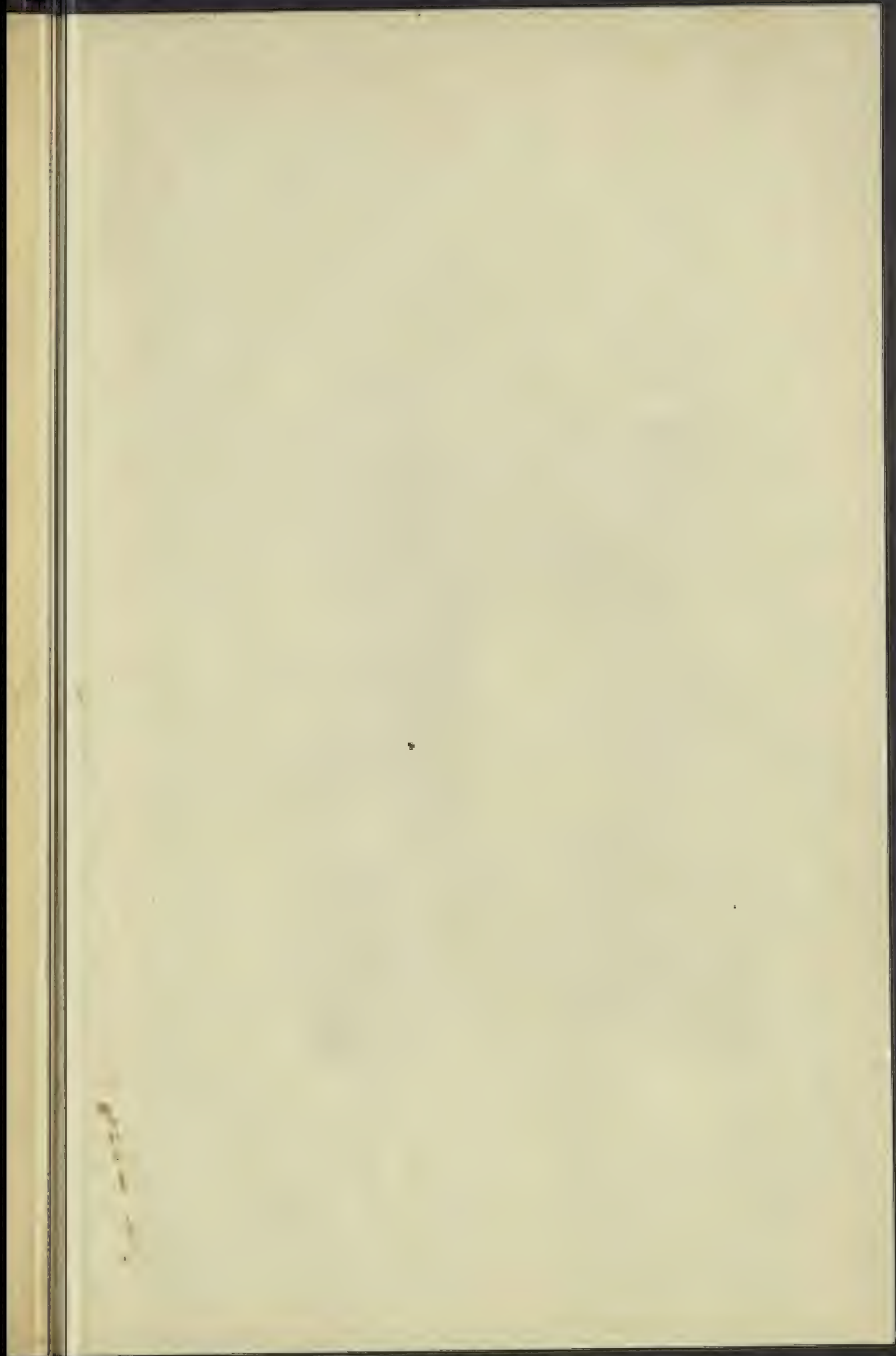
في نفس نوبار باشا في دار محكمة الاستئناف المتاحاة بالاسكندرية في







« ضريح نوبار باشا في مدافن الامن بالاسكندرية »





# خلاصة تاريخية

سنة

١٨٠٥

ولادة محمد علي باشا في قولة من أعمال مكدونيا سنة ١٧٦٩ وتسميته  
حاكماً على مصر سنة ١٨٠٥ وكان الفضل بذلك الى وقوع الخلاف بين  
المماليك والأتراك

١٨٠٧

محاولة انكسار الاستيلاء على مصر . تجريدتها حملة من ثمانية آلاف  
مقاتل تحت قيادة الجنرال فرازر . وصولها مصر في ١٧ مارس . احتلالها  
الاسكندرية مدة ستة أشهر وخروجها منها بقوة محمد علي باشا في ١٤ سبتمبر

١٨٠٩

استفحال أمر الوهابيين في شبه جزيرة العرب حتى نهوا الكعبة  
وأصبحت حدود مملكتهم من الشمال صحراء سوريا ومن الجنوب بحر  
العرب ومن الشرق خليج العجم ومن الغرب البحر الاحمر بمدان هددوا

مصر سنة ١٨٠٣ - عهدة السلطان محمود خان الى محمد علي باشا بأمر اخضاعهم

١٨١١

أول مارس - تأمر المماليك على محمد علي باشا وعجزه عن اخضاعهم .  
خوفه اذا حل على الوهابيين ان لا تكون البلاد في مأمن منهم . ابادته  
ايامهم بحيلة في القامة واستيلاؤه على كل ممتلكاتهم .

١٨١٣ - ١٨١٢

حرب ست سنين ضد الوهابيين وكان اول من اشهر الحرب  
طوسون باشا والذي انهاها ابراهيم باشا ثم محمد علي باشا . افتتاح الجيش  
المصري الحجاز واستيلاؤه عليه ومما زاد ميل المسلمين الى محمد علي وتعلقهم  
به انقاذه الاراضي المقدسة من ايدي الوهابيين

١٨١٥

ابتداء محمد علي باشا بتعلم القراءة وهو في الخامسة والاربعين من العمر .  
يونيو رجوع الجنود المصرية الى مصر ظافرة غائمة يوليو صدور  
امر محمد علي باشا بان تدرب الجنود المصرية على النظام الفرنسي الذي كان  
متبعاً اذ ذاك في سائر اوربا . رجاء الجهادية والارناؤوط ان يفهمهم محمد علي  
من هذا النظام واجابته طابهم

موت طوسون بعد ألم شديد برأيه لم يعيش بعده الا بضع ساعات  
ودفنه قرب مسجد الامام الشافعي وراء جبل المقطم حيث مدفن العائلة  
الفضيلة الخديوية اليوم .

١٨١٧ - ١٨١٦

المشاريع الكبيرة النافعة . اصلاح ما هدمه الانكليز في ابو قير



ابان محاربتهم الفرنسيين سنة ١٨٠١ . حملة ثانية جردها محمد علي باشا لمقاتلة عبد الله بن سموود زعيم الوهابيين تحت قيادة ابنه ابراهيم باشا . انتصار ابراهيم عليهم وقبضه على زعيمهم وارسله اياه الى ابيه . وصول الزعيم القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨١٨ وارسله منها الى الاسكندرية حيث قتل .

١٨١٨

خام جلاله السلطان على ابراهيم باشا خلعة شرف جزاء بأسه وشهامته وتسميته واليا على مكة . انعام جلاله السلطان على محمد علي باشا بلقب خان مكافأة اخلاصه له

١٨١٩

انشاء ترعة الحمودية في الاسكندرية في مدة ثمانية اشهر وكان ذلك من جملة مشاريع بوناپرت حين دخوله مصر .

١٨٢٠

رغبة محمد علي باشا في فتح السودان تجنيده خمسة آلاف من الجنود النظامي ومعهم ثمانية مدافع تحت قيادة اسماعيل باشا أحد أولاده . سير الحملة في شهر يونيو . نفثي الوباء بين الجنود وموت عدد عظيم منهم . ارسال محمد علي باشا نجدة لاسماعيل باشا مؤلفة من ثلاثة آلاف مقاتل تحت قيادة صهره احمد بك الدقتردار . افتتاح ترعة الحمودية في ٢٠ يناير .

١٨٢٢

افتتاح البرنس اسماعيل كوردفان وسنار وما جاورها من المدن في السودان . قتل البرنس اسماعيل وانتقام الدقتردار له بمد اخضاعه كل

تلك الجهات . بقاء احمد بك الدفتردار على حكومة سنار وكور دغان حتى  
يبدل برسم بك سنة ١٨٢٤

اعتناء محمد علي باشا باحوال مصر وتسهيله سبل زراعة القطن وانشاء  
الترع . ارساله بعض الشبان المصريين الى باريس لتلقيهم العلوم العالية في  
مدارسها . فتحه الاماكن الكبيرة لحاج القطن وغزل الحرير وغير ذلك من  
المشاريع العمومية النافعة

١٨٢٤

استنجد الباب العالي بجنود محمد علي الكبير جماع نورة اليونانيين التي  
ابتدأت سنة ١٨٢١ . ارسال محمد علي ١٨ الف جندي تحت قيادة نجده الاكبر  
ابراهيم باشا وذلك في ١٩ يوليو وارساله نجدة أخرى مؤلفة من ٨ آلاف  
مقاتل سنة ١٨٢٦ . مداخله اوربا بعد محاربة ست سنين كانت شؤماً على  
اليونانيين .

١٨٢٦

موت البرنس طوسن بن محمد علي باشا في ٦ يوليو . تولية خورشيد  
باشا حكومة السودان

١٨٢٧

اتحاد اساطيل انكرا وفرنسا وروسيا ضد اسطول تركيا ومصر وتدميرها  
ايها . استقلال اليونانيين في ٢٠ اكتوبر .

١٨٢٨ - ٣٠

في ٥ اكتوبر اكرام اوربا ابراهيم باشا على الجلاء عن الموده .  
تحويل محمد علي الحكم المطلق على جزيرة كريت وذلك بدلا من سوريا



التي كان طامحاً إليها منذ القديم . رحلة روزليني وشامبوليون العلمية . موت  
شامبوليون في ٤ مارس سنة ١٨٣٢ وله من العمر ٤١ عاماً وذلك على أثر  
معاناته مشاق السفر .

١٨٣٠

ابتداء عهد العمل والادارة . بناء المسيو دي سيريني ترسانات في  
الاسكندرية وأسطول تحت أمرة الفيس أميرال يسون بك . حفر  
موجل بك أحواضاً لترميم السفن . تنظيم سليمان باشا « الكولونيل سيف »  
الجندية المصرية . انشاء كلوت بك حكيماشي الجيش مدرسة الطب  
والاستشفى العسكري في طنطا . انشاء فارين بك مدرسة السوارى في  
الجزيرة . انشاء الكولونل سيجير الاسباني مدرسة الطبجية في طره .  
تولية لبنان بك جميع الاشغال الادارية . انشاء المسيو هامون مدرسة  
البيطرة في شبرا .

١٨٣١

زحف ابراهيم باشا على سوريا متظاهراً بكونه يقصد تأديب والى عكا  
لجأته المتبردين من الفلاحين مع ان الحقيقة هي انه كان ينوي الاستيلاء  
عليها . تجريد حملة في البر والبحر . ارسال البيادة والطبجية عن طريق  
العريش براً وسير ابراهيم باشا في بطانته بحراً . استيلاء حملة البر على غزة  
ويافا بغير مقاومة شديدة ثم وصول ابراهيم باشا الى يافا وسيره بجيشه الى  
عكا . وصوله اليها في ٢٦ نوفمبر وحصاره لها براً وبحراً .

١٨٣٢

في ٢٧ مايو استيلاء ابراهيم باشا على عكا . في ١٥ يونيو استيلاء

على الشام ٨٠ يوليو انتصاره ودخوله حمص . ٢١ سبتمبر اندحار رشيد باشا  
في قونية . تهديد ابراهيم باشا الاستانة برا وبحرا . توسط روسيا وفرنسا .  
ارسال البرنس مورافيف لمخاطبة محمد علي باشا في ذلك . ارجاع محمد علي  
جيشه . جلاؤه عن بلاد الاناضول .

١٨٣٣

في ١٤ مايو توقيع السلطان محمود علي معاهدة كوتاهيا القاضية على  
محمد علي بدفع جزية للدولة العثمانية مقابل محافظته على سوريا وولاياته  
وخضوعه لسيادة الباب العالي . عود ابراهيم باشا الى سوريا واهتمامه بتدبير  
احكامها وجعل مقامه في انطاكية وبناؤه فيها سرايا وفتلاقات وتوليته اسماعيل  
بك على حلب ومحمد منكلي باشا على ادنه وطرسوس .

٣٤ - ١٨٣٢

نقل مسألة دعمسيس الثاني من القصر الى باريس حيث نصبها المسبو  
لياس مهندس البحرية في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٣٦

١٨٣٤

٣١ يناير رفض محمد علي طلب المسيو هنري فورديل مهندس المعادن  
في فرنسا حفر ترعة السويس خوفاً من تهديدات انكلترا . شروعه في عمل  
القناطر الخيرية . حدوث ثورة جديدة في سوريا من مايو الى يوليو بسبب  
تشديد محمد علي في جمع الضرائب والقريضة العسكرية .  
ثورة في نواحي الساط والسرك وامتدادها الى اورشليم . امتداد  
الثورة الى السامرة وجبال نابلس . يونيو الثورة في عموم سوريا . اتحاد  
الجنود المصرية مع الدروز والموارنة على النصرانية واخضاعهم .



١٧٣٥

ظهور الطاعون في مصر . توقف اشغال القناطر الخيرية التي لا جابها كان  
يروم محمد علي استخدام حجارة اهرام الجيزة ١٥ اغسطس اصدار محمد  
علي امراً عالياً باحتكار تلك الحكومة على جميع الآثار القديمة وبناء متحف  
لها في القاهرة لحفظها فيه .

١٨٣٦

في ٣ اكتوبر وصول ابراهيم باشا الى بعلبك ومساعدة سليمان باشا  
الفرنسوي له . تغلبهما على الدروز وتجردهما اياهم من سلاحهم بعد تجريد  
النصارى . الراحة في سوريا

١٨٣٧

تولية احمد باشا ابو ودان حكومة السودان .

١٨٣٨

توسيع نطاق سلطة محمد علي وطلبه من الباب العالي ان يبقى الارث  
سلطته في مصر وسوريا لعائلته من بعده مقابل جزية كبيرة . رفض الباب  
العالي طلبه وقطع الملائق بينهما .

في ١٠ سبتمبر سفر محمد علي الى السودان حيث قضى نصف سنة

١٨٣٩

تحدد البغضاء بين الباب العالي ومحمد علي باشا بوشاية انكلترا . في ٢٢  
يناير انعقاد المجلس بامر الباب العالي للنظر في مآثويه مصر . اقرار المجلس  
على تجريد حملة من ثمانية آلاف مقاتل منهم ٢٥٠٠ من الباشبوزق تحت قيادة  
حافظ باشا لمحاربة المصريين . ٢٤ يونيو تغلب ابراهيم باشا على الجيش العثماني

في نذيب . ٣٠ يونيو موت السلطان محمود قبل ان يصله خبر اندحار  
جيشه برا وبحرا

١٨٤٠

محاربة انكسرا ابراهيم باشا واخذ هامة بيروت وصيدا وعكا واكرامه  
على الجلاء عن سوريا

١٨٤١

اخذ الباب العالي من محمد علي ولايات سوريا والحجاز وكرت  
وابتائه له الولاية على مصر مع حق الوراثة لعائلته .

١٨٤٢

سطو الجراد على مصر واهلاكه مزروعاتها . الضيق في كل البلاد .

١٨٤٤

ابتداء ضعف محمد علي باشا جسماً وعقلاً . عزمه على التنازل عن  
الولاية لولده ابراهيم باشا .

١٨٤٥

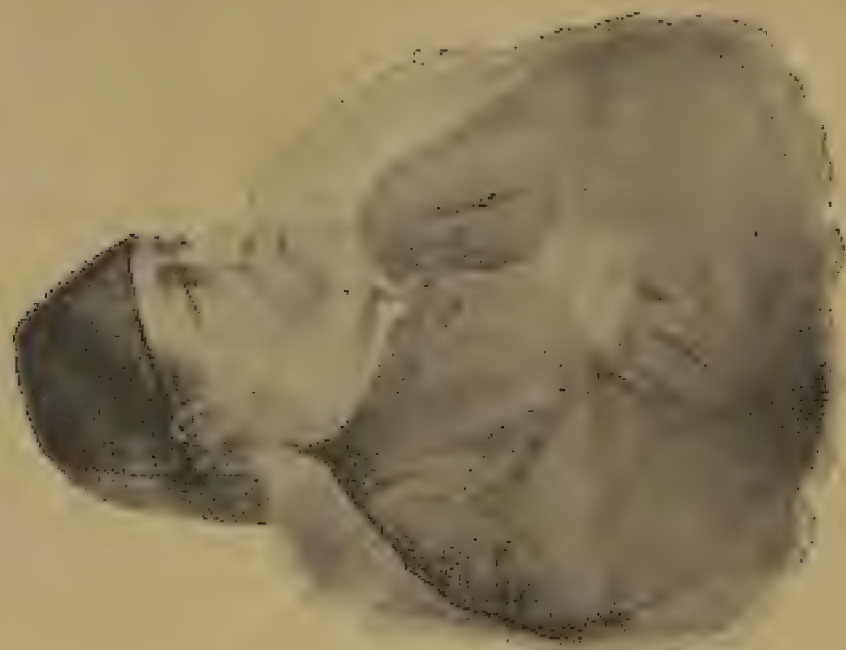
رغبة محمد علي في الذهاب الى مكة بعد تخليه عن الحكومة . محاولة  
ولديه ابراهيم باشا وسعيد باشا لصرفه عن هذا العزم . سفر محمد علي من  
مصر بك الى القاهرة مع طبيبه . طلب الاهالي من ابراهيم باشا التولية  
بدلاً من ابيه . رفضه . سفر ابراهيم باشا الى اوربا ترويحاً للنفس وبسجته نوبار .  
تولية خليل باشا حكومة السودان .

١٨٤٦

سفر محمد علي باشا الى الاسكندرية . رجوع ابراهيم باشا من اوربا

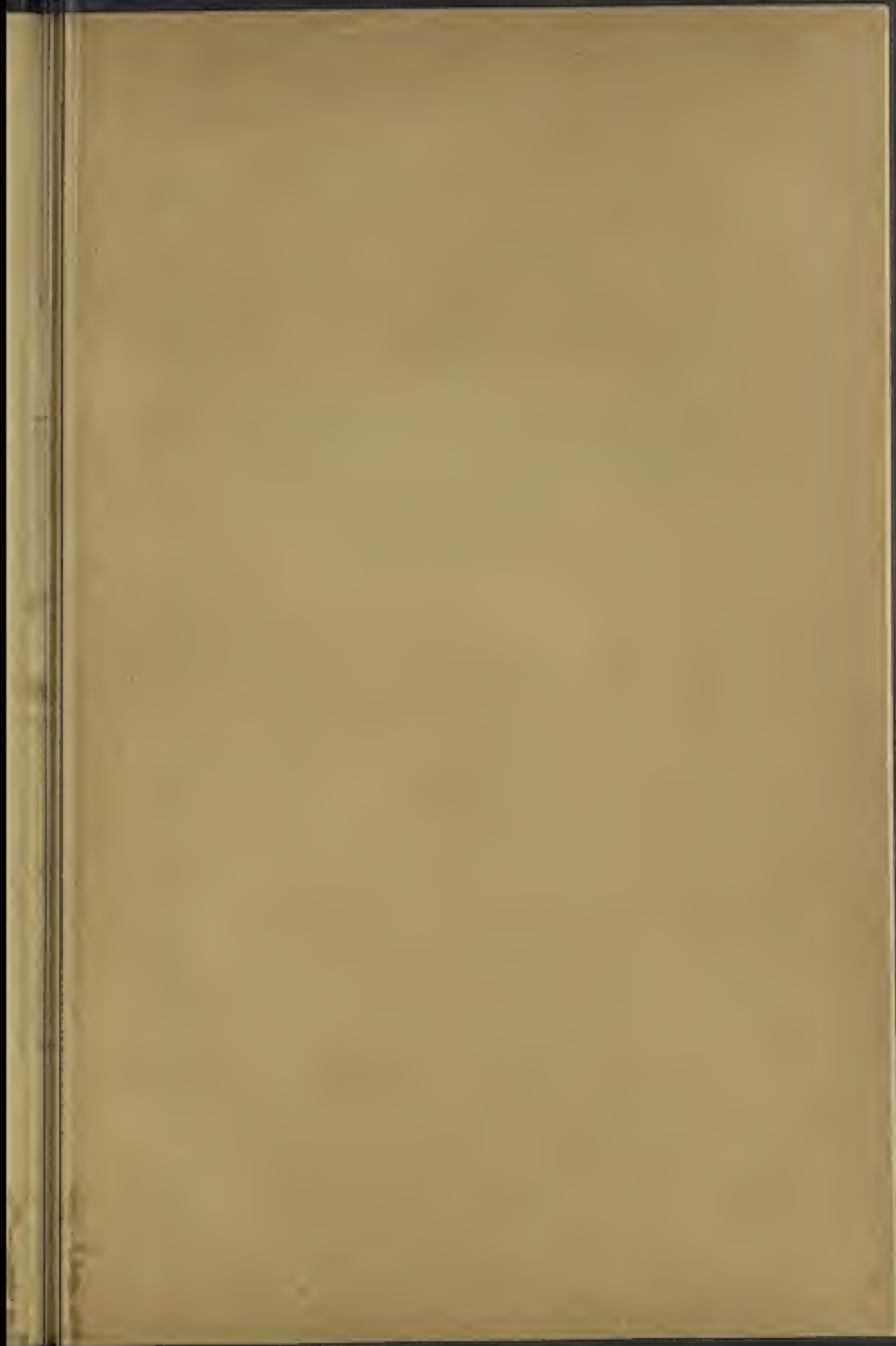


ماریت پاشا



سالمانی پاشا انترندوی







١٧ أغسطس سفر محمد علي الى قوله مسقط رأسه وعوده منها .  
تأليف الميسو انفسان جمعية لدرس مشروع ترعة السويس . تفويض  
الميسو ستانسون دي نيجريلي والميسو تالابوت المهندسين المندوبين لإدارة  
الاشغال الميسو بوردالو بعمل التخطيط . وضع هذان المهندسان تقريراً  
في ٦ يناير سنة ١٨٤٨ أثبتا فيه مساواة سطح مياه البحرين . قدوم الميسو  
ليمير المهندس لهذا العمل نفسه وتحققه ان ما بين البحرين يوجد فرق عشرة  
امتار . توقف هذا المشروع بسبب ثورة سنة ١٨٤٨ ثم رفض عباس الاول  
الاقرار على اتمامه . مجيء الميسو فردينان دي اسبس سنة ١٨٤٩ لدراسة  
المشروع المذكور الذي تم على يده

١٨٤٧

بناء القناطر الخيرية تحت ادارة المهندس الفرنسي الميسو  
موجل بك .

١٨٤٨

اول سبتمبر تولية ابراهيم باشا عن ابيه الذي كان بالغا وقتئذ من العمر ٧٩ عاماً  
وبالغا الدرجة القصوى من الضعف ولكن ابراهيم باشا كان مصاباً من  
زمن مديد بمرض في القلب فباغتته المنية في ١٠ نوفمبر من تلك السنة  
وكانت ولادته في ٢٥ نوفمبر سنة ١٧٨٩ في قوله بمكدونيا - تولية عباس  
الاول بن طوسون باشا بن محمد علي .

١٨٤٩

٢٠ أغسطس موت محمد علي في الاسكندرية وله من العمر ٨٠ سنة .  
تولية عبد الاطيف باشا حكومة السودان .

١٨٥٠ - ٥٣

انشاء سكك حديدية بين مصر والاسكندرية وبين مصر والسويس  
تحت ادارة المهندس الانكليزي ستيفانسون اجابة لطلب انكلترا - ابتداء  
اشغال هذه السكك في ١٦ يناير سنة ١٨٥٦ وانهاؤها سنة ١٨٥٨ في عهد  
سيد باشا - نجاة عباس الاول من ابتداء معتد كادغليك به في شارع محمد  
علي لغرض في النفس وحزازة في الصدر  
تولية رسم باشا حكومة السودان

١٨٥٠

رحلة المسيو ماريت لمتنقذ الآثار في مصر - اكتشافه السرايوم  
المشهور وذلك في ليلة ١٣ نوفمبر

١٨٥١

١٢ نوفمبر اكتشاف سرداب قبر ايس

١٨٥٣

اكتشاف المسيو ماريت لابي الحول - اكتشاف اقدم هيكل عرف  
في مصر - تولية علي باشا سري حكومة السودان

١٨٥٤

توقف اشغال سرايوم منفيس قبل انجازها بسبب حرب القرم - ١٤  
يوليو - موت عباس الاول قذلا بايدي مماليك في سراي بنها العمل وقد  
كانت ولادته في سنة ١٨٠٣ - تولية محمد سيد باشا رابع اولاد محمد علي  
وكان بالغا من العمر حينئذ ٣٣ سنة - تحيين حالة الفلاح - التبريق بين  
نفقات الحكومة العمومية وبين نفقات حاكم مصر الخاصة - ٧ نوفمبر



وصول المسيو دي لابس الى الاسكندرية واستأذنه سعيد باشا بحفر ترعة  
السويس . تولية علي باشا شركس حكومة السودان . سفر سعيد  
باشا الى السودان

١٨٥٥ - ٥٦

تأليف لجنة مختصة لدرس آخر مشروع لحفر ترعة السويس .  
موافقة هذه اللجنة على مشروع المسيو دي لابس لانها رأت اتمامه . بل  
الانال . مقاومة الحكومة الانكليزية لهذا المشروع . انقاد سعيد باشا  
اسماعيل باشا الى رومة وباريس مزوداً بالحدايا النفيسة لتداسة البابا  
وبجواب بخط يده .

١٨٥٦

٢٠ يوليو ذكرى الحكومة بتشغيل الفلاحين في حفر ترعة السويس  
وبالكيفية التي يجب ان يعاملوا بها . تولية ارا كين بك حكومة السودان

١٨٥٦

سفر سعيد باشا الى السودان وبقيته المسيو ديابس - تخفيف  
الضرائب عن فلاحي السودان - كيفية توزيع المياه في الاسكندرية .

١٨٥٧ - ٥٨

استدعاء سعيد باشا الميوسماريت ومنحه اياه لقب بك ثم تويضه  
لبحث عن الآثار القديمة . اصداره ذكرى بانشاء متحف وطني في  
بولاق لتحفظ فيه الماديات التي توجد في مصر .

١٨٥٨

الاقرار على ان تكون اسهم قومية في قناة السويس مملوون فرنك

واكتتاب سعيد باشا فيها بقيمة ١٧٦ ألفاً و ٦٠٢ سهمين باسم الحكومة المصرية  
٢٠ ديسمبر تأليف إدارة قومية بناية قتال السويس العمومية . تولية حسن بك  
حكومة السودان .

١٨٥٩

شهر إبريل - ابتداء العمل بترعة السويس - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٢  
وصول مياه البحر الى بحيرة التماسح . ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ التماسح  
البحرين بنوع يسهل مرور المراكب وفي ١٥ أغسطس سنة ١٨٦٥ مرور  
اول مركب تجاري . زيارة سعيد باشا لبيروت ومكوثه فيها ثلاثة ايام

١٨٦١

تولية اسماعيل باشا الحكم بالوكالة عن سعيد باشا في مدة سفره الى  
مكة المكرمة وأوربا .

١٨٦٢

تولية موسى باشا احمد حكومة السودان

١٨٦٣

١٨ يناير - موت سعيد باشا وتولية اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا بن  
محمد علي وقد كانت ولادته سنة ١٨٣٠ إبريل زيارة السلطان عبد العزيز  
لمصر . اعطاء اسماعيل باشا لسعيد باشا الصدر الاعظم حين حضوره مع السلطان  
عبد العزيز مبلغ ستين الف جنيه . كفاية على الخدمات التي قدمها لمصر  
١ أكتوبر - تدشين اسماعيل باشا متحف الماديات الذي اسسه ماريت  
بك في بولاق



١٨٦٥

ظهور الكوار في مصر . تولية جعفر باشا حكومة السودان

١٨٦٦

٣ يناير - شراء اسماعيل باشا من قومبانية قنل السويس التربة  
الخلوة التي انشأها والتي هي واصله بين النيل وبحيرة التماسيح . شراؤها أيضاً  
أراضي الوادي البالغة ماحتها عشرة آلاف هكتار والكثنة في الصحراء  
على طول التربة الخلوة بمبلغ عشرة ملايين فرنك وقد كانت هذه الأراضي  
قبلاً ملك الحكومة فباعها سعيد باشا للقومبانية بمبلغ مليوني فرنك .  
١٩ مارس - زوال كل خلاف بين الحكومة والدول والقومبانية في شأن  
قنل السويس وصدر الفرمان السلطاني المؤذن رسمياً بجعفر القنل ١٧ مايو  
حصرو راتة الحكم في نسل اسماعيل باشا  
٢٦ نوفمبر - اجتماع مجلس النواب لأول مرة .

١٨٦٧

أغسطس - ابلاغ حكومة مصر الدول عنزمها على انشاء محاكم  
مختلطة .

تخلي الدولة العلية للحكومة المصرية عن مصوع وسواكن

١٨٦٨

اعلان اسماعيل باشا ان وريته الشرعي هو نجله وذلك طبقاً للفرمان  
السلطاني .

١٨٦٩

فبراير - تقيي اسماعيل باشا بقلب الخديوي ١٨ مارس

دخول مياه البحر المتوسط في بحر مرمرها . ٣ أبريل - نجدة اسماعيل  
باشا من يد أنيسة كادت تفك به . ٢٣ أبريل - اتفاق الحكومة مع  
قومانية قنال السويس على مقاسمة ارباح بيع الاراضي المخصصة للبناء على  
شواطئ القنال . ١٧ مايو - سفر اسماعيل باشا الى أوروبا مع وزير  
خارجيته توبار باشا ليدعو ملوك أوروبا وعظماءها لحضور حفلة افتتاح قنال  
السويس . تخلف اسماعيل باشا عن المرور بالاستانة وقد كان سبب هذا  
التخلف وجود اثنين من الداعية الذين تظاهروا من مصر في الاستانة  
مكرمين وممزيين وهما أخوه الثاني مصطفى فاضل باشا الذي كانت  
ولادته سنة ١٨٣٢ ووفاته في الاستانة سنة ١٨٧٥ - وعنه حلم باشا الذي  
كان الوريث الشرعي لتولية الحكم قبل اسماعيل باشا وقد كانت ولادته  
سنة ١٨٢٦ ووفاته سنة ١٨٩٢ . اول أغسطس رجوع اسماعيل باشا الى  
مصر . نشأ الباب المالي من مفاوضة اسماعيل باشا الدول مباشرة أي  
بدون استئذانه مما أوجب تبادل المخابرات السياسية في هذا الشأن بين  
الاستانة . ( ٣ و ٢٩ أغسطس ) ومصر ( ١٠ أغسطس ) . ففي مظاهرة  
٢٩ أغسطس طالب السلطان تسليم البوارج الحربية العثمانية بكامل  
معداتهم ومهماتهم وانقاص الجيش وارسال كشف بالميزانية في كل عام ثم  
منعه من اقتراض أي فرض أو عقد أي اتفاق مع أية دولة كانت بدون  
استئذانه . فبول اسماعيل باشا بتسليم البوارج وانقاص الجيش ورفضه  
الطلبات الاخرى .

١٧ نوفمبر - الاحتفال الرسمي بافتتاح قنال السويس .

٢٧ نوفمبر - صدور التمرمان السلطاني بتثبيت حقوق سيادة الدولة



على مصر .

١٨٧٠

- سفر اسماعيل باشا الى الاستانة ومصالحته مع اخيه البرنس مصطفى فاضل  
ومعه البرنس حليم ثم اصلاحه ذات اليمين مع الباب العالي .

١٨٧٢

- سفر اسماعيل باشا ثانية الى الاستانة بخصوص المحاكم المختلطة .  
٢٨ - بشهر اصدار الفرمان السلطاني بالسماح لاسماعيل باشا في  
زيادة الجيش واقتراض القروض الخ الخ

١٨٧٣

منع نوبار باشا لقب مشير وكان أول مسيحي تولى هذا اللقب .  
اكتوبر تأليف لجنة مختلطة للنظر في ما يكون محمول المراكب التي تمر بقنال  
الدويس . سفر اسماعيل باشا الى الاستانة حيث قوبل بكل اكرام

١٨٧٤

فبراير حملة الكولونيل غوردون الى جرات خلد الاستواء اثنته ما كان  
قد ابتدأ به وصوله باكر . دسمبر اخضاع الجيش المصري درفور وعدد  
سكانها حينئذ ٥ ملايين نسمة . سفر حملة مصرية الى السودان تحت رئاسة  
قواد انكليز اتأسس مراكز عسكرية فيها .

١٨٧٥

في ٢٨ يونيو افتتاح الحضرة الفخيمة الخديوية المحاكم المختلطة  
بالاسكندرية ٨ يوليو أمر الجنتاب العالي بان تقيم الحكومة ودوايرها  
ومصالحها النتيجة الافرنكية ، الثريتورية ، بدلا من النتيجة الاسلامية

التي كانت متبعة قبلاً وذلك ابتداء من أول سبتمبر . أكتوبر زحف الجيش المصري على بلاد الحبشة الاستيلاء عليها ورجوعه منها خائباً في شهر نوفمبر . في ٢٥ نوفمبر شراء الحكومة الانكليزية ١٧٦٦٠٢ سهمين من أسهم قناة السويس التي كانت ملك الحكومة المصرية بسعر ٥٦٢ فرنك و ٩٢ سنتيم السهم فيكون المجموع مبلغ ٩٩٤١٢٧٩٧ فرنك و ٨٤ سنتيم . تعهدت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الانكليزية فائدة هذا المبلغ باعتبار ٥ في المائة لفائدة استحقاق كوبونات هذه الاسهم . نوفمبر وديسمبر طلبت الحكومة المصرية من انكليز ارسال أحد كبار موظفيها لتحسين الحالة المالية . مهمة المستر كاف .

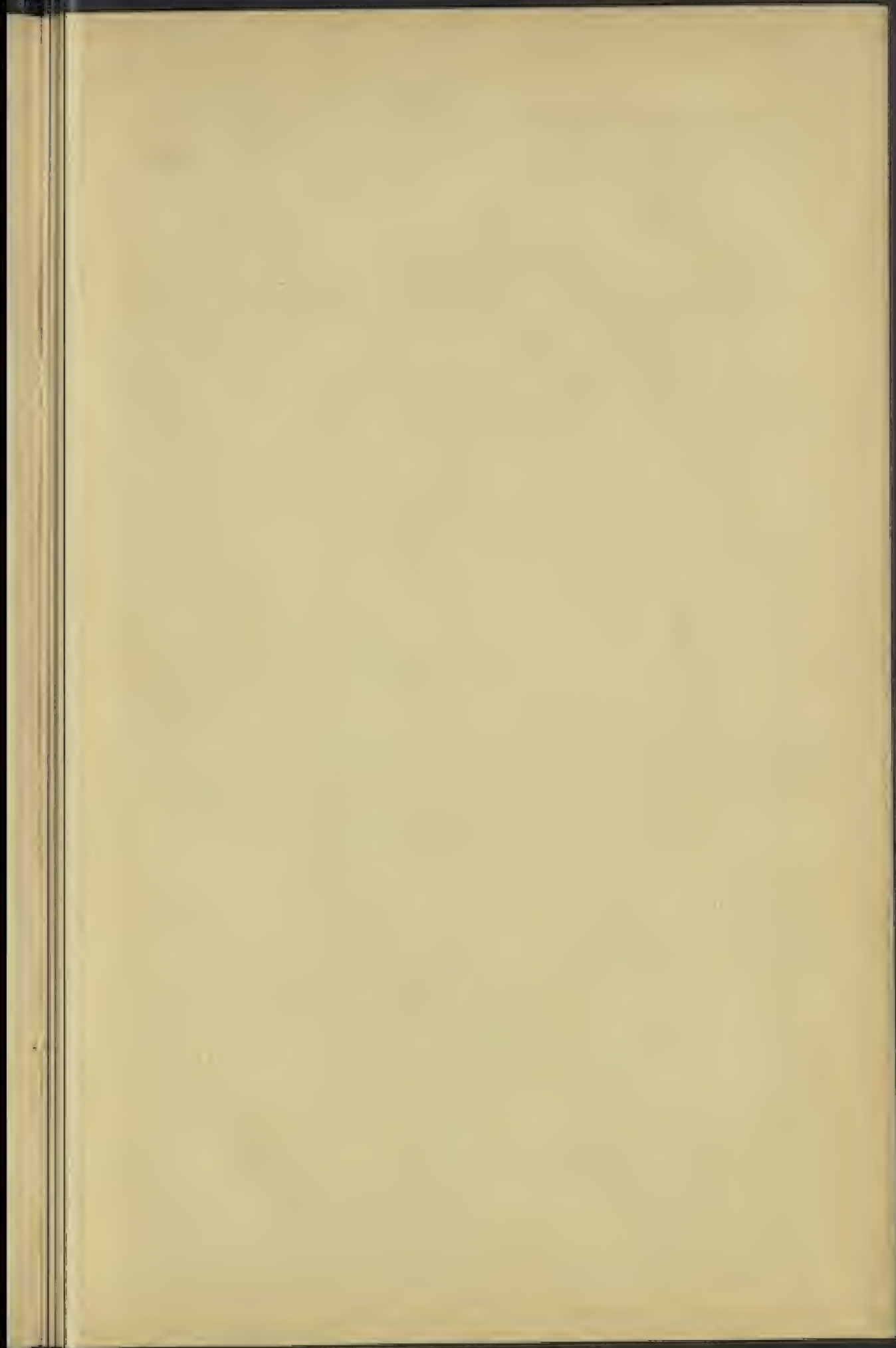
١٨٧٦

في أول يناير فتح المحاكم المختلطة الجديدة بعد ان تم تحديد افتتاحها في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . ابتداء أسفاتها في شهر فبراير ولو أنها افتتحت في أول الشهر السابق . ٢١ فبراير تصديق البرلمان الانكليزي على شراء أسهم قناة السويس من الحكومة المصرية . ٢٠ مايو دكرتو او امر عال بإنشاء صندوق استهلاك او صندوق الدين العمومي ٧ مايو دكرتو بتوحيد الدين العمومي - ١١ مايو دكرتو اولاً بإنشاء مجلس عال وملاحقته ، ثانياً بتكوين ميزانية الحكومة . ثالثاً تأليف وترتيب المجلس العالي . انتخاب الحكومة الفرنسية المسيو دي بلينير بصفة وكيل عن دولته في لجنة المراقبة الدائمة ٢٥ مايو قانون ناظر المالية المصرية على تنفيذ الدكرتو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ على توحيد الدين وعنده ذلك الى بنك باريس وتوابعه ابتداء من ٣١ مايو ١٨٧٦ . دكرتو بتعديل ونشر القانون المذكور ١١ يونيو





متحف العاديات المصرية الجديد





صدور امر عال بنشر حساب صندوق الدين شهرياً . سبتمبر تعيين المستر  
اكتون بصفة وكيل عن الحكومة الانكليزية ورئيس للجنة صندوق الدين  
١٨ نوفمبر ذكر بتو بالتصديق على طلبات المنيو جوبر والمستر غوشن : اولاً  
فصل دائرة املاك الخاصة الحديدية عن الدين العمومي . ثانياً تأليف المقابلة  
ثالثاً انشاء ادارة للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية . رابعاً تعيين مراقبين  
أو عضوين عموميين في ادارة السكك الحديدية احدهما فرنسي والثاني  
انكليزي وينضم اليهما عضو وطني

١٨٧٧

تعيين غوردون باشا حكامداراً على السودان المصري .

١٨٧٨

تأليف لجنة مالية مختصة لمراقبة حسابات الحكومة المصرية . عجز  
المالية المصرية مليون ومئتي الف جنيه . تنازل اسماعيل باشا عن املاكه  
الخاصة واملاك عائلته للحكومة التي تعرف باملاك الدومين . استقرض  
ثمانية ملايين جنيه ونصف مليون وجعل املاك الدومين رهناً لها وهذا  
هو الدين المعروف بدين روتشيلد . الحكومة شوروية . نوبار رئيس  
مجلس النظار والمستر واسن ناظر المالية والمسيو دي بليبير ناظر الاشغال  
العمومية . رفت جانباً من الجند بقصد الاقتصاد

١٨٧٩

١٨ فبراير تجهر المرفوتين من الضباط والعساكر امام نظارة المالية  
وامساكهم نوبار وولسن وطلبهم منها دفع رواتبهم المتأخرة . استقالة نوبار  
ولسمية توفيق باشا بدلا منه . استقالة الوزارة وتشكيلها تحت رئاسة

شريف باشا . طلب المانيا وانكاثرا وفرنسا من الباب العالي خلع اسماعيل باشا . تردده في بدء الامر ثم اجابته لطلبهم .

٢٦ يونيو تولية محمد توفيق باشا خديوي مصر بين امور مختلفة واحوال مرتبكة . ٣٠ يونيو سفر اسماعيل باشا الخديوي السابق الى اوربا ومنها الى الاستانة حيث توفي سنة ١٨٩٥ . تنازل سمو توفيق باشا عن عشرين الف جنيه من راتبه الخصوصي على أن يضمها لراتب والده . صرف عشرة آلاف من الجند المتجمعين تحت السلاح وجعل الجيش ١٢ الفاً . ٤ ديسمبر تعيين المستر بارنج والمسيو دي باينير بصفة مفتشين ماليين . ظهور المهدي بدعوته .

ظهور قانون عثمان باشا رقتي ناظر الجهادية المؤخذ من فحواه حرمان كل من تحت السلاح من الترقى . تأمر عرابي وتلي فهمي وعبد المال حلمي زعماء الحزب الوطني على مما كسبه ذلك القانون . صدور امر النظار بسجن هؤلاء الثلاثة . اخراج المسجونين بالقوة . اجتماع الاي عابدين والاي العباسية والاي طره امام سراي عابدين وطلبهم خلع عثمان باشا رقتي ناظر الجهادية . اجابة طلبهم وتعيين محمود سامي بدلا منه . ظهور منشورات عرابي إقناعاً بالوزارة الى رياضية .

١٨٨٠

في ١١ يناير قرار مجلس النظار تشكيل لجنة - نصوصية للنظر في مبادي اعمال التصفية - ٢٦ يناير ابطال بون حليم باشا - ٥ ابريل تعيين لجنة التصفية ١٧ منه انعقاد الجلسة التمهيدية للنظر فيما يجب تقريره بخصوص الدين الممتاز والدين الموحد والتعيينات وتأخرات كورنات الموحد والقروض



القرية الآجال وبيان أجمال الدين الغير منظم ولائحة تتضمن مسائل ديون متنوعة  
٢٣ يونيو تعيين المستر كولفن مفتشاً مالياً بدلاً من المستر بارنج المستعفي  
١٩ يونيو توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا - ١١ يوليو تمة اعمال لجنة  
التصفية ومصادقة الباب العالي عليها .

١٨٨١

صدور الامر العالي بشأن زيادة مرتبات الضباط والمساكن وتمديد  
الوظائف والقوانين العسكرية - ١٢ أغسطس استعفاء محمود سامي ناظر الجهادية  
وتعيين داود باشا بدلاً منه - ٥ سبتمبر صدور امر نظارة الجهادية الى الاي  
القائمة بالتوجه الى الاسكندرية وامر آخر الى الاي الاسكندرية بالمجيء الى القاهرة  
عدم امثال الاي القائمة لاوامر نظارة الجهادية اتباعاً لاسر عرابي السرية - ٩  
سبتمبر اجتماع الالايات في ميدان عابدين تحت رئاسة عرابي وطلبهم من  
الخدوي نفسه اسقاط الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش  
والتمديد على قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام . رضى الخديوي  
باجابة طلبات عرابي وانفاذها تدريجاً . اسقاط الوزارة . تشكيل وزارة جديدة  
تحت رئاسة شريف باشا وتعيين محمود سامي ناظر الجهادية وعرابي  
وكيلا عنه - ٢٢ سبتمبر مصادقة الحكومة المصرية على القوانين العسكرية  
الجديدة - ١٤ أكتوبر صدور الامر العالي باعتماد اللائحة في انتخاب مجلس  
النواب بناء على تقرير رفع الى شريف باشا مديلاً بالف وستمائة توقيع  
يتضمن طلب تشكيل المجلس النيابي - ١٠ أكتوبر وصول الوفد العثماني  
المؤلف من نظامي باشا وراضي باشا وعلي فؤاد بك وصفر افندي للنظر  
في احوال البلاد وتأيد نفوذ الذات الشاهانية في البلاد المصرية ١٩٠

اكتوبر عودة هذا الوفد الى الاسكندرية . ١٧ نوفمبر ظهور لائحة تنظيم  
الحاكم الاهلية انفاذ الخديوي الى الاسكندرية وفداً رداً للوفد الذي جاءه .  
٩ ديسمبر عزل شيخ العياشي وقولية الشيخ الامياني مشيخة الجامع الازهر  
وذلك اجابة لطلب عراقي - ٢٦ ديسمبر تمهة انتخاب اعضاء مجلس النواب  
المؤلف من اثنين وعشرين عضواً تحت رئاسة المرحوم سلطان باشا .  
اغسطس ظهور احمد محمد بن عبد الله في السودان وادعاء المهدوية  
انفاذ رؤوف باشا حاكم دار السودان الى احمد المتهدي احد رجاله يطالبه  
اليه . تمنه . ارسال رؤوف باشا ثلاثمائة مقاتل ضد المتهدي وعودهم  
خاسرين . تكرار انصار المتهدي . اندحار الجيش المرسل من محمد سعيد  
باشا مدير كوردفان وقتل راشد بك مدير فشودم . انتشار الفتنة في  
جميع السودان .

١٨٨٢

تقديم شريف باشا الى النواب اللائحة الجديدة التي تخولهم حق النظر  
والمصروفات العمومية وان لا ينفذ قانون ولا يغير نظام من غير مصادقتهم .  
الخلاف بين النواب والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من تلك اللائحة .  
تعدلات النواب في البند المتعلق بالميزانية - ٢ فبراير طلب النواب تنفيذ  
ما قرروه . استعفاء الوزارة . تشكيل الوزارة الجديدة تحت رئاسة محمود  
سامي وتسمية عراقي ناظراً للجهادية . مارس استعفاء دي بلنير أحد  
المراقبين الماليين وتعيين المسيو برينديف بدلاً منه . امر عراقي بالقبض على  
٤ ضابط شرطي ووضعهم بالسجن . حكم المجلس الحربي عليهم بالنفي الى اقاصي  
السودان . تخفيف الخديوي هذا الحكم بالابعاد عن القطر المصري .



الخلاف بين الخديوي والنظار - ١٤ مايو طلب الجهادية من مصطفى باشا فهمي  
 ان يتراأس مجلس النظار . رفضه . استعطف الحزب الخديوي لوطي ببقاء الوزارة  
 قبوله - ١٩ مايو وفود دارعة انكليزية على ميناء الاسكندرية وفي اليوم التالي  
 دارعتين اخريين وثلاثة دوارع فرنسية ثم تكامل الاسطولين تكاثر  
 الهواجس - ٢٥ مايو تقديم فونصلا فرنسا وانكائرا بلاغاً نهائياً من  
 دولتهما تطلبان فيه سقوط الوزارة وخروج عرابي من القطر المصري  
 وإبعاد عبد المال حاجي وعلي فهمي الى الارياف - رفض النظار هذا البلاغ  
 ٢٩ مايو استعفاء الوزارة - طلب الخديوي من شريف باشا تشكيل الوزارة  
 اياه - ورود تنغراف من رأس التين بالاسكندرية الى مصر ان المساكر هناك  
 لا يقبلون غير عرابي ناظر عليهم - اجتماع النواب وعرابي وطلبهم تنازل  
 الخديوي - أمر الجنب العالي بارجاع عرابي الى مركزه مؤقتاً - ٧ يونيو  
 عهد المرابين على خلع الخديوي وارجاع اسماعيل باشا الى السدة الخديوية والا  
 تولية البرنس حليم باشا - ٧ يونيو وصول المتمد العثماني درويش باشا .  
 مهاجرة الاجانب - ١١ يونيو ابتداء الفتنة بين حمار وماعلي النهب والسلب  
 ستمائة قتيل وكثير من الجرحى - ١٢ مخاطبة القناصل درويش باشا بكلام  
 ضيف - عقد مجلس عابدين تحت رئاسة الجنب الخديوي بحضور معتمدي  
 الدول لاعطاء القناصل ضمانات اكدية تكفل اعادة الامن والحفاظة على  
 ارواح الاوربيين واموالهم - تشكيل لجنة تحت رئاسة عمر باشا لظني للنظر  
 في حادثة الاسكندرية - ١٣ يونيو وصول الجنب الخديوي ودرويش  
 باشا الى الاسكندرية - تشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة اسماعيل باشا  
 وبقاء عرابي ناظر الاجرادية والبحرية - تقارير درويش باشا الى اليا

بان ليس في مصر شيء مما يوجب الاضطراب - ٢٤ يونيو مؤتمر الاستانة لاجل  
البحث في المسألة المصرية ولم يكن فيه ممتد عثماني - ٢٢ يونيو تقاضى المستر  
مالت وكيل انكتر وانزله الى احدى السفن وسفره الى برنديزي - ٢٥  
يونيو تقيى المستر كوكسن فنصل انكتر في الاسكندرية وقضيل مصر وسفرهما  
ادعاه الاميرال سيمور قومندان العماره الانكليزية ان الجنود المصرية  
تريد سد مدخل المينا لمنع المدد وحصر الاسطول وتهديده الاسكندرية  
بطاق المدافع ٩ يوليو اعلان المستر كارترايت الخديوي عن عزم الاميرال  
سيمور على مباشرة القتال صباح ١١ يوليو - ١٠ يوليو سفر الاسطول  
الفرنسوي متجهراً - ١١ يوليو اطلاق العماره الانكليزية مدافعها  
على حصون الاسكندرية ١٢ يوليو حريق الاسكندرية باقرار  
الاميرالاي سليمان داوود واحاطة اربعمائة فارس وبعض المشاة  
بسرائي الرمل حيث كانت الخديوي لتنتك به وانسحابهم عنده  
مرآهم ثلاث دوارع من اسطول الاميرال سيمور راسية بجوار سرائي الرمل  
١٣ يوليو نزول جنود بحرية انكليزية الى الاسكندرية - فرار عرابي واتباعه  
الى كفر الدوار - رجوع درويش باشا الى الاستانة - ١٧ يوليو انعقاد جلسة  
كبار القاهرة واستقرار رايها على مداومة القتال - ٢٤ يوليو أمر الجناب العالي  
بمزل عرابي من نظارة الجهادية - انعقاد جلسة أخرى قررت بقاء عرابي  
للمدافعة عن الوطن وايقاف أوامر الخديوي - انضمام جميع الحاميات  
الانكليزية التي كانت في مالطا وقبرص وجبل طارق الى حملة مصر - نزول  
العربيين نحو الاسكندرية وعسكرهم في الرمل - تفهق عرابي الى دمنهور -  
انحطس وصول الجنرال السير وولسي الى الاسكندرية واستلامه قيادة



الجيش - ٢٠ أغسطس موقعة كفر الدوار اندحار العرايين وانقلابهم الى  
تل الوادي وانكسارهم فيه مرة أخرى - ذهاب عرابي الى التل الكبير  
لتحصينه - استعفاء وزارة راغب باشا وتشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة  
شريف باشا - ٢٣ أغسطس التقاء العرايين والانكليزيين المسخوطة  
والاسماعيلية انكسار العرايين - ٢٨ أغسطس وقعة القصاصين بين الحكومة  
والتل الكبير - ١٢ سبتمبر هجوم الانكليز على التل الكبير اندحار العرايين  
اندحاراً هائلاً - فرار عرابي على جواده ركوبه القطار من محطة أبي حماد  
وصوله القاهرة - ١٤ سبتمبر تقديم عريضة عرابي واتباعه طلباً العفو اياه  
الخديوي فيول العريضة - وصول الانكليز العباسية خارج القاهرة  
وعسكرهم في سنج جبل المقطم - ١٥ سبتمبر دخول الانكليز مصر بحالة سلمية  
والتقاء القبض على عرابي - ١٦ سبتمبر تسليم كفر الدوار - ٢١ سبتمبر  
تسليم دمياط وغيرها - وضع عرابي ومحمود سامي في سجن العباسية  
والاسرى من الملكية في سجن الضبطية والجهادية في القلعة - تعيين لجان  
التحقيق عن الثورة العرابية - ٢٥ سبتمبر رجوع الجناب العالي الى القاهرة  
٢ أكتوبر إعادة الشيخ محمد العباسي لمشيخة الجامع الأزهر - وصول اللورد  
دوفرين مستعداً من قبل الدولة الانكليزية لتسوية المسائل المصرية - الحكم  
على عرابي وزعماء الثورة بالقتل - ٣ ديسمبر العفو بالقتل عن عرابي ورفاقه  
ونفيهم الى الابد من الاقطار المصرية - ٢٧ ديسمبر نفيهم الى جزيرة سيلان  
استقدام رؤوف باشا من السودان وتعيين عبد القادر باشا بدلاً منه  
- أبريل - انقاذ سنار من رجال المهدي - تحصين عبد القادر باشا  
الخرطوم - ستيوارت وتقريره عن احوال السودان

١٨٨٣

٦ فبراير إرسال اللورد دوفرين تقريره الى لندن - إلغاء المراقبة المالية  
الانكليزية الفرنسية وتسمية المستر أوكلاند كولين مستشاراً مالياً -  
استفتاء رياض باشا من نظارة الداخلية وتعيين اسماعيل باشا أيوب بدلاً منه  
١ مايو صدور الامر العالي بتشكيل مجالس المديرية ومجالس شورى القوانين  
والجمعية العمومية ومجلس شورى الحكومة - تعيين السير افلين وود قائداً  
عاماً للجيش المصري وباكر باشا قائداً للجندرية والبوليس

ظهور الكوليرا ونوع كوردفان في يدي المهدي - استقدام عبد القادر باشا الى  
مصر وتعيين علاء الدين باشا بدلاً منه وتسمية حسين باشا قائداً لجيش سنار - فبراير  
إرسال حملة من احدى عشر الف مقاتل تحت قيادة هيكل باشا وابادتها  
بمكيدة نصبت لها في وسط الصحراء - محاصرة عثمان دجنا توفيق بك  
محافظ سواكن في سنكات مع ستين مقاتل - هجوم عثمان دجنا على  
سنكات وقتله من فيها الا توفيق بك فلم يقربه - هجوم المهديين على  
سواكن وزجوعهم منها خائبين - ارسال حملة باكر باشا لانتفاذ الخايمات  
قتل توفيق بك واستيلاء العصاة على سنكات - عود باكر باشا بجيشه  
الى سواكن - استقدام باكر باشا وتعيين الاميرال هيوت بدلاً منه  
طلب الحكومة الانكليزية من الحكومة المصرية اخلاء السودان  
وسحب جيوشها

١٨٨٤

يونيو تشكيل مؤتمر دولي واتفاقه في لندن تحت رئاسة اللورد غريفيل  
ناظر خارجية انكلترا للبحث في امور اتفاق بصر - سبتمبر وصول اللورد



نور برك وسامع الله خان القاضي الهندي الى مصر للنظر في مسائل ماليتها  
توقف استهلاك الدين الموحد

٤ يناير . استقالة شريف باشا من رئاسة الوزارة وقبول نوبار باشا  
تأليف الوزارة الجديدة . ٨ يناير . انتخاب الحكومة الانكليزية غوردون  
باشا الى السودان ليرفع لها تقريراً عن حالتها . ٢٥ يناير . وصول غوردون  
باشا مع الكولونيل ستوارت كاتم اسرره الى مصر . الامر العالي بتولية  
غوردون باشا على الاقطار السودانية . ٩ فبراير وصول غوردون باشا  
الى بربر . ١٨ فبراير وصول غوردون باشا الى الخرطوم . مارس حصار  
الخرطوم . حث غوردون حكومته على مساعدته بنجدة . حملة الجنرال  
غراهم واتخاذها طوكار وحاميتها . ٢٧ سبتمبر سفر الحملة النيلية من القاهرة  
الى السودان تحت قيادة اللورد ولسلي لانتفاذ غوردون ومن معه . ٤ نوفمبر  
رسالة غوردون الى اللورد ولسلي يستعجله بالمسير لتخليص الخرطوم .  
تقسيم ولسلي جيشه الى قسمين احدهما تحت قيادة الجنرال ستوارت والثاني  
تحت قيادة الجنرال إيرل

١٨٨٥

١٨ يناير . وقعة هائلة قرب مدينة المتمة بين جيوش الجنرال ستوارت  
والعربان . اندحار العربان . سقوط الخرطوم بين ايدي المهدويين وقتل  
غوردون . قتل الجنرال إيرل . مارس أوامر اللورد ولسلي بالانسحاب ماو  
اعتماد الحكومة الانكليزية على اخلاص السودان . ١٩ يونيو موت المهدي  
وخلافة ابن أخيه . سفر اللورد ولسلي وتعيين الجنرال فرانكيل بدلا منه  
استقلال المهدويين الدراويش بالاقطار السودانية وأصبحت آخر الحدود

المصرية وادي حلفاء ١٤ نوفمبر استبدال النقود المصرية القديمة بالنقود الجديدة

١٨٨٦

في آواخر هذه السنة رجوع عثمان دجنا مع رجاله من سواكن الى أم درمان اذ لم يبق له أمل من الرجوع الى مصر .

١٨٨٧

١٣ يناير الخاج الباب العالي على الحكومة الانكليزية بان تعين زمن انجلاء جيشها عن مصر - ٣ فبراير الاتفاق على ان يكون جيش الاحتلال منحصراً في ثلاثة مراكز القاهرة والاسكندرية وأصوان - ٩ فبراير اقتراحات السير وولف معتمد انكلترا في الاستانة على الباب العالي شروطاً لتسليم مصر ورفضها الباب العالي ١٩ افريل وفاة شريف باشا - ٥ مايو عرض انكلترا على ان يكون احتلالها في مصر خمس سنوات فقط الباب العالي ان يكون ثلاث سنوات - يونيو عرض انكلترا على الباب العالي وفقاً بينه وبينها بخصوص مصر ورفضه

يونيو رجوع عثمان دجنا الى سواكن مع الف مقاتل من دراويش البقارة آملاً القتاك بأهلها - يوليو رجوعه الى أم درمان خائفاً - بلوغه خيرا شفاءه وموتة الجيش المصري سواكن وزحفه مرة أخرى عليهم مع ٥٠٠٠ رجل للاستيلاء على البلاد .

١٨٨٨

في ١٧ يناير زحف كنشتر باشا مع قليل من العرب على جيش الدراويش وانصره عليهم - ٢٠ ديسمبر هجوم الجنرال غرنفيل مع جيشه على عثمان دجنا



ورجاله - ٥٠٠ قتيل وجريح من الدراويش .  
٩ يونيو سقوط الوزارة النوبارية وتأليف الوزارة الجديدة تحت  
رئاسة رياض باشا .

١٨٨٩

اول يوليو تناب الكولونيل وادهوز على الدراويش الذين كانوا تحت  
قيادة ولد النجمي قرب وادي حلقا بعد ان قتل منهم ٥٠٠ واسر ٥٠٠ -  
٥ يوليو خروج الجنرال غرنفيل من مصر بعد غارة ولد النجمي الذي رغب  
عن انتصارات الجيش المصري عليه زحف لجهة الشمال للفتك بمدوده . اول  
اغسطس جمعه جيشا ينيف عدده عن ٧٣٠٠ مقاتل منهم ٣٣٠٠ تحت قيادته  
والباقيون على قمم الجبال في توسكو رهن اشارته - ١٣ اغسطس ترتيب  
وتنظيم الجنرال غرنفيل الجيشين المصري والانكليزي وتحريضه لهم لمنع  
المدو من التقدم التقاء رجال ولد النجمي مع جيش الجنرال غرنفيل فقتل  
رجال الدراويش ١٢٠٠ بعد اسر ٤٠٠ . خسارة الجيش المصري ٢٠  
قتيل و ٤٠ جريح

١٨٩٠

بعض مناوشات بين المدون ما بين سوا كن وطوكار

١٨٩١

يناير ابتداء الكولونيل هولاء مهاجمة عثمان دجنا وتغلبه عليه وقتله من  
رجالهم ٧٠٠ في طوكار

١٨٩٢ - ١٨٩٥

استمرار عثمان دجنا في مقاومة العرب في جهات سوا كن ومناوشاته

مع الجيش المصري الانكليزي - ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وفاة توفيق باشا  
خديوي مصر في مدينة حلوان الرعدة القته طرح الفراش مدة قليلة من  
الزمن - تولية نجلة عباس باشا الثاني عزير مصر وخديويها الحالي

١٨٩٦

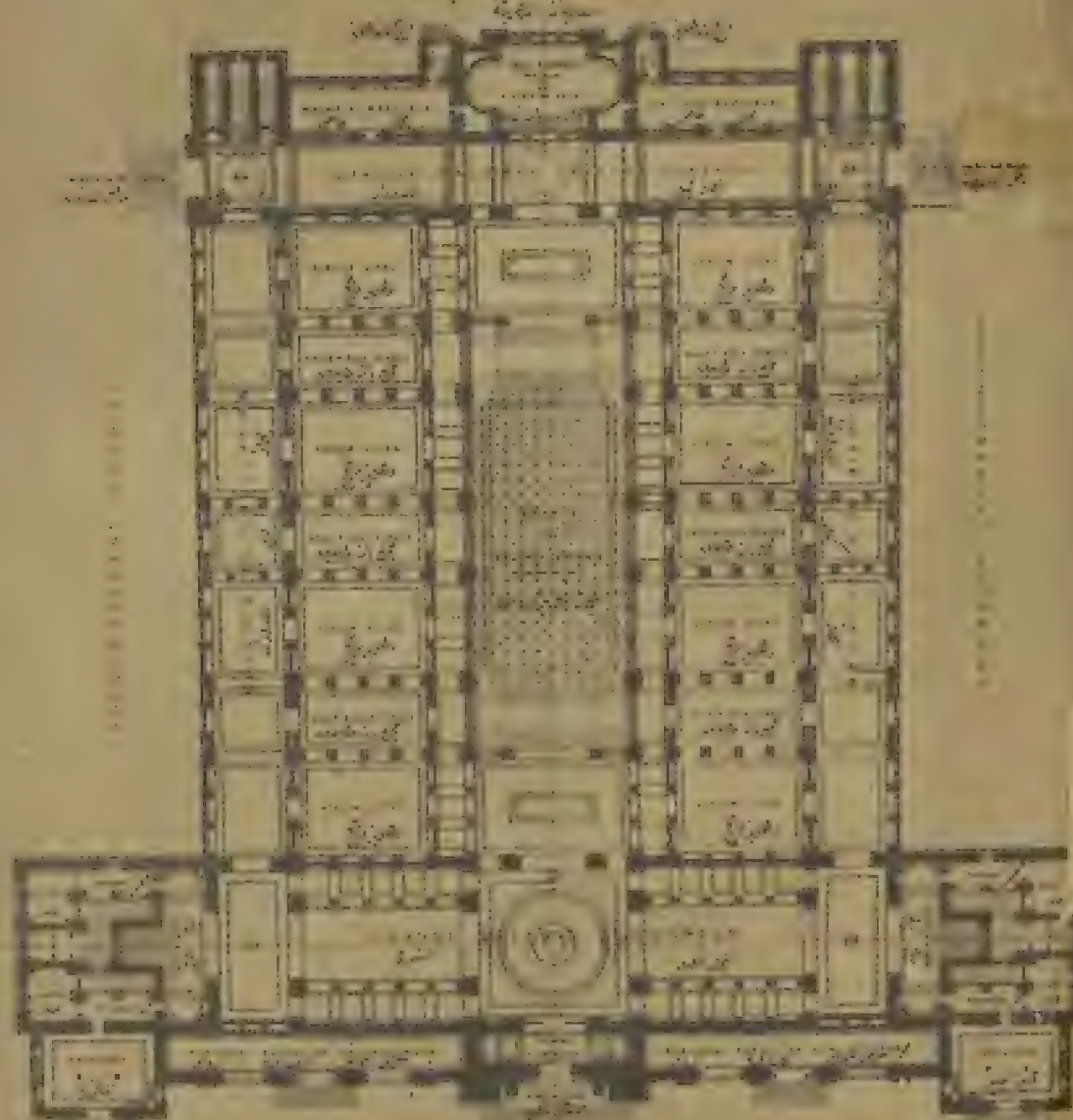
في أوائل هذه السنة انحطاط قوة عمان دجنا وكسر شوكره  
في ٢٦ فبراير انهزم الجيش الايطالي في عدوى وشهد الدراويش  
المعسكر الايطالي في كـلا - رغبة انكلترا في الزحف الى دنقلا . تسليم  
هذه الحملة الى الجنرال كيتشر الذي تولى قيادة الجيش بدلا من الجنرال  
غريفيل وأصبح سرداراً للجيش المصري في ابريل سنة ١٨٩٢ - اول مايو  
المنافسة الاولى بين العدوين . اول يونيو تقسيم السردار قوته الى قسمين  
سار احدهما عن طريق النيل والآخر في الصحراء والتقاء الجيشين . خسارة  
الدراويش ١٠٠٠ رجل بين قتيل وجريح و ٥٠٠ اسير ومن جملة القتلى ٤٠  
زعيم . خسارة الجنود المصرية مائة ما بين قتيل وجريح ١٩٠ . سبتمبر  
احتلال السردار الحفير ودخوله دنقلا وكودني وسروى وسائر تلك الجهات  
وذلك بعد أربعة أيام من احتلال الحفير .

١٨٩٧

انشاء السردار السكة الحديدية من وادي حلفا الى أبو حمد .  
زحف الجنرال هنتر الى أبو حمد وقهره فيها الدراويش في ٧ أغسطس  
وكانت عددهم ١٥٠٠ فقتل وجرح منهم ١٣٠٠ . استيلاؤه على بربر  
وماجارها - ١٣ أكتوبر وصول السكة الحديدية الى أبو حمد .



CONSTRUCTION  
DU MUSÉE DES ANTIQUITÉS ÉGYPTIENNES  
C.A.E. DU CAIRE



PLAN DE L'ÉDIFICE

مصطفى الطاهر

وما جاورها -



١٨٩٨

في ١٨ أبريل تغلب السردار على الدراويش في المعركة في معركة  
وقتل منهم نحو ٣٠٠٠ وأسره ٢٠٠٠ . خسارة الحملة المصرية الانكليزية  
٦٠٠ بين قتيل وجريح - ٢ سبتمبر حدوث المعركة الكبرى عند أم درمان  
عدد جنود الحملة بين مصريين وانكليز نحو ٢٢ ألفاً وعدد الدراويش نحو ٥٠  
ألفاً . خسارة الدراويش ١٠ ألف قتيل و ١٦ ألف جريح و ٩ آلاف أسير .  
هرب التعايشي بعد ان دفن أمواله

١٨٩٩

٢٩ نوفمبر مطاردة ونجت باشا للخليفة وقتله اياه وألف رجل من الذين  
فروا معه وأسره ثلاثمائة وهكذا خمد النفس الأخير من تلك السلطة  
الاستبدادية

يوم الجمعة ١٣ يناير وفاة نوبار باشا



فهرست



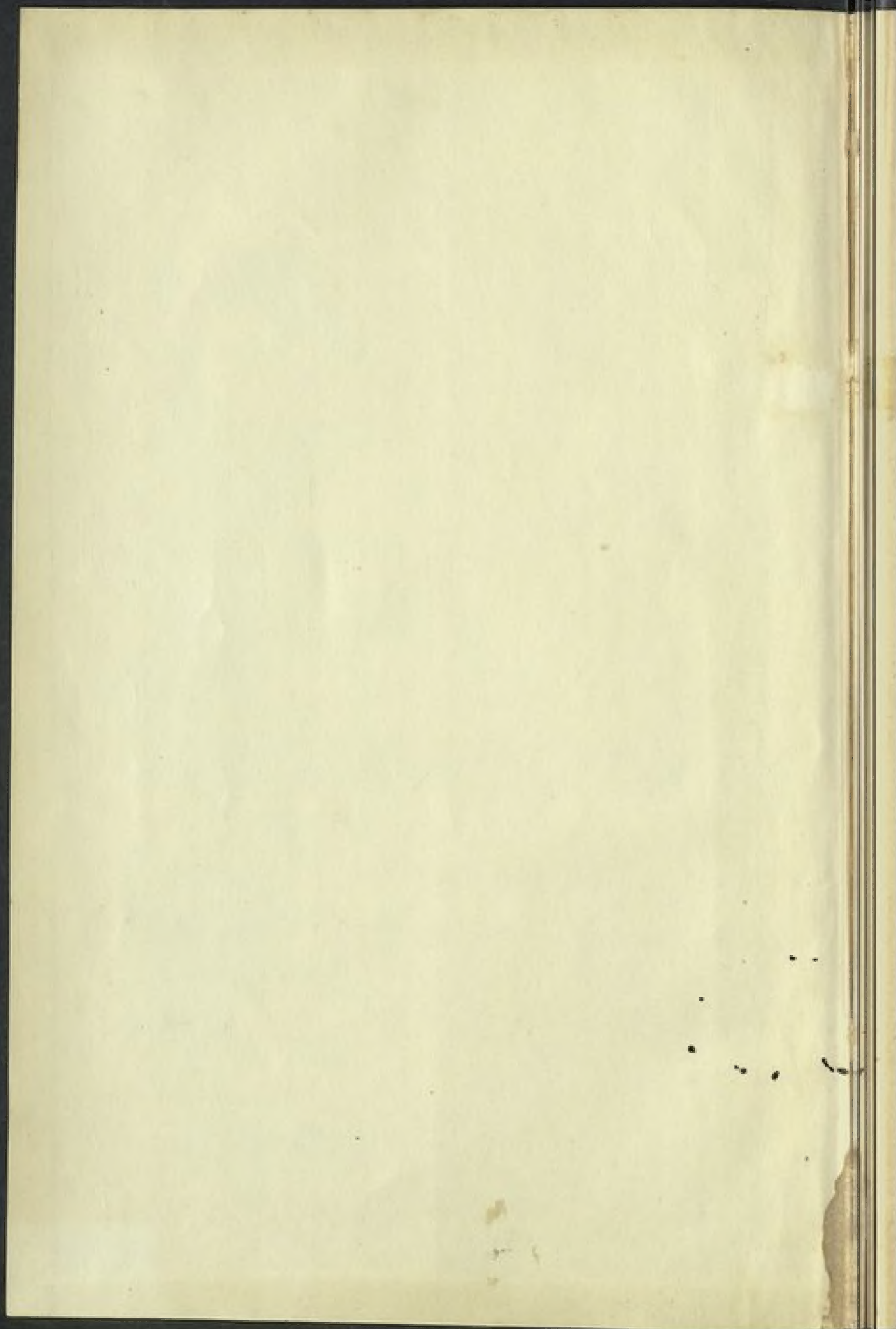
صفحة

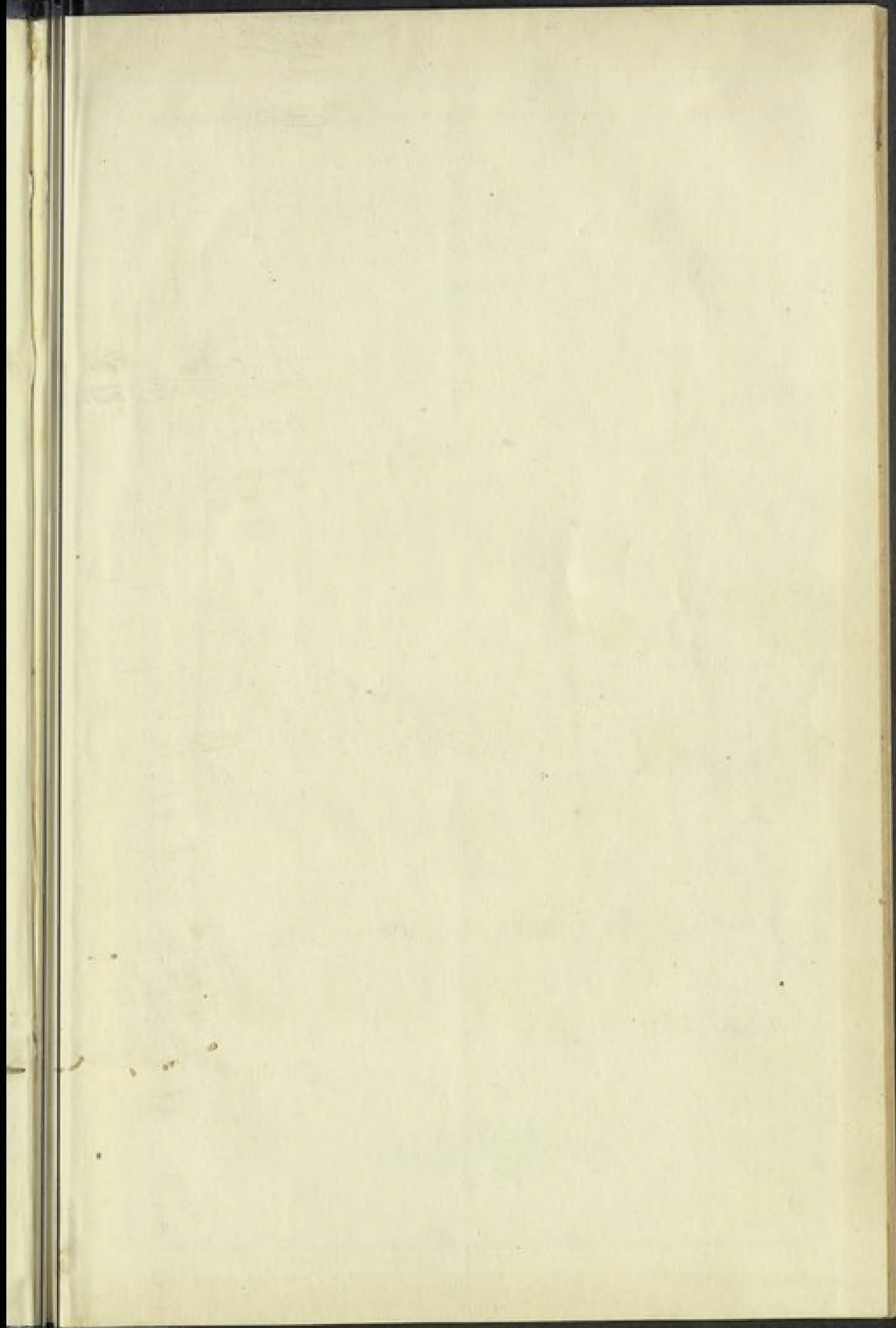
المقدمة

٩	تأمة تاريخية	بونفوس بك بونفیان
١٣		نوبار
١٩		عباس باشا الاول وسعيد باشا
٢٧		قنال السويس
٣٨		اسماعيل ونوبار
٥٤		حقيقة الامتيازات الاجنبية
٥٩		الاصلاح القضائي
٩٤		تنظيم المحاكم
٩٩	وننتجها	الازمة المالية
١٢٣	انوبار	ملاحظات في النظام القضائي المصري
١٣٦		توفيق باشا وما جرى في عهده
١٩٣		خلاصة تاريخية











962:M232nA:c.1

مخلوف، نجيب

نوبار باشا وما تم على يده

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01059140



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT



